

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة
قسم العلوم الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الدكتور:

مسعود زموري

من إعداد الطالبة:

آسيا الوافي

أعضاء لجنة المناقشة

- 1 د. مسعود زموري. أستاذ محاضر بجامعة الحاج لخضر. باتنة. مقرا
- 2 د. هارون الطاهر. أستاذ التعليم العالي بجامعة الحاج لخضر. باتنة. رئيسا
- 3 د. الشريف بقة. أستاذ التعليم العالي بجامعة فرحات عباس. سطيف. مناقشا
- 4 د. عيسى مرازقة. أستاذ محاضر بجامعة الحاج لخضر. باتنة. مناقشا

السنة الجامعية: 1428/1427 هـ - 2006/2007 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

قرأت كل كتبي.. راجعت كل قصائدي.. وسألت الدنيا عن أجمل كلمات يمكن أن تكتب لعظيمة مثل فاطمة.. فلم أجد.. غير أنني سأجتهد.. أيتها الصالحة العطوف.. هل أرجوك أن تقبلي اعتذاراتي.. عن كل تعب العمر.. أم سأدعوك أن تتناولني بيدك السخية.. عملي هذا.. عله يعوضك عذابات الدهر.. وأعتزف بعدها.. أنني دونك لاشيء.. أطال الله في عمرك.. وجعلك سندا ونخرا دائما لنا.. لك حبيبتي.. أنحني بكل فخر.. وأهديك الشرف الأكبر في هذا العمل..

** إليك أمي **

* إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى الأعزاء: * زوجي وابني أشرف

* أخوايا " لمير وعبد اللطيف "، وأختي " أحلام "

* عمي وخالتي وابنائهما

* صديقاتي رفيقة، نسيمة

* جميع الزملاء والزميلات

* إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

ii

أقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى أستاذي وقوتي الدكتور مسعود زموري على كل التوجيهات والملاحظات والانتقادات التي وجهها لي، وعلى الاهتمام والتركيز اللذين خص بهما هذا العمل المتواضع حتى يكتمل ويلبس حلته الأخيرة.

كما أشكر كثيرا جميع الأساتذة والزملاء الذين قدموا لي المساعدة والتشجيع.

ولا أنسى أن أعترف بالجميل لكل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة تشجيع، جزاكم الله

جميعا كل الخير.

آسيا الوافي

فهرس المحتويات

02	مقدمة
07	الفصل الأول: التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات
08	المبحث الأول: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي
08	المطلب الأول: المدرسة الاتحادية
09	المطلب الثاني: المدرسة التعاملية
10	المطلب الثالث: المدرسة الوظيفية
10	أولاً: النظرية الوظيفية الأصلية
12	ثانياً: النظرية الوظيفية الجديدة
15	المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي
15	المطلب الأول: تعريف التكامل الإقليمي
17	المطلب الثاني: أسباب ظهور التكتلات الإقليمية
20	المطلب الثالث: أهمية التكامل الإقليمي
21	المطلب الرابع: شروط نجاح التكامل الإقليمي
21	أولاً: الشروط الاقتصادية
23	ثانياً: الشروط السياسية
25	المبحث الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي، مزاياه وتكاليفه
25	المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي
25	أولاً: منطقة التجارة الحرة
27	ثانياً: الاتحاد الجمركي
27	ثالثاً: السوق المشتركة
28	رابعاً: الاتحاد الاقتصادي
30	المطلب الثاني: نظرية الاتحاد الجمركي
30	أولاً: الآثار الاستاتيكية
35	ثانياً: الآثار الديناميكية
38	المطلب الثالث: مزايا التكتل الاقتصادي الإقليمي
40	المطلب الرابع: تكاليف التكتل الاقتصادي الإقليمي
42	المبحث الرابع: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

42	المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي.....
43	أولاً: إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.....
44	ثانياً: تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية.....
45	ثالثاً: النظام النقدي الأوروبي
45	رابعاً: معاهدة ماستريخت
46	خامساً: إنشاء العملة الموحدة
48	سادساً: ما بعد إنشاء الاتحاد الأوروبي.....
50	المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....
50	أولاً: إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....
52	ثانياً: تقييم أبعاد الاتفاقية
53	1. المكسيك
53	2. الولايات المتحدة الأمريكية.....
54	3. كندا.....
55	المطلب الثالث: رابطة جنوب شرق آسيا.....
58	المطلب الرابع: تجربة اتحاد المغرب العربي.....
59	أولاً: تعثر البناء المغاربي
61	ثانياً: رهانات نجاح اتحاد المغرب العربي
65	خاتمة الفصل
68	الفصل الثاني: أبعاد التنظيم التجاري الدولي.....
69	المبحث الأول: التحول في النظام التجاري الدولي.....
70	المطلب الأول: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيف الحواجز والقيود التعريفية.....
71	المطلب الثاني: إزالة القيود الكمية المباشرة.....
74	المطلب الثالث: إدارة النظام التجاري الدولي لتحقيق عالمية الاقتصاد.....
76	المطلب الرابع: مكاسب تحرير التجارة الدولية.....
76	أولاً: المكاسب الساكنة.....
77	ثانياً: المكاسب الديناميكية.....
79	المبحث الثاني: إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.....
80	المطلب الأول: الدواعي المبررة لإنشائها.....
82	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية وآلية عمل أجهزتها.....

82	أولاً: الهيكل التنظيمي للمنظمة
82	1. الأجهزة العامة
86	2. الأجهزة المتخصصة
87	ثانياً: آلية عمل أجهزتها
89	المطلب الثالث: مهام المنظمة ومبادئها
89	أولاً: مهام ووظائف المنظمة
90	ثانياً: المبادئ التي تقوم عليها
90	1. مبدأ عمل التمييز
91	2. مبدأ النفاذ الحر إلى الأسواق
92	3. مبدأ الحماية التجارية
95	المطلب الرابع: مؤتمرات المنظمة بعد الأوروغواي
95	أولاً: مؤتمر سنغافورة 1996
97	ثانياً: مؤتمر جنيف 1998
99	ثالثاً: مؤتمر سياتل 1999
100	رابعاً: مؤتمر الدوحة 2001
102	خامساً: مؤتمر كانكن 2003
103	المطلب الخامس: أهداف المنظمة العالمية للتجارة وعناصر القوة في عملها
103	أولاً: أهداف المنظمة العالمية للتجارة
105	ثانياً: عناصر القوى في عمل المنظمة العالمية للتجارة
105	1. النظام الذي تقوم عليه
106	2. المناخ الذي تعمل فيه
106	3. المجال الذي تتعامل فيه
107	4. الوسائل التي تستخدمها
		المبحث الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي وسياسة التعامل مع
108	السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية..
108	المطلب الأول: المنظمة وتحرير التجارة العالمية
109	المطلب الثاني: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي
110	المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية

المطلب الرابع: سياسة التعامل مع السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة	
والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....	113
خاتمة الفصل.....	117
الفصل الثالث: مستقبل التكتلات الإقليمية في إطار العولمة.....	119
المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية.....	120
المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها.....	120
أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية.....	121
ثانياً: خصائص العولمة الاقتصادية.....	123
المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية وأثارها.....	127
أولاً: أنواع العولمة الاقتصادية.....	127
1. عولمة الإنتاج.....	128
2. العولمة المالية.....	130
ثانياً: آثار العولمة.....	131
المطلب الثالث: تأثير التكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.....	134
المبحث الثاني: الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية.....	137
المطلب الأول: آثار جولة أوروغواي على التكامل الإقليمي.....	137
المطلب الثاني: العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية.....	141
المطلب الثالث: القواعد والمعايير التي تحكم التكتلات الإقليمية وشروط نجاحها.....	143
أولاً: قواعد ومعايير التكامل الاقتصادي.....	144
ثانياً: شروط نجاح التكتلات الإقليمية.....	145
1. الظروف الاقتصادية.....	145
2. الظروف السياسية.....	147
المطلب الرابع: أهم شروط تأسيس التكتلات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها.....	147
أولاً: شروط تأسيس التكتلات الإقليمية.....	147
1. الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمع.....	148
2. الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل.....	149
ثانياً: الرقابة على مدى تحقيق التكتلات الإقليمية.....	151
1. أساس الرقابة.....	152

152مضمون الرقابة.....
153العالمية.....
153المطلب الأول: إنجازات منظمة التجارة العالمية.....
157المطلب الثاني: التطورات الطارئة على الترتيبات الإقليمية.....
161التحديات والمشاكل.....
161أولاً: المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية.....
162ثانياً: التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية.....
165ثالثاً: المشاكل التي تثيرها الإقليمية.....
166المطلب الرابع: التفاعل بين الإقليمية والعالمية.....
170خاتمة الفصل.....
172الخاتمة.....

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم مراحل التكامل الإقليمي	29
02	مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي	47
03	أهم اتفاقيات التجارة الإقليمية	64

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- 01- أبو ستيت، فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004).
- 02- أحمد حشيش، عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000).
- 03- السنو، غسان، أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، 2002).
- 04- د. السيد، عاطف، الجات والعالم الثالث، دراسة تقييمية للجات واستراتيجية المواجهة (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002).
- 05- د. العفوري، عبد الواحد، العولمة والجات، التحديات والفرص (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).
- 06- العيسوي، إبراهيم، الجات وأحواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
- 07- المجذوب، أسامة، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999).
- 08- د. المنذري، سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).
- 09- د. المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004).
- 10- بكري، كامل، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002).
- 11- د. توهامي، إبراهيم، د. إسماعيل قيرة، د. عبد الحميد دليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي (عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر، 2004).
- 12- جيرونيلام، فرنسيس، الاقتصاد الدولي، نقله إلى العربية د. محمد عزيز، د. محمود سعيد الفاخري، ط1 (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1991).
- 13- سلامة، مصطفى، قواعد الجات (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

- 14- د. عبد الحميد، عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).
- 15- د. عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006).
- 16- د. عبد الحميد، عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003).
- 17- عبد الرحيم، إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).
- 18- د. عفيفي حاتم، سامعي، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005).
- 19- علي مثنى، فضل، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).
- 20- عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).
- 21- عمر، حسين، الجات والخصخصة (القاهرة: دار الكتاب الحديث، بدون سنة النشر).
- 22- عبد الفتاح، مراد، موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الإسكندرية، 1996).
- 23- فريد مصطفى، نهال، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005).
- 24- محمد إبراهيم، محمد، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).
- 25- محمد السيد حسن، سهير، محمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005).
- 26- محمد عبد العزيز، سمير، التجارة العالمية وجات 94 (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، 1997).
- 27- محمود الإمام، محمد، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998).
- 28- د. معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان: دار جرير، 2005).

2. المجالات

- 01- الشاذلي، العياري، العرب والنظام العالمي الجديد، في مجلة الشؤون العربية، العدد 74 (حزيران، 1993).
- 02- مولة، عبد الله، التكامل الاقتصادي، الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد 279 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002).
- 03- عبد الرحمن، أحمد، العولمة: مظاهرها ومسبباتها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 (الكويت، 1998).
- 04- هارمسن، ريتشارد، جولة أروجواي نعمة للاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1995.

3. الملتقيات والمحاضرات

- 01- غلاب، نعيمة، زينات الدراجي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، 2002/04/30، عنابة.
- 02- قويدري، محمد، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، 2002/04/30، عنابة.
- 03- بوقارة، حسين، الاستشراف مناهج وأدوات، محاضرة آقية لطلبة الماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة باتنة، 1997.
- 04- قويدر بوطالب، محمد سعيداني، العولمة ومنظمة التجارة العالمية، التحديات والآثار على الاقتصاديات العربية، في ملتقى حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي 2001.

4. المذكرات

- 01- بحري، طروب، التكتلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية، معهد العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002-2003.
- 02- معلم، جميلة، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، فرع اقتصاد التنمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2003-2004.

5. المقالات

- 01- مجموعة من المحللين، العولمة الاقتصادية في: <http://www.siyassa.org.eg/siyassa/ahram/11/04/2002>
- 02- حمدي عابدين، أبعاد التحالفات والتجمعات الاقتصادية في القرن الجديد، في <http://www.asharqalawsat.com/macdaily/15-9-2001/books/html>
- 03- مغاوري شلبي: صندوق النقد والبنك الدولي، تجميل الوجه القبيح، في: <http://www.islan-onlione.net/iol-arabic/dowalia/namaa27-11-2001/morajaat.asp>
- 04- أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في: <http://www.wto.org/english/news-e/achive-e/rta-arc-e-htm/17-01-2007>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب

- 01- A.M Freeman III, **International Trade** (New York: Harper And Row, 1971).
- 02- Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration** (London : George Allen And Unwin Ltd . 1969)
- 03- Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: “ **The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements**”, The American Enterprise Institute, Washington, USA, 1995.
- 04- Chris Dixon, “ **South East Asia in the World Economy** ”, Cambridge, University Press, New York ,1991.
- 05- Philippe Rollet, **Spécialisation internationale et intégration européenne**, Bibliothèque d’Economie Internationale, 1 (Paris : Economica, 1987).
- 07- Michel Rainelli, **le commerce international** (Alger : Casbah, 1999).
- 08- Dominique Pantz, « **Institutions et politiques commerciales internationales** »(Paris : Armand colin, 1998).
- 09- Viner Jacob, **the customs union assue** (New York . Harper and Row, 1950).
- 10- Jean – François Mittaine, François Pequerul, **les unions économiques régionales** (Paris, Armand Colin 1999).
- 11- Sidney. J . Wells, with revisions by E.W Brassloff, **Intemational Economics** (Manchester, general Editor Brian Chapman).
- 12- Johnson Harry, “**An economic theory of protectionism, Tariff Bargaining and Formation of Custom Union**”. Journal of political economy. 1965. vol 73.
- 13- Claude Sobry , Jean-Claude Verez, **Element de macroenomie** ,Ellipses . coll.
- 14- J.F.Mittaine,F.Pequerul,**Les Unions economiques régionales** (Paris :Armant Colin,1999).
- 15- Olivier Blin, "**L’Organisation Mondiale du commerce**", (Paris : Ellipses, 1999).
- 16- Géraud Guibert, « **L’Organisation Mondiale du commerce, continuité, changement et incertitudes** », Politique étrangère, N° 3/94.

2. المجالات والمنتقيات :

- 01- Michel Deppler, « **Au delà de l'integration** » Revue de Finance et Développement, Volume 41, N°=2, Washington, Juin 2004
- 02- Carl Gaine, « **Intégration et Inégalités régionales** », Economie Internationale, Revue de CEPII ,N°99,Paris :la documentation française,3 trimestres , 2004.
- 03- Alan V.Deardoroff and Robert M.Stern, “ **The Industrial and regional employment effects of the NAFTA**”,The economic outlook 1994 ,Fort.First Annual Conference on the economic outlook ,The University of Michigan November ,1993.
- 04- Colloque, **Les dix bilans de l'ALENA** :bilan social et perspectives,Montréal,Québec,19 Septembre2004
- 05- Fathallah Oualallou, **Après Barcelone :le Maghreb est nécessaire**,Ed , L'Harmattan,1996,p.144.
- 06- Guillaume Gaulier , Sebastien Jean and Deniz Unal – Kesenci, « **Regionalism and the Regionalisation of International Trade** », document de Travail de CEPII , N° : 16, Paris : CEPII , December 1995
- 07- GATT Focus, N° 107, mai 1994. d'après : Catherine Smith et Frederic Touboul : « **Du GATT à l'OMC** »
- 08- Conférence euro-méditerranée de Barcelone. In : Revue Méditerranée – Développement, n°9 Décembre 1995.
- 09- Banque Centrale Européenne, Francfort

3. الرسائل :

- 01- Haroun,. T , **Les opportunités d'intégration au Maghreb : approche Théorique et perspectives concrètes**.Thèse de doctorat en sciences, économiques NICE Sophia-Antipolis,1998

4. المقالات من الأترنيت :

- 01- Robert. E. Scott, « **NAFTA at seven : its impact on workers in all 3 countries** », (april 2001), In: <http://www.s-books.com/nafta/naftaatseven/2001/htm>.
- 02- Dot Keet, “ **Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ?** ” In: <http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc>
- 03- Richard Pomfret, **Regional perspectives on international economic law** 17/1/2007. In : <http://www.org/english/news-e/achive-e/rta-avc-e-htm>
- 04- Heiner Hanggi, **Interregionalism : Empirical and theoretical perspectives** In : <http://www.bluew.inch/hanggi/2001/Pdf>.
- 05- <http://www.bear-cba.ufl.edu/chen/class/ppt>.
- 06- <http://www.cba.fiu.edu/mgmt/batesc/man4602/sp03wildslides/wildch8-ppt>.

ك

ك

مقدمة

ك

ك

لقد أدت التطورات والتداعيات، بعد نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي سابقا والتقدم الذي شهدته الرأسمالية إلى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وحدث حالة من الحركية والديناميكية على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية في مختلف مناطق العالم، وقد تراوحت تداعيات هذه الحقبة من دعاوي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة إلى تنامي التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

وقد جعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر. والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل كتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك.

وقد أسفر هذا الشعور عن تكوين اتحادات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، وتزامنا مع تصاعد موجة العولمة وما أفرزته من تحولات استراتيجية على الوضع الدولي، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية الزعيم الوحيد اقتصاديا، كما كانت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى الصعيد الأوروبي، نمت المجموعة الأوروبية، وتم التوصل إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى ظهرت دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية صاعدة، وذات وزن هام في التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للأسيان، وخوفا من فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على السوق العالمي، وخشية من العزلة الاقتصادية، بدأت في التفكير في تكتل إقليمي، فكان لها ذلك من خلال تكوين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وبذلك تأكدت الكثير من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها، أن التكتل والاندماج هو أقرب طريق لحل المشاكل الاقتصادية و مواجهة مختلف التحديات.

إشكالية الدراسة :

نظرا لاحتدام التنافس بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وظهور العديد من هذه التكتلات في شتى بقاع العالم، والاستمرار في محاولات التعاون والتكامل لتحقيق درجات عالية من

كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وغيرها، وبعدها ظل العالم لفترة يعتبر أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، فقد أدى ظهور هذا الكم الهائل من التكتلات الاقتصادية إلى تواتر الحديث عن ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ووفقا لأحكامها، وتحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة، التي شكلت شقا خلافا في أعمال مؤتمر هافانا لعام 1947، واستمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، وازدادت المخاوف مؤخرا في أعقاب ظهور المنظمة إلى النور، مما استدعى تشكيل لجنة في إطار المنظمة لدراسة آثار الترتيبات الإقليمية بصورها المختلفة على مستقبل النظام التجاري متعدد الأطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية، والوقوف على مدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع الأحكام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

وانطلاقا من هذا أثرت إشكالية أساسية حول تصور مستقبل العلاقة بين هذين الإطارين، وما مدى التفاعل أو التعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو مزيد من التحرير التجاري الاقتصادي على مستوى العالم ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكننا إدراج التساؤلات التالية:

ü ما تأثير التكتلات الإقليمية على العلاقات متعددة الأطراف وهل ستؤدي إلى الإضرار

بما تم إنجازه من تحرير للتجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ؟

ü وكيف تؤدي هذه التكتلات إلى تحويل التجارة بدل خلقها ؟ وما مستقبلها في ظل العولمة ؟

وفي ضوء هذه التساؤلات ننطلق في دراستنا من عدة فرضيات أساسية أهمها:

ü أن التكتل يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة.

ü أن المنظمة العالمية للتجارة تمثل الحل الأمثل لمساعدة أي تكتل في التقدم، ما لم تتم مخالفة قوانينها المسيطرة.

ü لا تأخذ العولمة موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات أوروغواي وأحكام منظمة التجارة العالمية.

ü إن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية، تستعد فيها دول العالم، لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف.

إن الإقليمية والتعددية إطارين متكاملين وأحدهما ليس بديل عن الآخر في السعي نحو حرية التجارة العالمية.

أهمية الدراسة وأهدافها:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها بالإضافة إلى دور العولمة في تسريع حركية الدول نحو إقامة هذه التكتلات والنظر في مستقبلها وتطورها في إطار العولمة.

وعليه فإن أهداف الدراسة تتلخص في تسليط الضوء على أهم التكتلات الإقليمية في العالم، وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، ومدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل.

وتأتي هذه المحاولة كمساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة قد تزيل بعضاً من الالتباس والغموض حول موضوع الدراسة، وربما حث الطلبة في كل المستويات على الخوض في نفس الموضوع للإجابة على تساؤلات أخرى أكثر عمقا وإفادة.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء بعض التكتلات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والإحصائي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر سواء كانت كتباً أو مجلات متخصصة أو دراسات أو مواقع إلكترونية. وتقع الدراسة في ثلاثة فصول، يتناول الأول مرتكزات التكامل الاقتصادي من نظريات مفسرة للتكامل، ثم مفاهيم عامة حول التكامل، أسبابه، أهميته، أشكاله، مزاياه وتكاليفه، بالإضافة

إلى تخصيص مبحث لاستعراض أهم التكتلات الاقتصادية في العالم في الدول المتقدمة والدول النامية.

ثم ندرس في الفصل الثاني أبعاد التنظيم التجاري الدولي، والتحول الذي طرأ عليه بإنشاء منظمة التجارة العالمية مع تناول كل ما يتصل بها من مهام ومبادئ ومؤتمرات وكذا أهدافها، وأثارها على الاقتصاد العالمي.

ثم يأتي الفصل الثالث وهو جوهر الدراسة، أين نخرج إلى دراسة العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبين الإطار المتعدد الأطراف متمثلاً في منظمة التجارة العالمية، بإلقاء نظرة على جوهر العولمة الاقتصادية وما تفرضه من تحديات، ثم دراسة أسلوب تناول منظمة التجارة العالمية لمفهوم التكامل الإقليمي، وصولاً إلى علاقة التفاعل بين الإطارين، والجوانب المختلفة لهذه العلاقة، للوقوف على مدى تعارضهما أو تكاملهما ليصل العالم في ختام هذا التفاعل إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة، وكل له رأيه في حسم هذا الجدل أو ترجيح رأي على آخر.

K

A

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات

K

A

يشهد العالم تعاظما كبيرا لبرامج التكامل الاقتصادي الإقليمي، مترافقا بتزايد ملحوظ للجهود المؤسسية المنظمة لتحرير العلاقات التجارية والمالية فيما بين مختلف بلدان العالم. فقد لجأت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء لهذه المنظمة 150 دولة،¹ ويعدّ نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بذلك من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لما لهذا التكامل من آثار إيجابية ومكاسب اقتصادية، تتأتى من خلال الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصادياتها، كما تلجأ الدول لهذه التكتلات كمحاولة لتجنب الآثار السلبية للعلومة.

وسيقسم الفصل الأول إلى أربعة مباحث:

يخصص الأول لأهم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، والمبحث الثاني يتعرض إلى ماهية التكامل الاقتصادي ويتضمن تعريفه وأسباب ظهور التكتلات الإقليمية، أهميتها وشروط نجاحها. أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لاستعراض أشكال التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح نظرية الاتحاد الجمركي ثم مزايا هذا التكامل وتكاليفه. وقد خصص المبحث الرابع لاستعراض أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم بدءا بالاتحاد الأوروبي ثم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة جنوب شرق آسيا وأخيرا تجربة اتحاد المغرب العربي.

¹ - <http://www.wto.org/english/thewto/whatis-e/tif-e/org6-e.htm/17-01-2007>.

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، وتباينت بذلك المدارس الفكرية التي تراوحت بين المدرسة الاتحادية التي ترى التوجه نحو بناء دولة اتحادية لها حكومة إقليمية مباشرة وبين المدرسة التعاملية التي تسعى إلى بناء التكامل من أسفل إلى أعلى لتأتي الحكومة الإقليمية في نهاية المطاف، وبعدها ظهرت المدرسة الوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى المدرسة الوظيفية الحديثة.²

المطلب الأول: المدرسة الاتحادية

وتسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا. وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.

وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:³

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي

قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين:

القاعدة الأولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة.

القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات

تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان

²- د. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان : دار جرير ، 2005) ، ص . 138 .

³ - محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998)، ص. 6.

المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الراضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

وقد كان للاعتبار الثاني أهميته في الحالة الأوروبية، فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة جان مونييه، رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن فئات أخرى كالديجوليين لم تشاطرها الرأي، وحبذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.

وبذلك يعتبر الفكر الاتحادي استراتيجياً للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسساً لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل.

ساسة التعاملية

وقد رأت هذه الأخيرة أنه من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عدداً من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "كارل دويتش" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق. وبناءً عليه يفضل اتباع منهج تعاملية يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل مكتفياً بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

المطلب الثالث: المدرسة الوظيفية

وقد شاعت في الفترة بين الحربين العالميتين، وظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة ديفيد ميطراني (David Mitrany)⁴ ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة إثر الانتقادات التي وجهت

4- ديفيد ميطراني : باحث ومفكر سياسي بريطاني، من أهم رواد الوظيفية، ترك أثراً بالغ الأهمية على نظريات التكامل المعاصرة.

لها، وقد أثارت هذه النظرية مدخلا مهما في دراسة التكامل الدولي وفتحت المجال واسعا أمام رياح التغيير وإعطاء الأهمية لكل ما من شأنه أن يؤثر في تحقيق النمو والرفاه الدولي.

أولا: النظرية الوظيفية الأصلية

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرافات الحربين العالميتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك (الشرقية والغربية)، وظهرت أنظمة تسلطية. وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفة الأصلية والتي كان من أهم دعواتها الباحث البريطاني "ديفيد ميتزاني" الذي ترك أثارا واضحة على نظريات التكامل المعاصرة، إذ يرى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، ومن ثم فإن إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيا، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض، تجذب إليها الجماهير لأنها تحقق رفاهية البشر بشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية، غير أن التنازل لمنظمات دولية عن مسؤوليات لا تخدش السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية، بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها. وتشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية منذ البداية، فإن البدء بالأمر الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي إلى طريق مسدود، كما أن التعاملات التي تأخذ بها المدرسة التعاملية والوظائف التي تضعها المدرسة الوظيفية كأساس للمضي نحو التكامل لا تتطابق معا بالضرورة في نطاقها الإقليمي بل قد تتسع بعض المجالات لتشمل العالم كله مثلما هو الأمر في الكثير من المنظمات العالمية التي تتولى تحقيق التعاون في مجالات تخصص مختلفة.

وتعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.

ويرى ميتزاني أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني ومثل هذه الأعمال لم تخلق الطلب على المتخصصين المهرة

وطنيا وحسب إنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما يمكن من تحقيق التكامل. لأن نمو مثل هذه المشاكل التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في المجالات التقنية، وفي نظرية هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى.

ويستخلص ميطراني من مأساة الحرب العالمية الثانية بأن الدولة كانت تفتقد إلى القدرة على الحفاظ على السلم وتحقيق الرفاه الاقتصادي لسكانها، وأن الحروب كانت تنشب من تقسيم العالم إلى وحدات وطنية مستقلة.

كما أن التكامل في قطاع تقني واحد يساهم بدوره في تحقيق التكامل في الميادين التقنية الأخرى، أي أن التكامل هو نتاج مسار مرجعي وتراكمي في آن واحد ما دام التكامل في حقل معين كان نتيجة الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون، إلا أن إقامة هذا التعاون سيؤدي حتما إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي خلق تعاون واسع في مجالات أخرى.

ية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثه إسهامات كل من ارنست هاس (Ernst Hass)، وأميتاي ايتزيوني (Amitai Etzioni)، وكارل دويتش

(Karl Deutsch) الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية: **ü** توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.

ü وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.

ü وجوب اقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا

محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي أين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهذا ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم البشر كيف يحدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالمضي فيه قدما .

وبذلك يتحقق الاتحاد على دفعات ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي يفضل تخصيصها لتقود حركة مستمرة للتكامل، فمن الممكن مثلا الانطلاق بقطاع معين يُنقل فيه جانب من سلطة الدولة إلى سلطة فوق وطنية دون الشعور بفقدان السيادة، مثلما حدث في تجربة جماعة الفحم والصلب الأوروبية، كما أنه من المهم وجود تقارب في أوضاع الدول المعنية، حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها في رسم سياساتها الاقتصادية، ولذلك مال الموظفون المحدثون إلى تأجيل عمليات المشاركة في السياسات الاقتصادية إلى مراحل متأخرة من التكامل.

ونستخلص من خلال هذا العرض لمختلف المدارس الفكرية التي تناولت التكامل أن المدرسة الاتحادية تنفرد في توجيهها المباشر إلى إقامة سلطة إقليمية كاملة الصلاحيات، تتولى تلبية مطالب الفئات الاجتماعية في جميع أنحاء التكتل وتعالج مباشرة كافة شؤون الحياة، هذا مع مراعاة اختلاف البيئات المحلية وفقا لنظام يقوم على المشاركة واللامركزية في اتخاذ القرارات، وبعبارة أخرى فإن الحكومات القطرية تتنازل طوعا عن سيادتها، وتتقبل الفئات الاجتماعية المختلفة ذلك. حتى لا تتمسك باستبقاء الحكومة القطرية اعتقادا منها بأنها تستطيع ممارسة ضغوط عليها تدفعها إلى تلبية مصالحها، وأنها لا تملك مثل هذا التأثير إزاء السلطة الإقليمية التي تتوقع أنها سوف تكون منحازة إلى فئات أخرى بعينها.

وهذه العلاقة بين السلطتين القطرية والإقليمية والفئات الاجتماعية تتخذ أشكالا متفاوتة في المدارس الأخرى فالتعامليون يرون أن تكثيف المعاملات الاجتماعية يساعد على تقبل تكليف

سلطة إقليمية بإدارة شؤون الإقليم، ومن ثم لا يطالبون بإيجاد أطر مؤسسية معينة وإن أجازوا إنشاء مؤسسات تتولى شؤون المعاملات الفنية التي يحدث التقارب فيها، وبعدها مباشرة يتم الإعلان عن قيام دولة اتحادية ومنه يؤول الأمر إلى المنهج الاتحادي سالف الذكر.

أما الموظفون فإنهم يعيدون الأمور إلى الحكومات نفسها، لتختار النواحي الفنية التي تقبل التنازل فيها عن السلطة لصالح مؤسسات دولية في البداية، فإذا اقتضت الحكومات بجدوى هذا المنهج سعت إلى تعميمه على نواح أخرى، وبذلك تتشكل شبكة من المؤسسات الدولية التي تتولى الإشراف على نواحي عديدة من متطلبات تحقيق الرفاه لشعوبها، ومن ثم تجري إقامة الدولة الاتحادية تدريجياً. وهم يرون أن هذا الأسلوب يصلح لأي عدد من الدول فهو أسلوب يطبق عالمياً، وأهم شيء هو شعور الحكومات بملاءمة استجابات فئاتها الاجتماعية وضمن استمرار قيادتها لعملية التطوير، مما يعني عدم إمكانية إنشاء سلطة إقليمية لتقوم بتسيير التكامل إلا بعد أن تتكامل مقومات المرحلة الاتحادية.

هذا ونجد أن الموظفين المحدثين يجمعون عناصر من المناهج السابقة، فهدفهم هو تأسيس الجهاز الإقليمي منذ البداية، حتى يقوم بتسيير عملية التكامل وإقناع الفئات الاجتماعية بدفع حكوماتها لقبول نقل مزيد من سلطات اتخاذ القرار إلى هذا الجهاز، وبالتالي عدم ترك الأمر إلى الحكومات وتقديراتها بالنسبة لمواقف الفئات الوطنية، إنما خلق توافق بين الفئات الاجتماعية لتسهيل عملية انتقال السلطة إلى المركز، ومن الطبيعي أن مثل هذا التوافق يتعزز بوجود قدر كاف من التقارب الثقافي مما يجعل هذا الأسلوب يميل إلى تحقيق التكامل على مستوى إقليم تتوفر فيه عوامل التقارب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وليس على نطاق دول متباينة في هذه الأسس. ولهذا الأمر أهميته بالنسبة إلى الصيغ التي استحدثتها الإقليمية الجديدة والتي تسعى أوروبا إلى تطبيقها على جاراتها بما في ذلك الدول العربية.

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية بكاملها وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة والتكنولوجيا والتمويل والاستثمار وغيرها من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية، كل هذه التداعيات تمخضت عنها دواعي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى إلى تزايد التكتلات الاقتصادية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة، وسنتعرض في هذا المبحث إلى ماهية هذه التكتلات ثم أسباب اللجوء إليها، وأخيرا إلى أهميتها وشروط نجاحها.

ف التكامل الإقليمي

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي.⁵

ومع ذلك فإن الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريف بين الاقتصاديات المتكاملة. فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من البعض الآخر، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريف لتمييز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الاتفاق.⁶

ويعرف B.Balassa التكامل الاقتصادي بوصفه عملية (a process) وبوصفه حالة تجارية (a state of affairs) فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية. و B.Balassa في هذا التعريف يميز بين التكامل والتعاون والفرق

⁵ - Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration** (London : George Allen And Unwin Ltd . 1969), p.1

⁶ - A.M Freeman III, **International Trade** (New York: Harper And Row, 1971), p. 168.

بينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تفضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز، وعلى سبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي، في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملاً متعلقاً بالتكامل الاقتصادي، وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة.⁷

كما يرى B.Balassa مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديداً، إذ يرى أنه من الممكن تحقيق التكامل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي، ومن ثم فإنه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي التكامل الاجتماعي والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.

ويرى Tinbergen أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها B.Balassa فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون.⁸

أما G.Myrdal فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرض أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية.

ويؤكد J.Machlup أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، رأس المال والمنتجات بوصفها شروطاً ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضاً إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز.⁹

وينضح من خلال هذه التعريفات أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار على الاقتصاديات المتكاملة.

والخلاصة أنه يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر، لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

⁷ - فرنسيس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، نقله إلى العربية د. محمد عزيز د. محمود سعيد الفاخري، الطبعة الأولى (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1991)، ص. 226.

⁸ - د. فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص. 7.

⁹ - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص. 44.

ب اللجوء إلى التكتلات الإقليمية

بصفة عامة هناك عدة أسباب ومبررات تدفع الدول لتفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نذكر منها ثلاثة

أسباب أساسية:

أولاً: وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي

فالتقارب الجغرافي يعد واحداً من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي. ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة نظراً لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي إنما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول.

ثانياً: العامل السياسي

بالإضافة إلى الروابط السابقة نجد البعد السياسي الذي له وزن هام كدافع لقيام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها، حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي - سابقاً - أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها تطورها إذا بقيت منفردة ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، وبالتالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالمياً. ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.

ثالثاً: العامل الاقتصادي

هناك من العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية ما يمكن أن يؤثر على اتجاه الدول المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نظراً للرغبة القوية لهذه الدول في التصنيع،¹⁰ ففي حقيقة الأمر هناك مزايا عديدة للتكامل الإقليمي بالنسبة لعملية التصنيع فكل بلد يستفيد من توسيع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق على حركة دخولها إلى الدول الأخرى في التكتل

¹⁰ - حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص. 13.

ف نجد أن ضعف نطاق الأسواق المحلية في الدول النامية¹¹ يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية كصناعات المنتجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات وصناعة السيارات والحاسب الآلي والتي تتطلب نفقات هائلة في مجال البحث والتطوير، ورؤوس أموال كبيرة وكفاءات علمية وفنية وتكنولوجية لإنشائها وإدارتها. وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية بالإضافة إلى ضعف مركزها التنافسي لأنها تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية، وتستورد معظم مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات من الدول الصناعية مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاصة مثل سياسة إحلال الواردات أو التصدير من أجل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصريف المنتجات.

ولذا فإن الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يساهم إلى حد كبير في التغلب على معظم هذه العقبات، وبما أننا نتحدث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء - بل وبينهما أحيانا - فيمكن القول أن أسباب أو مبررات التكامل الاقتصادي تختلف من هذه إلى أخرى، فتسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة (efficiency gains) الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، حيث تتسم الهياكل الصناعية لهذه الدول بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل ميزة أساسية لهيكل الاقتصاد. وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه يكون له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج و الادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي فإن ذلك يجعل من التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسباً للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة ليست في حجم الدول الصناعية ذلك لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد وحتى بالنسبة لمخططات التنمية كما أن المكاسب الساكنة (static gains) من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا.¹²

¹¹ - هناك العديد من الأسباب وراء ضعف نطاق السوق مثل: انخفاض دخل الفرد ومن ثم القدرة الشرائية تدني وسائل الاتصال والنقل وعدم كفاية الإنتاج المحلي من السلع مما يجعل تبعية هذه المشروعات للخارج مستمرة.

¹² - أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،1999)، ص.54.

وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات، وهي الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من خلال التكتلات الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية التكامل الإقليمي

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية:¹

1- الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر " J.Viner " بأنه أثر خلق التجارة Trade creation effect ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

2- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

4- تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

5- تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

6- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

7- يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات المفاجئية في سياساتها التجارية. وستوضح أهمية التكتلات الاقتصادية أكثر من خلال نظرية الاتحاد الجمركي التي سنتناولها في المبحث الموالي.

ط نجاح التكامل الإقليمي

لكي تتمكن الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها لابد أن تتوافر بعض المقومات والشروط الأساسية، حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة. أولاً: الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الإقليمية شروطاً اقتصادية ملائمة ومشجعة، منها توفر البنية الأساسية الملائمة واليد العاملة المؤهلة والمدربة وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج.

1- توفر البنية الأساسية الملائمة: يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة كتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك. لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الاقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي وكذا تعذر تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة، خاصة تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة.

2- توفر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد

وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

3- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: وهو من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة.

مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي فإن مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكن من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، حيث تفقد مثل هذه الميزة سمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول ومنه يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.

4 - انسجام السياسات التجارية: إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية وعلى هذا الأساس لا بد أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة. وبالتالي فإن التخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكنان من تجنب الاختلالات وازدواجية الاستخدام التي تتسبب في ضياع وهدر كبير لأن أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة هو التوزيع العادل لمكاسب التكتل.

5 - توزيع مكاسب التكتل: إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جداً، ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدماً، ملحقة بذلك ضرراً بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولا بد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية توقف عملية الإنتاج، كما يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضاً بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة

،فيمكن أن يواجه بلد ما خسارة في العائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة والتي كان يستوردها فيما مضى من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية، وهكذا تتفاقم التفاوتات الإقليمية ولا بد من إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد لصالح البلدان الأضعف.

ثانيا: الشروط السياسية:

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، ونفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة. كما نفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها.

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها بالإضافة إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل. كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي من أهم الأمور المعززة للتكامل مما يتيح للدول الصغيرة مشاركة كاملة إذا توفرت لديها قدرة نسبية على التفاوض إقليميا.

المبحث الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي، مزاياه و تكاليفه

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي حسب درجة تطوره و مراحل تكوينه ولذلك سننتظر في هذا المبحث إلى هذه الأشكال من منطقة التجارة الحرة وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي مع التركيز على نظرية الاتحاد الجمركي وما ينطوي عليه التكامل الاقتصادي من مزايا و مكاسب و ما يحمله من تكاليف.

المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي

توجد عدة أنواع أو مستويات للتكامل الاقتصادي بدءاً بالترتيبات المرنة مثل التفضيل¹³ الخاص بمنطقة دول الكومنولث، إلى الاندماج الاقتصادي التام، وحسب النظرية النيوكلاسيكية التي ترى أن اندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجياً فإن أشكال التكامل تتمثل في الآتي:

أولاً: منطقة التجارة الحرة

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر

¹³ - تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها كإلغاء نظام الحصص مثلاً وهو أبسط درجات التكامل الاقتصادي.

حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة،¹⁴ وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية بل تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساس

¹⁴ - كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص. 195.

لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة.¹

والمشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير فتتسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل المنطقة.

وأول منطقة مهمة للتجارة الحرة في العصر الحديث هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) التي تكونت في 1960 بواسطة مجموعة من الدول الأوروبية التي لم تكن مستعدة للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وخوفا من حرمانها من مكاسب التجارة في أوروبا قامت بإنشاء هذه المنطقة، وذلك بإزالة كافة الرسوم الجمركية على التجارة. بعدئذ قام كل بلد بتوقيع اتفاق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما جعل سوق الاتحاد الأوروبي - إفتا - أكبر سوق حرة في العالم حيث يمكن للسلع والخدمات أن تتحرك بدون رسوم جمركية. وهناك اتفاقيات أخرى وقعت في إطار مناطق التجارة الحرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA" التي بدأت رسميا في بداية 1994 وتضم حاليا كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا: الاتحاد الجمركي :

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية.¹⁶ وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات. ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين حائط جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفات الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضيلية أكبر. ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركي نجد اتحاد البنيلكس "Benelux" المكون سنة 1948 والذي يضم كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

ثالثا: السوق المشتركة

وهي مرحلة أكثر تقدما من الاتحاد الجمركي وتتضمن إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) داخل السوق المشتركة بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء، والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الأقطار الخارجية الأخرى، وبذلك تكون الدول الأعضاء سوفا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة.

رابعا: الاتحاد الاقتصادي

¹⁶ - Jean – François Mittaine, François Pequerul, *les unions économiques régionales* (Paris, Armand Colin 1999), P. 16.

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية،¹⁷ ويعتبر التنسيق عنصراً أساسياً في تطور الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

ولقد أخذت دول السوق الأوروبية المشتركة تسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها.¹⁸

ويعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاوناً إقليمياً يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الإقليمية، والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة. ويمكن القول هنا أن الإقليمية يمكن أن تنقسم إلى قسمين: الإقليمية المفتوحة ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار أما الإقليمية الرخوة فهي التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في إطار التعاون الأمني.

ومن المفيد التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل فالتعاون يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادي باتباع مراحل محددة تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية. وهذه السلطة العليا تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء، وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي.

وخلاصة القول أن مراحل التكامل الاقتصادي في نظرية التكامل الغربي التي حددها B.Balassa تمر بخطوات محددة وهي منطقة التجارة الحرة التي تلغى فيها الضرائب بين الدول الأعضاء والاتحاد الجمركي حيث تزال العوائق أمام انتقال السلع وتوحيد التعريفات الجمركية في مواجهة الدول خارج الاتحاد، والسوق المشتركة و فيها تلغى بالإضافة إلى التعريفات الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، والاتحاد الاقتصادي الذي له خصائص

¹⁷ - د. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000) ص. 270.

¹⁸ - Sidney. J. Wells, with revisions by E.W Brassloff, **International Economics** (Manchester, general Editor Brian Chapman), p. 274.

السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتلك هي المرحلة التي تعيشها حاليا دول الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية ماستريخت ثم التكامل الاقتصادي التام الذي يشمل الوحدة النقدية وتوحيد السياسات التجارية والاجتماعية وسياسة التوزيع، وهذا بإنشاء مؤسسات فوق قومية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء وتلك المرحلة لم يصل إليها أي كتل اقتصادي بعد بما فيها الاتحاد الأوروبي، والجدول التالي يوضح أهم أشكال التكتلات الإقليمية والفروقات الأساسية الموجودة بينها.

جدول رقم (01) : أهم مراحل التكامل الإقليمي

نوع التكتل	ملامح التكتل		
	تجارة حرة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج
منطقة تجارة حرة	/	/	/
اتحاد جمركي	/	/	/
سوق مشتركة	/	/	/
اتحاد اقتصادي	/	/	/

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي، ص 196.

المطلب الثاني: نظرية الاتحاد الجمركي

لا شك في أن الممارسات العملية فضلا عن النظريات الاقتصادية تؤكد على أهمية تحرير المعاملات الاقتصادية بين الدول ودورها في زيادة الرفاهية لمختلف الأطراف الداخلة في التكامل الاقتصادي.

ويمثل الاتحاد الجمركي أساسا نظرية التكامل الاقتصادي وهو ما ينطبق على باقي صور التكامل، والتحليلات النظرية عن الاتحاد الجمركي لها من العمر قرابة ثلاثة عقود ونصف، ومع أن بعض الجوانب قد تناولتها كتابات البعض مثل أوغستن كورنو Cournot Augustin وكنوت وكيسل Knut Wicksell قبل ذلك، فإنه لم يظهر تحليل نظري مترابط عن القضايا التي يشتمل عليها الاتحاد الجمركي حتى عام 1950 حين ظهرت في وقت واحد كتابات موريس باي Maurice Bye وهربرت كيرش Herbert Giersh وجاكوب فاينر Jacob Viner.

وقد قام هؤلاء بدراسة تأثير الاتحاد الجمركي على تدفق التجارة من خلال دراسة الآثار

الاستاتيكية والديناميكية له.

أولاً: الآثار الإستراتيجية

وتتوقف هذه الآثار قصيرة الأجل على عاملين هامين هما أثر خلق التجارة Trade creation effect وأثر تحويل التجارة Trade diversion effect.

1- **أثر خلق التجارة:** ويراد به الأثر النافع من الاتحاد الجمركي وذلك بنقل إنتاج لسلع من مصدر عالي التكلفة إلى مصدر اقل تكلفة من أحد الأعضاء أي نقل الإنتاج من البلد ذو النفقة الأعلى إلى البلد ذو النفقة الأقل وبالتالي الاقتراب أو التطابق مع التوزيع الأمثل للإنتاج في ظل حرية التجارة ويمكن أن نشرح هذا الأثر بمساعدة المثل الافتراضي التالي:¹⁹

إن تكلفة إنتاج السلعة "س" في البلد "أ" هي 25 دولار لكل وحدة، وثمنها في البلد "ب" هو 20 دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين اتحاد جمركي. وقبل تكوين هذا الاتحاد. كان البلد "أ" يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفه قيمتها 6 دولارات لكل وحدة، من السلعة "س" يتم استيرادها من البلد "ب"، وبعد إلغاء الرسوم بين البلدين بموجب الاتحاد الجمركي، توقف البلد "أ" عن إنتاج السلعة "س" وصار يستوردها من البلد "ب" لأنه يتحصل عليها بـ 20 دولارا مقابل 25 دولارا لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني أن الاتحاد الجمركي يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم إحلال الواردات رخيصة الثمن من إحدى الأعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف. لأنه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الأعضاء، مما يعني أن المنتجات التي تنتج بتكاليف أقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف غالية الثمن وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع فيها الدول بميزات نسبية أو تنافسية أي يتعمق تخصص كل دولة داخلة في الاتحاد الجمركي في السلع التي تنتجها بتكلفة أقل وبسعر أرخص، وتتدفق السلع بين الدول الأعضاء دون موانع، مما يعمق التخصص والتبادل الدولي.²⁰

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى خلق مزيد من التبادل والتجارة الدولية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

¹⁹ - فرنسيس جير ونيلام، مرجع سابق، ص.230.

²⁰ - د. سهير محمد السيد حسن.د. محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005)ص.224.

ولا يقف عند هذا الحد بل يؤدي تعميق التخصص على أساس الميزات النسبية في دول الاتحاد الجمركي إلى تحسن مستوى الرفاهية بالدول غير الأعضاء وذلك لان زيادة الدخل بدول الاتحاد الناجم عن خلق التجارة يؤدي جزئيا إلى زيادة الواردات من الدول خارج الاتحاد.²¹

2- أثر تحويل التجارة: ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد وهذا ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء. وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد . وبذلك فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية.²²

" رسوما تبلغ أو يمكن أن نشرح هذا الأثر مستعنيين بالمثل الافتراضي التالي: يفرض البلد " من القيمة على ما يستورده من السلعة "ع"، في حين أن البلد "ب" يعرض هذه السلعة بمبلغ % 100 دولارا لكل وحدة، ويقوم البلد "أ" باستيراد هذه 50 دولارا لكل وحدة، ويعرضها البلد "ج" بسعر 60 دولارا 50 دولارا ثمنها و50 دولارا فقط لكل وحدة (100السلعة من البلد "ج" لأن تكلفتها تبلغ دولارا لكل وحدة.120رسوم على استيرادها)، في حين أن تكلفة استيرادها من البلد "ب" تبلغ وبعد تكوين اتحاد جمركي بين البلدين "أ" و "ب" وإزالة جميع الرسوم بينهما، وبقاء الرسوم % 100 على واردات السلعة "ع" من البلد "ج"، سيتوقف البلد "أ" عن الاستيراد من البلد "ج" ويلجأ إلى الاستيراد من البلد "ب" لأن تكلفة هذه السلعة المستوردة من البلد "ج" تبقى 100 دولارا لكل وحدة مع الرسوم، في حين أن تكلفتها هي 60 دولارا فقط عند استيرادها من البلد "ب"، وبهذا الوجه يؤدي تكوين الاتحاد الجمركي إلى تحويل التجارة من بلد خارج الاتحاد إلى آخر داخله.

والتمييز بين خلق التجارة وتحويلها أمر مهم، فخلق التجارة يراد به التجارة الجديدة الناشئة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، في حين أن تحويل التجارة يقصد به تجارة قديمة كانت قائمة ثم حولت من بلد خارجي إلى آخر عضو إثر تكوين الاتحاد الجمركي، كما يترك خلق التجارة أثرا نافعا في الرفاهية، أما تحويل التجارة فهو ذو نتيجة غير مؤكدة على رفاهية الدول الأعضاء لكنه يضر برفاهية الدول غير الأعضاء .

²¹ - نفس المرجع، ص. 225.

1 - د. كامل بكري، مرجع سابق، ص. 206.

- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، وبذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء .
- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا .
- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها، كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الاتحاد .

- زيادة درجة التنافس بين دول الاتحاد وانخفاض درجة التكامل بينها، وهو ما يعني زيادة إمكانيات التخصص وتعميقه ومن ثم خلق مزيد من التجارة مع قيام الاتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد يزيد من مستوى الرفاهية إذا تكون من دول متنافسة أكثر منه من دول متكاملة أي دول صناعية وأخرى زراعية.

- التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، مما يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة.
- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية.

هذا وإن التحليل السابق للأثر الإنشائي (خلق التجارة) والأثر التحويلي واللذان تناولهما B.Balassa في كتاباته يغطيان جانباً واحداً فقط من الأثر على الإنتاج، ولا بد من التفرقة بين الآثار الإنتاجية الموجبة والسالبة ويورد بالاسا: "إن الأثر الإنتاجي الموجب هو الاقتصاد في التكلفة الناجم عن تحويل الشراء من مجهر عالي التكلفة إلى مجهر منخفض التكلفة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن الآثار الإنتاجية السالبة يراد بها التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في القطر الشريك بدلا من إنتاجها في القطر الخارجي، لأن تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد من المنتج (الأجنبي) المنخفض التكلفة إلى المنتج (الشريك) ذو التكلفة العالية، وتتوقف مكاسب العالم أو خسارته على مدى التفاوت بين الآثار الإنتاجية الموجبة والآثار الإنتاجية السالبة، وفيما إذا كانت الآثار الأولى أكبر من الثانية أو أصغر منها".²³

أما بالنسبة لحساب الأثر الإيجابي والسلبى للتجارة على كفاءة توزيع الموارد، فيقترح J.Viner الأثر الإيجابي أن تضرب حجم التجارة البيئية في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة، أما لحساب الأثر السلبى فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الإنتاج في المركزين ويتوقف الأثر الصافي للاتحاد على ما إذا كانت قيمة الأثر الإيجابي تفوق الأثر السلبى أو العكس، وفي حقيقة الأمر من الصعب تحديد الأثر الصافي للاتحاد الجمركي عمالوما على الإنتاج مسبقا.²⁴

وإذا كنا قد استعرضنا آثار الإنتاج من إقامة الاتحاد الجمركي، فهناك أيضا ما يطلق عليه آثار الاستهلاك التي لم يستعرضها فايبر J.Viner ، وفي الواقع فإن التغييرات في الرفاه من الممكن أن تظهر ليس كنتيجة للتغييرات في مصادر العرض (إحلال الناتج) ولكن أيضا من التغييرات في الاستهلاك، أو ما يعبر عنه بإحلال الاستهلاك، وهو الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن خلق التجارة، ويأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي ويتمثل في الانخفاض الذي يحدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى.²⁵

وبالإضافة إلى الآثار الإنتاجية والاستهلاكية للاتحاد الجمركي هناك مكاسب استاتيكية أخرى يمكن ذكرها وهي:

- تقليل المصاريف أو التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش .
 - يؤدي الاتحاد الجمركي إلى خلق موقف تفاوضي قوي لأعضاء الاتحاد وتحقيق معدل تبادل دولي أفضل ، وذلك بسبب ما يحدث من تحول في التجارة يؤدي إلى انخفاض وارداتها من العالم الخارجي .
- وتتحقق هذه المزايا سواء عند خلق التجارة أو تحويل التجارة .

ثانيا: الآثار الديناميكية

²⁴ - Viner Jacob, *the customs union assue* (New York . Harper and Row, 1950) ,p. 35.

بجانب ما يتحقق من مكاسب استاتيكية أي آنية وعاجلة فإن دول الاتحاد الجمركي تحقق مكاسب ديناميكية عديدة، وتتمثل في تحقق مزيد من التنافسية بين الدول الأعضاء، واقتصاديات أو وفورات الحجم الكبير، تحفيز الاستثمار والاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية .

U زيادة درجة المنافسة : إن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكوين اتحاد جمركي هي زيادة حدة المنافسة، فكنتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء، فإن المنافسة بين الشركات في داخل الاتحاد ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستنتظر إلى أسواق في دول أخرى في الاتحاد أبعد من أسواقها المحلية، وهذه المنافسة بين الشركات داخل الاتحاد قد تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة، أي أنه عندما يتكون اتحاد جمركي وتزول الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ، فإن المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد، لأن زيادة مستوى المنافسة يحتمل أيضا أن تشجع تطوير واستخدام تكنولوجيات جديدة، وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء للاتحاد الجمركي، إذن فزيادة الأسواق تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق الاتحاد، مما يفضي بدوره إلى تغيير الهياكل الإنتاجية .

U تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق: تتلخص المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة من السوق الموسعة، فعندما تتوسع الشركات وتنتج لسوق أكبر، فقد تتمتع بوفورات كبيرة الحجم لأن زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية، وبذلك يمكن القول أن اتساع السوق بتكوين الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصادية الحجم.

U تشجيع الاستثمارات: لا شك أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي الخارجيين على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية، وهذا ما يسمى بـ مصانع التعريف الجمركية.

ويرجع بعض الاقتصاد بين الاستثمارات الأمريكية الضخمة في أوروبا بعد 1955 إلى تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ن التغيير التكنولوجي: إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة، يحفز على إجراء البحوث وعلى التطور. ويبين بالاسا العلاقة بين حجم السوق والنشاط البحثي وذلك ناشئ عن الافتراض المسلم به وهو إمكانية تحقيق الوفورات الواسعة عن طريق البحث وزيادة الإنفاق على البحث على نحو يجاوز الزيادة في حجم السوق عند توسيعها ويؤكد بالاسا قائلاً: ²⁶ "... إن التكامل يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل وذلك لأن الوفورات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن تجني ثمرتها على كلا المستويين: المستوى القطري ومستوى الشركة، لأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق على البحوث والتطوير بعد إزالة الحواجز التجارية".

وبذلك فإن أحد المميزات الناتجة عن التكامل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.

ن تقليص المخاطر والشكوك: من شأن التكامل الاقتصادي، كما أشار إليه بالاسا، أن يخفض المخاطر والشكوك أو عدم اليقين في التعامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد. ففي عالم اليوم توجد عوامل شتى تجعل التعامل الخارجي محاطاً بالعديد من المخاطر المرتبطة بتعقيد الأنظمة التجارية، وإمكانية تغيير التعريف من جانب واحد، وتغيير الأشكال الأخرى من القيود التجارية، وترتبط أيضاً بأنظمة الصرف الخارجي، والسياسات الاقتصادية بصفة عامة، ولكن التكامل يميل إلى تعزيز التطور والتنمية بتقليله من تلك الشكوك وعدم اليقين.

هذا ويؤدي التكامل الاقتصادي إلى استخدام أفضل للموارد الاقتصادية، وكل هذه المكاسب ترمي إلى زيادة رفاهية الدول الأعضاء وتشجعها على تكوين التكتلات، وفي الواقع، فإن هذه المكاسب الديناميكية أو طويلة الأجل هي السبب المبدئي في سعي بريطانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في 1973، وتوضح الدراسات التطبيقية المتعددة أن هذه المكاسب الديناميكية تكون أكبر بكثير من المكاسب السكونية. ومعظم الدراسات الكمية اعتمدت على استخدام نموذج الجاذبية gravity model وهو مقياس من علوم الطبيعة وخاصة معادلة نيوتن الديناميكية، ويقوم على أساس منطقها وجود علاقة سببية بين الجاذبية والكتلة وينطبق ذلك على التجارة الخارجية حيث وجدت

علاقة مباشرة بين تدفقات التجارة الثنائية بين الدول من جهة وبين أحجام اقتصادياتها والمسافة المكانية بينها من جهة أخرى.

وعلى عكس نظرية "فاينر" هناك رأي آخر لجونسون H.Johnson الذي يرى أن نظرية فاينر القائمة على مقارنة التكلفة والمنافع من التكامل لا تخلو من الانتقادات، فمعيار التكلفة والمنفعة ليس بأهم العوامل التي تؤدي بالدول للانضمام إلى اتحاد إقليمي معين، ولا بد من توفر الحوافز المشتركة للدول. ويعتبر هدف التصنيع من أهم هذه الحوافز، ويشير "جونسون" إلى المنافع أو الخسارة الناتجة عن الأثر التحويلي أو الأثر الإنشائي إذ كانت هناك حوافز للدخول في الاندماج الإقليمي مثل الرغبة المشتركة للجميع، ويرى كذلك أنه عند تقييم التكامل في البلدان النامية فيجب أن ينصب الاهتمام على الآثار الديناميكية لا الاستاتيكية لأن البنيان الاقتصادي في هذه الدول غير مقبول، كما يجب معالجة التكامل الاقتصادي في هذه الدول على أساس أنه وسيلة ومنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية وليس كمجرد مسألة تتعلق بالتعريف الجمركية.²⁷

وبصفة عامة فإن التكامل الاقتصادي بين الدول يحقق العديد من الآثار الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى الآثار الاستاتيكية التي تتضمن آثار الإنتاج (خلق وتحويل التجارة) و آثار الاستهلاك، والآثار الديناميكية التي تشمل التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، والوفورات الداخلية والخارجية والاستثمار والتقدم التكنولوجي وغيرها من الآثار التي سبقت الإشارة إليها.

المطلب الثالث: مزايا التكامل الإقليمي

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي واستمراره على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء، والتي تنعكس في مكاسب الرفاه و تتمثل في خمسة عناصر أساسية وهي:²⁸

1 - اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، و بذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا اكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحوافز الجمركية

²⁷ - Johnson Harry, "An economic theory of protectionism, Tariff Bargaining and Formation of Custom Union". Journal of political economy. 1965. vol 73.

²⁸ - اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ، ص. 59.

العالية، و لا شك أن هذا الاتساع في السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، كزيادة الإنتاج و تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و بذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل .

2- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:

فامتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه و تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.²⁹

3 - تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة افضل و على نطاق أوسع:

فمن المفترض أن يؤدي الاتحاد إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات و القدرات ، والعمل على تهذيبها وتمييزها.

4 - تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي :

فكلما قويت الدولة اقتصاديا -بفضل التكامل- كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الاحتكارية، والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة. فالاندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي اكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل، و هذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها و مطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة، كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها، ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق، والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى، و بذلك يتعزز مركزها التفاوضي.

5 - زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق

تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في

²⁹ - Claude Sobry , Jean-Claude Verez, *Element de macroonomie* ,Ellipses . coll.p.301.

الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات و المناطق و يزيد من تكامل الاستثمارات و المشاريع الإنتاجية.³⁰ والمهم هو الالتفات إلى أهمية زيادة الحافز على الاستثمارات في تنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فتحرير حركة التنقل و التوطن لرؤوس الأموال داخل دول التكتل، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة المتكاملة، حيث يتييسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات و غيرها، و بذلك يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تحقيق العديد من المزايا للدول المتكاملة كحل مشكلة ضيق السوق و تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في الحصول عوامل الإنتاج، تطبيق مبادئ تقسيم العمل، الأمر الذي يرمي إلي إظهار المهارات والقدرات وتميبتها، بالإضافة إلى تسهيل عمليات تكوين رأس المال، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع : تكاليف التكامل الاقتصادي الإقليمي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب و تكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة و ليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات و المصاعب منها:

* ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد و نأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي و النقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3% من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام، كما أن معدلات التضخم و الفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال معين .

* اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات و الصناعات المحلية في دول الاتحاد عن بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين المصلحة العامة و السياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى ، فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها و أن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية، و أن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها .

³⁰ - J.F.Mittaine,F.Pequerul,Les Unions économiques régionales (Paris :Armant Colin,1999),p.72.

* المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفية و مستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف و تدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة .

* تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل اتجاه المبادلات وحرقتها، كما يحتمل أن تكون إيجابيات و تكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و السياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا و بدرجات متفاوتة.

وما يمكن استخلاصه هو أن الأرباح و الخسائر من التكامل سواء تم قياسها بالنسبة للتغيرات في التجارة أو الرفاهية من المتوقع أن تكون صغيرة، وإذا كان هناك تغيير كبير في اقتصاد بلد عضو في الاتحاد، فإنه يأتي نتيجة التغيرات في النمو الاقتصادي اعتمادا على توسيع السوق من خلال الابتكارات في الميادين التقنية و التحسين في طرق التسيير و زيادة درجة المنافسة، كما أن الدخول في أي اتحاد اقتصادي لا يعني بالضرورة أن المزايا الكاملة سيتم الحصول عليها إنما هناك العديد من العيوب و التشوهات التي قد تظهر فيما بعد.

و بالتالي فمن الضروري تفادي الاختلافات القوية، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب أن ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل أكثر من إيجابياته.

المبحث الرابع: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تشمل بكل صورها حوالي 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية.

وسنتناول في هذا المبحث أهم التكتلات الاقتصادية والإقليمية في العالم بدءا بالاتحاد الأوروبي باعتباره تجربة ناجحة وصلت إلى مراحل متقدمة من التكامل ثم بعض تجارب التكامل كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، ورابطة جنوب شرق آسيا ASEAN، ثم الإشارة إلى تجربة اتحاد المغرب العربي UMA كتجربة مهمة من تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية.

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هاذ التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي. ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي، فسنتناوله من حيث الحجم والإمكانات، النشأة ومراحل التطور، والسياسات الاقتصادية والتوجهات المستقبلية.

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما لحقت بها من نتائج وتداعيات، عن ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية، لإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، ونتيجة لذلك تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في 1946 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال، وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية، وفي عام 1948 تم تأسيس اتحاد البنيليكس Benelux،³¹ ونتيجة لهذه المبادرة، وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، ولوكسمبورغ في 1951 معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين، وابتداء من الخمسينات، تفككت القيود بسرعة على التجارة داخل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، ونمت البلدان الأوروبية، متعودة على التعاون الوثيق في التجارة والمسائل الاقتصادية الأخرى.

أولا: إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما في 25 مارس 1957. الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة، ويتبع سياسة زراعية موحدة، وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر، وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسين في مستويات المعيشة، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة

³¹ - كلمة البنيليكس Benelux مركبة من الحروف الأولى لأسماء ثلاث دول: حرفا BE يشيران إلى بلجيكا Belgium ، وحرفا NE يشيران إلى الأراضي الولاثة NETHERLANDS أي هولندا، والحروف الثلاثة LUX تشير إلى لوكسمبورغ Luxembourg .

الأوروبية والتي أطلق عليها اسما شائعا هي السوق الأوروبية المشتركة، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي:³²

U إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص و السلع ورأس المال.

U إقامة تعريف جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء.

U تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات .

U تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا.

U إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي.

U إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

ثانيا: تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية

بعد مفاوضات طويلة انضمت الدانمارك وبريطانيا عام 1973 إلى السوق الأوروبية بينما لم تتضمن النرويج نظرا للرفض الشعبي، وشهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد الثمانينات، حيث انضمت اليونان عام 1981، كما انضمت كل من إسبانيا والبرتغال في عام 1986، ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التوسع الكمي في جانفي 1995 بانضمام كل من النمسا، فنلندا، السويد، ليتطور بذلك النظام الأوروبي من الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم في ذلك الوقت اثني عشرة دولة.³³

في أول ماي 2004 انضمت عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي، فبعد 15 سنة من سقوط جدار برلين، انضمت ثمانية دول من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، إضافة إلى دولتي قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي ، ليصل العدد الإجمالي إلى 25 دولة، ويرتقب في المستقبل أن تتضمن ثلاث

³² - حسين عمر، الجات والخصخصة (القاهرة: دار الكتاب الحديث، بدون سنة النشر)، ص.39.

³³ - د. كامل بكري، مرجع سابق، ص.216.

دول أخرى وهي تركيا، بلغاريا، ورومانيا، ويتمثل الهدف الرئيسي و الأسمى من هذا التوسع في تحقيق السلم والوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الرفاهية في جميع أنحاء القارة الأوروبية.³⁴

وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، حيث أنه يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1400 مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، ما يزيد على 7000 مليار دولار، ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلي بـ380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة.

ثالثا: النظام النقدي الأوروبي:

عقب انهيار النظام النقدي الدولي (اتفاقية بريتون وودز) عام 1971 حافظت دول الاتحاد الأوروبي على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها، ومنعت التقلبات التي تزيد عن 2,25 % ، وهذا ما يسمى الثعبان الأوروبي داخل النفق، وبحلول عام 1987 انهار هذا النظام، مع بقاء عملات كل من ألمانيا، بلجيكا، هولندا، والدانمارك متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة .

إن انهيار النظام النقدي الدولي أدى بالدول الأوروبية إلى البحث عن نقطة تثبيت اسمية جديدة لأسعار الصرف، مما أدى إلى إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر السبعينيات، سعيا للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، غير أن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى ألمانيا دفعت بقيمة المارك الألماني للارتفاع وأحدثت بعض الاضطرابات في أسعار الصرف، مما أجبر بريطانيا وإيطاليا على الانسحاب من آلية سعر الصرف المذكورة آنفا.

رابعا: معاهدة ماستريخت

لقد أدت الاضطرابات الخاصة بأسعار الصرف في أوروبا إلى الإسراع للمصادقة والتوقيع على معاهدة ماستريخت لإنشاء اتحاد نقدي واقتصادي في مارس 1992، وتعتبر هذه المعاهدة

³⁴ - Michel Deppler, « Au delà de l'integration » Revue de Finance et Développement, Volume 41, N°=2, Washington, Juin 2004, P.9.

بمثابة تعديل جوهرى لمعاهدة روما عام 1957، فبالإضافة إلى المعايير الخاصة بأسعار الصرف، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة باحترام ما يسمى بمؤشرات التقارب في الأداء الاقتصادي، والمتمثلة في :

ü معدلات التضخم لا تتجاوز أكثر من 1,5 المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاث صاحبة أدنى معدلات التضخم .

ü يجب ألا يتجاوز سعر الفائدة أكثر من نقطتين مؤبقتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الثلاث صاحبة أدنى معدلات الفائدة .

ü سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى 2.25%

ü يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3% من الناتج المحلي الخام .

ü يجب أن يكون الدين العام أقل من 60% من الناتج المحلي الخام .

خامسا: إنشاء العملة الموحدة

بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب بواذر انهيار النظام النقدي العالمي، وفي ديسمبر 1991، حقق الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا، فكما سبق وأن بينا تم توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا ليبدأ العمل بها عام 1992، ووفقا لما نصت عليه اتفاقية ماستريخت، كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996 ولكن بشرط أن تتأهل سبع دول للدخول في هذا النظام ومن هنا فقد تأجل التطبيق إلى عام 1999 على أن تسبقه مراجعة لمواقف الدول عام 1998، وهذا ما يدعو إلى الإشارة لضرورة استيفاء دول الاتحاد الأوروبي لشروط انضمامها إلى نظام العملة الموحدة.

وابتداء من أول جانفي 1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية لـ 11 بلدا: بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا عن عملتها وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه

الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو، وهناك ثلاث دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تتبنى عملة اليورو، ويتعلق الأمر بالدانمارك، السويد وبريطانيا.³⁵

جدول رقم (02): مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

السنة	المراحل
1950	-روبر شومان ،وزير العلاقات الخارجية الفرنسي يقترح فكرة لإنشاء تكامل أوروبي غربي.
1952	-إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب(ceca) والتي تضم المانيا الغربية، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا
1957	-الدول الأعضاء لـ ceca يصادقون على معاهدة روما المتضمنة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ceea والجماعة الاقتصادية الأوروبية cee
1967	-انضمام الدانمارك إيرلندا بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية
1981	-اليونان تصبح عضو في الجماعة الاقتصادية الأوروبية
1986	-انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية،الميثاق الأوروبي الموحد يدعو الدول الأعضاء إلى الشروع في تطبيق سوق موحدة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة.
1989	-سقوط جدار برلين
1992	-معاهدة ماستريخت تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اسم الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي بغرض تطبيق عملة موحدة ويسيرها البنك المركزي الأوروبي
1995	-انضمام النمسا فنلندا والسويد للاتحاد الأوروبي
1999	-فكرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والعملة الأوروبية الموحدة تصبح حقيقة
2001	-ابتداء من 01 جانفي 2001 الأوراق النقدية باليورو تحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء.
2004	-في 01 ماي 2004 انضمام عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي ويتعلق الأمر بـ: قبرص مالطا بولونيا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، استونيا

Source : Michel Deppler ,Op. Cit ,p.p.8-12.

³⁵ - Banque Centrale Européenne, Francfort, P.4

سادسا: ما بعد إنشاء الاتحاد الأوروبي

لقد تكلفت جهود إنشاء الاتحاد الأوروبي وترسيخ العملة الأوروبية الموحدة بالنجاح، إذ دعمت أوروبا بخيارات النمو القوي، فأصبحت أكثر الاقتصاديات ديناميكية و تنافسية في العالم، وأكثر المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، لا سيما بعد التوسع الكمي الذي شهدته في ماي 2004.

ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في سنة 1999، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد ظل التكامل مصدرا للآثار الإيجابية في منطقة اليورو، بحيث تم تحقيق الانضباط في سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وتخفيض مستويات التضخم في جميع أنحاء أوروبا .

ولعب اليورو دورا ثانويا على المسرح العالمي بعد الدولار الأمريكي، ولم يرق البنك المركزي الأوروبي من جانبه بعرقلة أو تشجيع تدويل عملته، ورغم ذلك فإن اليورو يستخدم كعملة تسوية لحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو، ويقوم بدور دولي في القطاع الخاص باعتباره عملة تحدد فيها الأصول المالية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت المديونية المسماة باليورو بشكل مطرد منذ عام 1999، وتمثل الآن حوالي ثلث الرصيد القائم من صكوك الديون الدولية.³⁶

ومن حيث الاستخدام الرسمي لليورو، اعتمدت 51 دولة خارج منطقة اليورو كأداة ربط بسلة من العملات، حيث استخدمه عدد من البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وبلدان واقعة في غرب البلقان وإفريقيا باعتباره عملة التثبيت الوحيدة.

ويمكن القول أنه رغم احتلال الدولار الأمريكي الصدارة في الحيازات الرسمية من الاحتياطات الدولية، فإنه مع مرور الوقت يمكن إعادة رسم خريطة منطقة اليورو مدعومة بمصداقية البنك المركزي الأوروبي، ومن المرجح أن يستمد التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي، ويسير الاتحاد الأوروبي في اتجاه تحقيق العديد من الأهداف من بينها :

U خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وذات طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

³⁶ - Carl Gaigne, « Intégration et Inégalités régionales », Economie Internationale, Revue de CEPII, N°99, Paris : la documentation française, 3 trimestres , 2004, p.29.

U تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية.

U انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي مما يسهل الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد ويرفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي ويحقق التطور الاجتماعي والثقافي.

U تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا، وإقامة البنك المركزي الأوروبي، وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تنسيق أكبر للسياسات النقدية في الدول الأعضاء للتكتل.

U العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، نسب البطالة و معدلات الفائدة، و بالمقابل محاولة زيادة معدلات النمو لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي الأوروبي.

وتقوم على تحقيق هذه الأهداف آلية تنظيمية أو منظومة متكاملة لتحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وزيادة فاعلية هذا التكتل، حيث يوجد مجموعة من المؤسسات الأوروبية وهي الجماعة الأوروبية، والمجلس الوزاري وهو المسؤول عن تنسيق السياسات والمجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات التكتل الأوروبي، وهناك أيضا المفوضية الأوروبية وهي المسؤولة عن الخطوات التنفيذية، والبرلمان الأوروبي الذي يقدم المقترحات والذي أصبح ينتخب انتخابا مباشرا اعتبارا من 1979، هذا بالإضافة إلى محكمة العدل الأوروبية.

ولعل أهم ما يميز الاتحاد الأوروبي أن الاندماج فيه يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماستريخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوروبية، لذلك تصاعدت وتزايدت قوة التكتل الاقتصادي الأوروبي ليصبح أهم التكتلات الاقتصادية التي تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.³⁷

وأخيرا فإن الهاجس الأكبر الذي قد يكون عقبة في استكمال مسيرة نجاح الاتحاد الأوروبي هو النسبة الرهيبة للشيخوخة في أوروبا، حيث تسبب زيادة السكان من كبار السن متاعب مالية لمعظم بلدان الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان.

³⁷ - الشاذلي العياري، العرب والنظام العالمي الجديد، في الشؤون العربية، العدد 74 (حزيران 1993)، ص. 25.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا (NAFTA)³⁸ وهو يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، لأنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا، والتكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل.

أولا: إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

كانت أمريكا وكندا قد توصلتا إلى وضع ترتيبات ثنائية عام 1965، للتعامل في تجارة السيارات وقطع الغيار، غير أن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة على مستوى الاقتصاد كله إلا في سنة 1988، حيث جرى التفاوض أخيرا على مثل هذه الاتفاقية للتجارة الحرة، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1989. وقد كانت كندا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع تجارة سنوية في الاتجاهين تقدر بحوالي 150 مليار دولار (75% منها معفاة من الرسوم الجمركية)، وهذا الاتفاق يقضي بإزالة معظم الحواجز الجمركية المتبقية بين البلدين بحلول عام 1998.³⁹ كما تضمنت الاتفاقية الأمريكية الكندية أيضا عدة نصوص أخرى مهمة، فقد قررت مجموعة من القواعد التي تحكم التجارة في الخدمات، وتخفيض الإجراءات الخاصة بانتقال الأيدي العاملة. كما اسقط الاتفاق أيضا كافة القيود المتبقية على شحن الطاقة بين البلدين إضافة إلى تخفيض القيود على الاستثمارات. أما المكسيك فلقد بدأت عملية الإصلاحات الاقتصادية منذ تاريخ انضمامها للجات عام 1986، الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاثة للدخول في مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي دخلت حيز التنفيذ في الفتح من جانفي عام 1994، والتي تناولت بالإضافة إلى التحرير التصاعدي لتجارة السلع العديد من المجالات الهامة منها: إزالة

³⁸ - NAFTA هي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: North American Free Trade Agreement

³⁹ - أبرم إتفاق إنشاء هذا التكتل في البداية بين دولتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في عام 1987، ثم اتسع نطاقه بعد إنضمام المكسيك في أوت 1992، ودخل حيز التنفيذ في جانفي 1994.

القيود على التجارة في العديد من الخدمات المالية، تحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات، والالتزام بنقوية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.⁴⁰

وعموما تتمثل أساليب تحرير التجارة في إطار هذا التكتل فيما يلي:

ü بالنسبة للتعريفات الجمركية تم إلزتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما، وفي هذا الإطار فان حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك و70% من صادرات المكسيك للسوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص.

ü إزالة القيود المفروضة على الاستثمار حيث يتمتع المستثمرون في الدول الثلاثة بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق.

ü تحرير التجارة في الخدمات: في هذا المجال تمنح معاملة متساوية لموردي الخدمات من الدول الثلاثة، وتسهل منح تراخيص عمل المتخصصين وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة.

ü الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاثة مثل لجنة التجارة الثلاثية لفض كل النزاعات ومنع الإغراق، وغيرهما من الأحكام المسهلة للتجارة.

ثانيا: تقييم أبعاد الاتفاقية

تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم، حيث يضم 400 مليون نسمة وإجمالي الناتج المحلي لدولها يقدر بحوالي 8.3 تريليون دولار أمريكي، وان إنجاز نافتا سيفيد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بزيادة المنافسة في أسواق السلع فضلا عن تخفيض أسعار الكثير من السلع للمستهلكين الأمريكيين، وقد قررت غرفة التجارة الأمريكية رفع تنافسياتها أمام أوروبا وآسيا، ونظرا لان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بنحو 20 مرة من اقتصاد المكسيك فان مكاسبها من نافتا ستكون اصغر بكثير من مكاسب المكسيك، وهذه الأخيرة ستستفيد من زيادة سرعة الوصول إلى السوق الضخم للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إعادة رؤوس الأموال الهاربة.

وتشير الدراسة التطبيقية أن تحرير التجارة وزيادة ثقة المستثمر ونمو الإنتاجية يتوقع أن ترفع رفاهية المكسيك بمقدار 11% كما يتوقع أن تؤدي زيادة فرص التوظيف في المكسيك وارتفاع الأجور فيها إلى تخفيض الضغط الذي يواجهه الآن كثير من المكسيكيين للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.⁴¹

وتشير الكثير من التوقعات والدراسات أن المزايا التي يمكن أن تعود من قيام نافتا كثيرة منها أن هذا التكنل سيؤدي إلى زيادة في الدخل بين 2,2 إلى 6,1 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وبين 1,6 إلى 5,8 مليار دولار في المكسيك و2,8 مليار دولار في كندا.⁴²

⁴¹ - كامل بكري، مرجع سابق، ص. 233.

⁴² - Alan V. Deardoroff and Robert M. Stern, "The Industrial and regional employment effects of the NAFTA", The economic outlook 1994, Fort. First Annual Conference on the economic outlook, The University of Michigan November 1993, p.308.

أما المزايا على مستوى كل دولة فيمكن توضيحها في ما يلي:

1- المكسيك: تشير كثير من الدراسات أن المكسيك هي المستفيد الأول والأكبر من هذا التكتل، مما

يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك، ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل

البلاد وتطورها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المكاسب التالية:

ü زيادة الاستثمارات والتكنولوجية التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها.

ü إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من المجالات سيزيد من معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية .

ü التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها.

ü الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى أراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

ü زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

2-الولايات المتحدة الأمريكية: تستفيد هي الأخرى من المزايا التالية:

• فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي سيساهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

• تدفق الاستثمارات الأمريكية، حيث يتوقع أن تبلغ التدفقات من هذه الاستثمارات حوالي 2,5 مليار دولار سنويا.

• زيادة نسبة التشغيل، وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية .

• اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجر المكسيكية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6 % سنويا إلى حوالي ضعف معدل نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أو الآسيوي.⁴³

3- كندا:

في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فإن هناك فرصا ومكاسب عديدة يمكن لكندا أن تحققها من خلال فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتدفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة، ويسمح ذلك أيضا بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في المكسيك كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

ورغم المكاسب التي حققتها الدول الثلاث إلا أن هناك عدة تحديات ستواجهها هذه الدول لا سيما المكسيك، فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء هذا التكتل لم تتحقق النتائج المرجوة منه، فالنمو الاقتصادي المحقق يبقى بعيدا نسبيا عن المعدل المعلن عنه. كما انبثق عن هذا التكتل عدة إفرازات سلبية ومتباينة حسب البلدان، خاصة فيما يتعلق بالشقين الاجتماعي والزراعي، إذ زادت الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتركزت الثروة في يد عدد محدود من الأفراد، كما انخفض متوسط الدخل الفردي و لوحظت زيادة مذهلة في عدد العمال المهاجرين، وتدهور كبير في المجال البيئي.⁴⁴

أما في المجال الزراعي، فقد شهدت الزراعة المكسيكية أسوأ الأزمات في تاريخها نتيجة التأثير السلبي للواردات المدعمة الآتية من دول الشمال، كما أن هناك اتجاه تدريجي لفقدان الطابع الدائم للزراعة، بسبب تركيز الإنتاج في رحاب الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتوفر رؤوس الأموال الكبيرة على حساب المنتجين الصغار، مما يؤدي إلى انتقال الأراضي من جيل إلى جيل آخر، ويرافق ذلك فقدان بعض السيادة الوطنية.

¹ - Robert. E. Scott, « NAFTA at seven : its impact on workers in all 3 countries », (april 2001), p.3, In: <http://www.s-books.com/nafta/naftaatseven/2001/htm>.

⁴⁴ - Colloque, Les dix bilans de l'ALENA : bilan social et perspectives, Montréal, Québec, 19 Septembre 2004.

وأخيرا يمكن القول أنه رغم التباين الشديد في إجمالي الناتج المحلي، وعدد السكان ونصيب الفرد من الدخل في الدول الثلاث وذلك لصالح أمريكا وكندا على حساب المكسيك ألا أن هذا التحالف قد وجد أصلا لغرض تأمين واردات أمريكا وكندا من البترول والغاز الطبيعي من المكسيك التي تملك احتياطيها كبيرا منه.⁴⁵

المطلب الثالث: رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN⁴⁶

يمكننا القول أن التكتل الاقتصادي الآسيوي لازال في طور التكوين، أي أن هناك تطورا وتغيرا مستمرا في هذا الاتجاه، وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وتصاعد مساهمتها في التجارة الدولية، ورغبة هذه الدول الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة سواء من جانب اليابان أو من جانب النور الآسيوية⁴⁷ الصاعدة والناهضة، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة (NICS)، أو أكثر الاقتصاديات ديناميكية (Most Dynamic Economies) وفقا لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى العملاق النائم وهو الصين، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت في كثير من الأحيان 10% سنويا، نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة، ونجحت عن طريق الهندسة العكسية، والاقتباس في تطوير تكنولوجيا تتناسب إمكانياتها وظروفها، فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبا ملائما من السوق العالمي.⁴⁸

ورغبة من هذه النور الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة باستخدام القيود الكمية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، أو الحمائية غير المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية والتكتل الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة لهذه التغيرات في الاقتصاد العالمي الجديد بادرت بعض دول الجنوب شرق آسيا بإقامة تكتل اقتصادي آسيوي كإستراتيجية دفاعية بحتة.

وقد أنشئت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967، لمواجهة الشيوعية التي كانت آنذاك منتشرة في دول جنوب شرق آسيا خاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس، وبورما. ويتكون تكتل

⁴⁵ - د. نهال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص. 132

⁴⁶ - ASEAN : Agreement of South East Asian Nations.

⁴⁷ - تضم مجموعة النمو الآسيوية كلا من: كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وهونج كونج وتايوان وتايلاند .

⁴⁸ - أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص. 31.

الآسيان من ستة دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي وإندونيسيا والفلبين، وانضمت الفيتنام إلى هذا التكتل في 28 جويلية 1995 ولقد ركزت هذه الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وكان الهدف الرئيسي من إنشائها الإسراع بالخطط القومية للتنمية داخل التكتل، وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الآسيان لم تكن منطقة تجارة تفضيلية في البداية وأنشئت اتفاقية التجارة التفضيلية عام 1977 أي بعد 10 سنوات من إنشاء الآسيان تقريبا.

وقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من بقاء النمو محدودا. فالتجارة لم تتجاوز 2% في 1980، 5% في 1985 وهناك العديد من الأسباب وراء عدم نجاح هذه الاتفاقية كعدم وجود رغبة حقيقية في دعم التجارة البينية بين هذه الدول من جانب متخذي القرار في الفترة (1977-1985)، إلا أنه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة بدأت تتجه في ما بعد نحو تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري.

وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في 1992، وتهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلى تخفيض التعريفات الجمركية على التجارة البينية في حدود 0-5% خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993، والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفات الجمركية التفضيلية ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم المنتجات إلى نوعين: النوع الأول وهو ما يسمى بالنوع السريع FAST TRACK ويحتوي على تخفيض التعريفات الجمركية بين 0-5% خلال فترة ما بين 7-10 سنوات، ويتوقف ذلك على مقدار التعريفات الجمركية الأساسية أكثر أو أقل من 20%، أما النوع الثاني فهو NORMAL TRACK، ويكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أقل من سابقه وتتقسم مجموعة السلع فيه إلى مجموعتين أيضا، وفي الاجتماع السنوي 1993-1994 تم الاتفاق على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية و تخفيض نسبة التعريفات الجمركية كما تم الاتفاق على تخفيضها على حوالي 11 ألف منتج في نهاية سنة 2000، أما بالنسبة للنوع الثاني من المنتجات فتم الاتفاق على الانتهاء من تطبيق التخفيض في

2003 بدلا من 2008، ومن المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية في دعم التجارة البينية بين دول الآسيان.⁴⁹

ويلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1% من إجمالي الصادرات العالمية عام 1987. وحوالي 11,3% من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2% من إجمالي الصادرات في العالم، وحوالي 16,8% من إجمالي صادرات الدول النامية في 1994. بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كان لها وضع مميز في مفاوضات الجات مما زادها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

وبالإضافة إلى هذه التكتلات الإقليمية الثلاثة المذكورة، هناك العديد من التكتلات الهامة في العالم منها السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR⁵⁰ التي تكونت في عام 1991 وبدأت فكرتها بخلق اتحاد جمركي بين الأرجنتين، البرازيل، باراجواي، والأوروغواي، ثم انضمت كل من بوليفيا والشيلي في 1996 وكانت ترمي إلى التحرير الكامل للتجارة بين هذه الدول مع فرض تعريف جمركية في حدود 13% على تجارة الدول الأخرى، ولقد شهدت التجارة البينية بين هذه الدول تطورا سريعا حيث ارتفعت نسبة الصادرات بينها، ويشير تقرير منظمة التجارة العالمية 2000 بأن التجارة البينية بين هذه الدول تضاعفت خلال الفترة ما بين 1990 و 1995 للأرجنتين، فيما زادت صادرات البرازيل لهذه الدول إلى ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة، كما ارتفعت صادرات الدولتين الصغيرتين وهما الأوروغواي والباراجواي بنسبة مرتفعة واقترن نجاح هذا التكتل بالقدرات الزراعية للدول الأعضاء، فالزراعة المصنعة تمثل 53% من إنتاج الأرجنتين و 76% في الباراجواي و 63% في الأوروغواي كما تتمتع البرازيل بكونها أول منتج عالمي للقهوة، السكر والبرتقال، التبغ، الكاكاو، لهذا ظهرت سوق MERCOSUR كاتحاد للمصدرين الزراعيين، تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق النجاح في الأسواق العالمية.

المطلب الرابع : تجربة اتحاد المغرب العربي

⁴⁹ - Chris Dixon, " South East Asia in the World Economy ",Cambridge,University Press, New York ,1991;p.9.

⁵⁰ - MERCOSUR : Southern Common Market.

إن من أبرز مظاهر العولمة اليوم، هو تصاعد وتنامي الوزن السياسي والاقتصادي والمالي والجيواستراتيجي للتجمعات الإقليمية والتي أصبحت بمثابة أقطاب نمو وتتمية بشرية زائدة، ومن جهة أخرى شكلت السياسات التنموية أبرز خصائص البلدان النامية غداة مرحلة التحرر السياسي، ومن ضمنها الدول المغاربية التي تزايدت حولها التأثيرات التي تفرزها الاندماجات المتسارعة للاقتصاديات المتطورة في مجالات أصبحت بدورها عوامل ستزرع سيرورة الاندماج، كتكنولوجيا المعلومات وأتمتة الأنشطة الصناعية والتداخل القوي لرؤوس الأموال على نطاق عالمي، ونتيجة لذلك أصبح الاتحاد تحديا حقيقيا للدول المغاربية، لضمان سيادتها الاقتصادية، وهو ما تجسد في تجربة اتحاد المغرب العربي UMA كفرصة لتقوية وتعزيز مكانة الدول المغاربية، وتثبيت وتأكيد سيادتها الاقتصادية على نطاق إقليمي كجواب للعولمة .

أولا: تعثر البناء المغاربي

لقد كانت ندوة طنجة⁵¹ بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث آنذاك : المغرب، الجزائر وتونس، لإرساء أسس البناء المغاربي، وهو الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة وهي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، وهي معاهدة روما في 1957 والتي تعد الخطوة الأولى في طريق الاندماج ثم تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) في زرالدة بالجزائر في 12 جوان 1988، للاتفاق على مشروع مراكش والذي عرف فيما بعد باتفاقية مراكش (المغرب) والتي تم توقيعها في 17 فيفري 1989 .

وقام مجلس الرئاسة المغاربي (وهو أعلى هيئة في مؤسسات الإتحاد) في أول لقاءه في جويلية 1990 بوضع التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية، تتمحور أهدافها حول: تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع وضع سياسات مشتركة في كل الميادين. وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية:

ü إقامة منطقة تبادل حرفي 1992.

ü إقامة اتحاد جمركي في 1995 .

⁵¹ - وهي الندوة التي لم تتعد بسبب اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي في 22 أكتوبر 1956.

ü إنشاء سوق مشتركة مغاربية في 2000 .

ü ثم الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر وأسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي.⁵²

وسبق ذلك محاولات للتقارب الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي كان أشهرها قرار تحرير المبادرات بين دوله بين سنوات 1964 و 1970 ، غير أنها آلت إلى الفشل .
ودول اتحاد المغرب العربي تتمتع بموقع جيوسياسي على غاية من الأهمية لإشرافه على الضفة الجنوبية للمتوسط وكذا إشرافه على قسم كبير من المحيط الأطلسي، وصلته بالشرق الأوسط وقربه من أكبر سوق في العالم والمتمثل في الاتحاد الأوروبي ، وهو يمتد على مساحة تقارب 6 ملايين كم² ، وعدد سكانه يناهز 75 مليون نسمة ، ويحقق ناتج محلي خام (باستثناء ليبيا) وصل سنة 1998 إلى 105 مليار دولار.⁵³ وقد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة واتفاقية أولها وقعت في 23 جويلية 1990 وأخرها في 24 أفريل 1994، قبل قرار تجميد مؤسسات وهيكل الاتحاد سنة 1995، على إثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب والجزائر .

وتتميز اقتصاديات دول الاتحاد بالتنافس النسبي من حيث طبيعتها الهيكلية، بسبب الاختلاف في التوجهات الاقتصادية والسياسية التنموية التي اعتمدها كل دولة عند الاستقلال، وخاصة في مرحلة الستينات و السبعينات. ففي الوقت الذي طور كل من المغرب وتونس سياسات تعتمد على الانفتاح الاقتصادي، يستأثر فيها قطاعي الزراعة والسياحة مكانة مرموقة ضمن الأولويات، اعتمدت كل من الجزائر وليبيا على إستراتيجيات اقتصادية معتمدة ذاتيا ، بإقامة صناعات كثيفة رأس المال كان الفضل للعائدات النفطية في تمويلها ، إلا أن هذا التنافر بدأ يخف ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات بفعل سياسات التصحيح الهيكلي الذي بدأت تخضع لها جل اقتصاديات الاتحاد ، بدءا بالمغرب سنة 1983 ، ثم تونس سنة 1987 وأخيرا الجزائر سنة 1994 .

وقد استهدفت برامج التصحيح الهيكلي ، جملة من الغايات من أهمها :

⁵² - Fathallah Oualallou, Après Barcelone :le Maghreb est nécessaire,Ed , L'Harmattan,1996,p.144.

⁵³ - الجدير بالذكر هنا أن هذا الناتج هو أقل من نظيره لدولة كالبرتغال ، والذي يتجاوز لنفس السنة 106 مليار دولار، والبرتغال تعد أضعف دولة من الناحية الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي ، بعد أن كان هذا الناتج سنة 1983 (أي قبل إنضمام البرتغال إلى المجموعة الأوروبية) لايتجاوز 9,5 مليار دولار منها بلغ الناتج المحلي للجزائر 46 مليار دولار والمغرب 13,3 مليار دولار وتونس 7,7 مليار دولار .

* إعادة الاعتبار للتوازنات المالية الداخلية و الخارجية من خلال التخفيض في برامج الدعم و الإنفاق الحكومي .

* تنشيط عملية خصخصة الأنشطة الاقتصادية ، وإعادة النظر في سياسات الصرف .

* تحرير أنشطة التجارة الخارجية، وإدماج سياساتها وطرائق عملها ضمن قواعد عمل المنظومة الدولية للمبادلات، وفق ما تنص عليه قواعد عمل المنظمة العالمية للتجارة، وحققت هذه البرامج أثرا إيجابيا على اقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) تمثل في تقريب أوضاعها الاقتصادية ، كما وجدت دول الاتحاد نفسها تواجه بعض المشاكل المتشابهة وهو الأمر الذي قد يشكل عاملا موضوعيا آخر للتقارب وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية، بما يستجيب لمقتضيات التقارب فيما بين هذه الاقتصاديات .

إلا أن التعثر المتواصل لعمل هياكل اتحاد المغرب العربي ثم الشكل الذي لحق بها، أصبح يقلل أكثر فأكثر من فرص الاستفادة مما توفره اليوم سيرورة التقارب والشراكة الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية. فالانخراط في مثل هذه المسارات عبر تكتل إقليمي مغاربي سيمنح لدول الاتحاد المناعة اللازمة لتفادي أكثر ما يمكن من الإفرازات السيئة والسلبية لعملية الالتحاق بالاتفاقيات الدولية، في مجالات المبادلات التجارية، المالية والتقنية، هذا فضلا عن المكاسب التي ستحصل عليها دول الاتحاد كتكتل جهوي يحضى بمزايا السوق الأوسع ويحقق أفضل مستويات النجاعة الاقتصادية باستغلال أفضل لإمكاناته الكامنة والفعلية في مواجهة المنافسة الأجنبية .

ثانيا: رهانات نجاح اتحاد المغرب العربي

يبقى نجاح بناء اتحاد المغرب العربي رهنا بثلاثة أنساق متداخلة ومتفاعلة في آن واحد وهي :

1 - مقتضى الضرورات والمبررات الذاتية لإقامة الاتحاد كأسلوب لزيادة الكفاءة الاقتصادية لدولة والسماح لها بالاستفادة من المزايا المتوفرة في كل منها .

2 - التحدي الذي ترفعه أوروبا الموحدة في وجه دول الإتحاد من خلال إقامة منطقة تبادل حر أورو-متوسطية في أفق 2010 ووفق ما تنص عليه قواعد المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفكيك الكامل للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركة السلع والخدمات .

3 - منطلق العولمة وتأثيراته الأكيدة على عمل الأنظمة الاقتصادية عبر التدخلات المتزايدة للهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك

الشركات المتعددة الجنسيات والنفوذ الذي تتمتع به داخل هذه المؤسسات، من خلال فرضها للمقاييس والمعايير على أساليب إدارة الاقتصاد.

هذا ويبقى نجاح الاتحاد أيضا مرهونا بضرورة التصدي للمعضلات الرئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات المغربية كالاختلافات الفاحشة في مستويات المعيشة ، مما انجر عنه بروز ظاهرة العجز الغذائي كظاهرة مزمنة ، نتيجة للعجز الهيكلي في الإنتاج الزراعي فقد تجاوزت فاتورة الغذاء لدول الاتحاد سنة 1994 خمس مليارات دولار.⁵⁴ أما الاعتماد على الحبوب المستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ 80 % بالنسبة للجزائر، و 70 % بالنسبة لكل من المغرب وتونس، أما مجموع المواد الغذائية المستوردة فقد شكلت 26 % بالنسبة للجزائر و 15 % بالنسبة للمغرب، 30 % بالنسبة لتونس و 30 % بالنسبة لموريتانيا بالإضافة إلى ضرورة الحد من معضلة البطالة المتزايدة في دول الاتحاد التي قد تعصف بكل المكاسب المحققة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع غيرها من المشاكل كثقل حجم المديونية والتبعية في مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي منه للأسواق الخارجية وخصوصا السوق الأوروبي، والاعتماد الشديد على الصناعات الاستخراجية كالطاقة والمناجم والخامات المختلفة الأخرى فنسبة سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة إلى أجمالي الواردات بلغت 52 % بالنسبة للجزائر، 60 % بالنسبة للمغرب، 55 % بالنسبة لتونس و 40 % بالنسبة لموريتانيا.⁵⁵

وأخيرا يمكن القول إن تخلف دول الاتحاد عن الاستجابة لمتطلبات التحرير الاقتصادي و الاتجاه العاجل نحو أشكال التكامل المعروفة للرفع من كفاءتها التنافسية وتصحيح التشوهات التي تعترى أجهزتها الإنتاجية وأنظمتها في إدارة الشؤون الاقتصادية و المالية، قد يكون له أوخم العواقب عليها، إذ أن إقامة تجمع إقليمي في صورة تبادل حر بداية ثم المضي إلى اتحاد جمركي، وصولا إلى أرقى أشكال التكامل في صورة اتحاد اقتصادي مغاربي، يعتبر الجواب الناجع أمام التحديات التي يرفعها الاقتصاد المعولم اليوم وغدا في وجه الاقتصاديات المغربية منفردة. فتوجه الاقتصاد العالمي إلى مزيد من التحرير وإنفاذ القواعد التجارية التي تنص عليها لوائح عمل المنظمة العالمية للتجارة والوصفات الليبرالية التي توصي بها المؤسسات المالية والدولية كصندوق النقد الدولي، لن يترك أي مجال للتردد والتأخر عن الانخراط في سيرورة الاندماج الاقتصادي العالمي، فالتباين

⁵⁴ - Haroun., T , **Les opportunités d'intégration au Maghreb : approche Théorique et perspectives concrètes.**Thèse de doctorat en sciences, économiques NICE Sophia-Antipolis,1998,p.216.

⁵⁵ - Fathallah Oualallou,Op ,Cit.p.102.

الفادح في درجة التطور الاقتصادي ومستويات الكفاءة الإنتاجية فيما بين دول الاتحاد المغربي ودول التجمعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، سيؤدي - إن تواصلت الأوضاع على حالها - وفي حالة التحاق كل دولة منفردة بالاتفاقيات الدولية في مجال تنظيم وعمل التجارة العالمية والتحرير الاقتصادي، إلى اندثار قسم كبير من المشاريع و المؤسسات والصناعات داخل هذه الدول مما سيفاقم من أوضاعها الاجتماعية و السياسية. ويبقى اتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي بالنسبة لمجموع دوله، وخاصة في جانبه الاقتصادي، والعمل المغربي المطلوب يستدعي الكثير من التشاور والتعاون لإرساء قواعد التضامن و التنسيق كأدوات تمنح كل دولة فيه الاستعداد الجيد لمجابهة منطق العولمة ومن ضمنه التصور الأوروبي لمستقبل المنطقة الأورو-متوسطية اقتصاديا وسياسيا و جيوستراتيغيا.

جدول رقم (03): أهم اتفاقيات التجارة الإقليمية

اسم الاتفاقية	نوع الاتفاقية	الدول الأعضاء
اتحاد جنوب شرق آسيا ASEAN	اتفاقية التجارة الحرة	بروناي، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميتمار، الفلبين، السنغابور، تايلاند، الفيتنام
منطقة التجارة الحرة لدول البلطيق BAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	إستونيا، لاتفيا، لتوانيا
التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC	اتفاقية تفضيلية	أذربيجان، ألبانيا، أرمينيا، بلغاريا، جورجيا، اليونان، مالدوفيا، أوكرانيا، رومانيا، روسيا، تركيا
مجموعة الأندين CAN	اتفاقية تفضيلية	بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا
اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى CEFTA	اتفاقية التجارة الحرة	بلغاريا، التشيك، المجر، بولونيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا
اتفاقية العلاقات التجارية CER	اتفاقية التجارة الحرة	أستراليا، نيوزيلندا
كوملوث الدول المستقلة CIS	اتفاقية التجارة الحرة	أذربيجان، أرمينيا، بلا روسيا، جورجيا، ملدوفيا، كزاخستان، روسيا، أوكرانيا، أزباكستان، طاجاكستان، جمهورية الكركيز

بلغاريا، التشيك، سلوفاكيا، المجر، بولندا، رومانيا، روسيا.	اتحاد جمركي	مجلس التعاون الاقتصادي المشترك COMECON
كندا، الولايات المتحدة الأمريكية	اتفاقية التجارة الحرة	اتفاقية التجارة الحرة الكندية الأمريكية CUFTA
بلا روسيا، كازاخستان، كيركيز، روسيا، طاجكستان	اتحاد جمركي	الجماعة الاقتصادية الأورو آسيوية EAEC
الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا، ليشينتاين، النرويج	اتفاقية التجارة الحرة	منطقة الجماعة الاقتصادية EEA
أيسلندا، ليشينتاين، النرويج، سويسرا	اتفاقية التجارة الحرة	المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA
كولومبيا، المكسيك، فنزويلا	اتفاقية التجارة الحرة	مجموعة الثلاث
الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الإكوادور، المكسيك، الباراغواي، البيرو، الأوروغواي، فنزويلا	اتفاقية تفضيلية	مجموعة التكامل أمريكا اللاتينية LAIA
الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي الأوروغواي	اتحاد جمركي	السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR
كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية	اتفاقية التجارة الحرة	NAFTA

Source : Guillaume Gaulier , Sebastien Jean and Deniz Unal – Kesenci, « Regionalism and the Regionalisation of International Trade », document de Travail de CEPII , N° : 16, Paris : CEPII , December 1995 , p . 61 .

خاتمة الفصل :

في نهاية هذا الفصل نجد من الضروري الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها إلى الإكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، ونحصرها فيما يلي :

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير تقودها الدول المتقدمة، كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن ، وقد تنحصر المنافسة داخل هذه التكتلات التي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب وشكل التكوين أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية، فلا زالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق والاعتماد على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به الجات

ومنظمة التجارة العالمية، مع وضع إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الإقتصادية الأخرى للحصول على مكاسب أكبر من المعاملات الإقتصادية الدولية .

• إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، إلا أن كل التوقعات تشير إلى أنه من الممكن حدوث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بينها على اقتسام أسواق ومن جهة أخرى فإن حاجتها لبعضها البعض ستزيد، لتمثل حافزا للاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وكل هذا سيؤدي إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد. كما تشير كثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية سيسفر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار واليورو والين، وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي.

• يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية. في نطاق الإقليم الإقتصادي للتكتل، مما ينتج عنه آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية .

K

|

K

=====

A

الفصل الثاني

أبعاد التنظيم التجاري الدولي

A

=====

الفصل الثاني: أبعاد التنظيم التجاري الدولي

إن النظام التجاري الدولي هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع والخدمات، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتنظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد الدولي.⁵⁶

ولعل المتأمل في آليات عمل هذا النظام، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، يجد فيه عددا من الاتجاهات المستحدثة ذات التأثير المتزايد على أداء الاقتصاد العالمي، حاضرا أو مستقبلا. وهذه الاتجاهات المستحدثة تمثل تحولات عميقة في أركان النظام التجاري الدولي الذي تخلى عن القيود الجمركية وغير الجمركية وانتقل إلى نظام الحرية التجارية، لتتولى المنظمة العالمية للتجارة على إثر انتهاء جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف إدارة هذا النظام اعتبارا من عام 1995.

ومن هذا المنطلق يمكن دراسة أبعاد التنظيم التجاري الدولي من خلال أربعة مباحث: يخصص الأول لإعطاء أهم ملامح التحول التجاري الدولي، أما الثاني فيعطي لمحة عن نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) كبديل مؤقت للمنظمة العالمية للتجارة، كما يتناول أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمة وعناصر القوة في عملها في حين يخصص المبحث الثالث لرصد أهم آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي وعلى الدول النامية وسبل التعامل مع السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية للجات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

⁵⁶ - د - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص. 38.

المبحث الأول: التحول في النظام التجاري الدولي

ويعني التحول من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة حرية التجارة الدولية أي التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية، وترجع جذور هذا التحول إلى الوضع الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت السياسة الحمائية⁵⁷ هي العنصر الحاكم في إدارة العلاقات الاقتصادية آنذاك، وكان هناك نوع من التصعيد نحو المزيد من الحماية ووضع القيود.

وفي ظل هذا الاتجاه الحمائي، وجد عدد من دول العالم (23 دولة) أن تنشيط التجارة الدولية فيما بينها لن يتحقق إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الـ GATT في هافانا سنة 1947، والتي عقد في إطارها ثماني جولات للمفاوضات⁵⁸ من أجل التحول إلى نظام الحرية التجارية في المعاملات الدولية، كان آخرها جولة أوروغواي التي عقبها الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995، وتعلن كذلك عن استعداد 117 دولة للتحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية ليكون التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية هو أساس النظام التجاري الدولي الذي ترتضيه معظم دول العالم، باتباع منظمة دولية وحيدة ودائمة تتولى مسؤولية وضع قواعد ومبادئ وترتيبات لتنظيم وتوجيه وتطوير ومتابعة التبادل الدولي بما يكفل تحرير التدفقات السلعية والخدمية وغيرها من القيود المختلفة، وخاصة غير التعريفية تسير التعاملات في أجواء شفافة ومستقرة وقابلة للتنبؤ.

ويقوم التحول في النظام التجاري الدولي وخاصة بعد جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية على الدعائم والتحويلات والتغيرات التالية:

المطلب الأول: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية:

وهذا ما يطلق عليه تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، ونشير في هذا المجال إلى أن متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة في السلع الصناعية، وصل إلى اقل من 10 % عام 1982 بعد انتهاء جولة طوكيو، بعد أن كان هذا المتوسط 40 % عام 1947، ومعنى ذلك أن الرسوم الجمركية

⁵⁷ - سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاربيين في القرن السادس عشر، وهذه المدرسة كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخلها، والسبل إلى ذلك زيادة صادرات الدولة عن وارداتها وعلى الحكومة زيادة صادراتها والحد من الواردات أي اتخاذ تدابير حمائية وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق ويرجع الاهتمام بهذه السياسة إلى عصر المدرسة الاقتصادية الفيزيوقراطية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموماً في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل الدولة وترك الأفراد أحراراً في تصرفاتهم.

⁵⁸ - أجريت في إطار اتفاقية الجات سبع جولات للمفاوضات سبقت جولة الأوروغواي الأخيرة وهي: جولة جنيف (1947)، جولة آنسي (فرنسا) 1949، جولة توركاى (انجلترا) 1951، جولة جنيف 1956، جولة دبلون (جنيف) 1960 - 1961، جولة كينيدي (جنيف) 1964 - 1967، جولة طوكيو (جنيف) 1973 - 1979.

لم تعد قيديا يعتد به العلاقات التجارية فيما بين الدول الصناعية، كما أن التجارة الدولية بين تلك الدول والتي طالها أكبر حظ من التحرير تمثل ما يزيد عن 70 % من مجموع التجارة العالمية. وكما هو معلوم أن جولة أوروغواي تحمل المزيد من التخفيضات سواء في السلع الزراعية أو الصناعية أو غيرها، وتسري على كل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وبذلك فإن السنوات القادمة ستجعل من الرسوم الجمركية أداة فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقا وقيديا على التجارة الدولية. وبالتالي فإن السياسة التجارية الدولية التحررية تستخدم بطريقة تختلف عن الفترات الماضية، بل والأكثر من ذلك انه أصبح استخدام الرسوم الجمركية المرتفعة يتم على أساس أنها أداة تعريفية لمحاربة سياسة الإغراق⁵⁹، حيث أن اتفاقية الجات تنص على أحقية كل دولة في الرد على أي محاولة إغراق لأسواقها من دول أخرى وذلك بفرض رسوم إضافية ضد الإغراق، وذلك بعد الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية والتحقق من ذلك من خلال أجهزة المنظمة المختصة في ذلك. ويسري نفس الوضع إذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك دعما غير مشروع لأحد السلع من إحدى الدول، فإن للأولى أن تفرض رسوما مضادة للدعم بعد عرض الموضوع على جهاز فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وهذا الوضع لم يكن موجودا من قبل إنما جاء في إطار التحول الجديد في النظام التجاري الدولي، الذي ينطوي على العديد من الأهداف منها تحقيق التقدم في تحرير التجارة السلعية وفتح الأسواق أمامها من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة أو تخفيض القيود غير التعريفية خصوصا فيما يتعلق بالتجارة في السلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة فضلا عن السلع الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى مد عمليات تحرير التجارة الدولية نحو مجالات جديدة وخصوصا تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقضايا التجارية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية. وكذلك أحكام مبادئ الجات وقواعدها وإجراءاتها مما يؤدي إلى إزالة اللبس في بعض الأمور وجمع التحايل والالتفاف حولها، بل ويكفل آليات فعالة أكثر قوة لفض المنازعات وتقوية الدور المؤسس لنظام تحرير التجارة الدولية، ومن ثم توفير مناخ يكفل لها المزيد من التحرير والنمو.

المطلب الثاني: إزالة القيود الكمية المباشرة

⁵⁹ - هناك تعريفات عديدة لمعنى الإغراق Dumping، غير أن المادة الثانية من اتفاقية الإغراق في لجات 1994 تكتفي بتعريف الإغراق على أنه بيع سلعة في سوق دولة أخرى بأقل من قيمتها الطبيعية أي الحقيقية Normal Value، وتقوم المادة ذاتها بتعريف القيمة الطبيعية على أساس أن السلعة يجب أن لا تباع في سوق الدولة المستوردة بأقل من سعر السلعة المماثلة Like Product إذا كانت مخصصة للاستهلاك في الدولة المصدرة، أي أقل من سعر مثيلاتها في هذه الدولة.

حيث يؤدي نظام حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظم الحصص وخطر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وبالتالي تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكمل يسعى إلى إزالتها خلال المرحلة القادمة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه تم الاتفاق في جولة أوروغواي ومع قيام منظمة التجارة العالمية، على عدم استخدام الحماية الجديدة أو " الإجراءات الرمادية" بعد مهلة محددة، وهذه الإجراءات هي نوع جديد من القيود على التجارة الدولية وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: هو التقييد الاختياري للصادرات وذلك بدخول الولايات المتحدة الأمريكية (وهي التي ابتدعتها) في اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بالا تزيد صادراتها في السوق الأمريكية عن حجم محدود من الوحدات، وقد طبق هذا النوع بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات والأجهزة الإلكترونية، وسارت على نفس الطريقة بعض دول السوق الأوروبية وبلاد شرق آسيا.

النوع الثاني: هو التوسع الاختياري في الواردات، بمعنى أن تتوسع اليابان في الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية من سلع معينة مثل الذرة واللحوم، وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

النوع الثالث: ويتمثل فيما يسمى بترتيبات التسويق المنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري، وذلك حيث لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، ومن ثم تلجأ إلى فرض القيود على الواردات استنادا إلى ما يسمى الشرط الوقائي في اتفاقية الجات التي كانت تجيز للبلدان الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية عندما تزيد الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوي على ضرر جسيم أو تهديد يضر بالصناعة الوطنية.

وقد توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في التمسك بالشرط الوقائي في حالات تتعارض مع الهدف الذي وضع من أجله فاتفق أخيرا على التخلص من تلك القيود على التجارة الدولية.

فالإجراءات الرمادية هي قيود على التجارة الدولية، وتسمى كذلك لأنها لا تتعارض صراحة مع أحكام الجات، وفي الوقت نفسه لا تتفق معها، فلا هي بالصحيحة ولا هي بالباطلة وإنما تعد حالة وسط بين الحالتين، ففي حالة التقييد الاختياري للصادرات والتوسع الاختياري للواردات فمن المفترض أنه تم الاتفاق بين الطرفين على التقييد أو التوسع. وهذا يرفع عنها صفة البطلان، ولكنها في الوقت نفسه تنطوي على تقييد للتجارة الدولية بطريقة تشبه تماما القيود غير التعريفية وهذا يرفع عنها صفة الصحة، ويصدق ذلك أيضا على التمسك بالشرط الوقائي، فهو في ظاهره استخدام لرخصة تسمح بها اتفاقية الجات ولكنه في

جوهره تقييد غير مشروع للمنافسة. وقد انتهت جولة أوروجواي إلى ضرورة إنهاء الإجراءات الرمادية أو الحمائية الجديدة في غضون مهلة محددة.

وأهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه مع بداية عام 1995 وإنشاء منظمة التجارة العالمية- قد شمل تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل تجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية.

وبالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

وبالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروجواي 1994 و إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 أكثر شمولاً بكثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروجواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجولات منذ عام 1947، وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي فعلا إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغيرا كبيرا وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي. ومن الدعائم الهامة للتحول في النظام التجاري الدولي، هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية إعمالا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومعناه أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة أخرى لا بد أن تنسحب تلقائيا إلى كل البلاد المتاجرة دون المطالبة بذلك، بل يضاف إلى ذلك مبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات لتحریم كل أنواع السلوك الجائر ومن ذلك تحریم أن تقوم دولة بعمليات إغراق لسوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية، كذلك تحریم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض.

ويضاف إلى ذلك، وضع قواعد للسلوك للرد على ما يعتبر سلوكا جائزا، فإذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك إغراقا لسوقها فإن لها الحق أن ترد طبقا للتحول في النظام التجاري الدولي، ويكون الرد ممثلا في فرض رسوم إضافية ضد الإغراق وكذلك لذا اعتقدت أن هناك دعما غير مشروع، فإن لها الحق أن تفرض رسوما مضادة للدعم، وفي كل الأحوال تقدم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية، ويجول إلى

جهاز فض المنازعات لبحث الوضع وتقرير الرد المناسب، باستخدام التعريفة الجمركية وليس بالاعتماد على القيود الكمية.

ة النظام التجاري الدولي لتحقيق عالمية الاقتصاد

يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي ينطوي على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث، ثلاثة منظمات اقتصادية عالمية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد.

فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية، والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية أما منظمة التجارة العالمية فتختص بإدارة السياسة التجارية العالمية. وقد تعاضم دور هذه المنظمات الاقتصادية في إدارة وضبط النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، وقد ساهم دور هذه المؤسسات في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية إلى حد بعيد في تحقيق نوع من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

وبما أننا بصدد دراسة النظام التجاري الدولي، فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 يأتي في ضوء استكمال النظام الاقتصادي الدولي لأركانه الرئيسية، لتعمل إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة. وتعتبر منظمة التجارة العالمية البديل لسكرتارية الجات⁶⁰، وقد حلت محلها لتتولى إدارة النظام التجاري الدولي بصورة أكثر شمولاً، وفي مجالات أوسع للتجارة العالمية، على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار، بل هي تشمل الجوانب البيئية المؤثرة

على التجارة كما هو مطروح للمناقشة من الدول المتقدمة التي تسعى إلى تضمينها في اختصاصات منظمة التجارة العالمية، ومن موضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي.⁶¹ وتسعى منظمة التجارة العالمية لتحقيق أهداف الجات بالإضافة إلى أهداف لأخرى، كما تتميز بألية أفضل في فض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية بصورة تفوق بكثير ما كانت تملكه وتفعله الجات، وبالتالي فإن لها صلاحيات أقوى من الجات في هذا المجال، فأهم ما يميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوي لفض المنازعات والذي يقوم على العدل والمساواة، وتملك حق فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات، كما تملك نظام ردع قوي.

وبذلك فإن منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية الدولية في مجالات معينة شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء، ووردت في الاتفاقية الموقعة في مراكش وفي الجولات السابقة للجات منذ 1947 وحتى 1994.

والمنظمة في عملها الخاص بتلك الجولات تعمل على تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، من خلال إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية أو الكمية، ومعالجة مشاكل الإغراق والدعم من خلال جهاز فض المنازعات، وهذا التحرير للتجارة الدولية في تلك المجالات لم يشمل السلع فقط، بل امتد إلى مجالات خدمات الملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية، وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية، وغيرها من المواضيع التي سنأتي على ذكرها في المبحث الموالي.

فمنذ عام 1995 أصبحت المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي، وتيسير تنفيذ وإدارة اتفاقيات جولة أوروغواي، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

المطلب الرابع: مكاسب تحرير التجارة الدولية

تحقق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما

يلي:

أولاً: المكاسب الساكنة

⁶¹ - هذا المجال قيد البحث وقد يستغرق سنوات طويلة للتوصل إلى اتفاق بشأنه، نظراً لما يواجهه من مشكلات مثل تحديد التكلفة البيئية، تحديداً كميًا، أنظر، د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص. 105.

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغيير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغيير نمط الإنتاج.

وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب:

1. **مكاسب في الاستهلاك:** ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.
2. **مكاسب في الإنتاج:** تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على الاستخدامات المختلفة وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيًا من غيرها، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

ثانياً: المكاسب الديناميكية

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة.

وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة في الاستهلاك والإنتاج لمجرد التخصص والتبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

فالاقتصاد يحقق النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد.

وتأخذ العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي خمسة مجالات أساسية :

U تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات بمجرد استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.

وبذلك تؤدي السلع الرأسمالية إلى زيادة رصيد البلد من الطاقات الإنتاجية أكثر مما كان قبل تحرير التجارة الدولية، ومنه يمكن القول أن هذه الأخيرة تدفع بالنمو الاقتصادي من خلال ما تتيحه للدول من سلع رأسمالية تزيد من الطاقات الإنتاجية.

U تؤدي حرية التجارة الدولية إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، لأن أية اختراعات أو اكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفكرية والرخص أو من خلال انتقال رؤوس الأموال والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

U تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية، إما من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من تشجيع على الكفاءة في الإنتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية إلى الأنشطة الإنتاجية.

٥ تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفورات الحجم الكبير، نتيجة اتساع الأسواق وتعدد فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد إنتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها إلى مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير (Research & Development)، ولاشك أن هذه الاستثمارات ترفع المستوى التكنولوجي في البلد.

٦ أخيرا تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية، وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة، لتمول قدرا أكبر من الاستثمارات مما يدفع إلى تحقيق النمو.

كما أن التجارة الدولية توفر سبلا أخرى للحصول على المدخرات من الخارج في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة.

المبحث الثاني: إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

إن أهم سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هي الحركة المطلقة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وتكنولوجيا المعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والدولية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيا الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة، ولقد شهد الاقتصاد العالمي الحديث عدة تطورات في القرن العشرين أهمها انعقاد مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان من بين نتائجه ظهور اتفاقية الجات (GATT) والتي تم التوقيع النهائي عليها في 20 أكتوبر 1947 وأصبحت سارية المفعول منذ أول يناير 1948⁶². وقد كان الغرض من قيام هذه الاتفاقية وضع قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركتها، ومن أجل توسيع نطاق هذه الاتفاقية فقد عرفت تطورا خلال الفترة 1947-1994 حيث أסף المؤتمر المنعقد في 1994 عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر أقوى مؤسسة اقتصادية ومالية بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويمكن اعتبارها أداة من أدوات العولمة تهدف إلى توسيع دائرة التبادل الحر على الصعيد العالمي.

وعليه يمكن النظر إلى المنظمة على أنها جزء من مشروع متكامل يسمى العولمة أو هي الصورة الاقتصادية للعولمة التي أصبحت أكثر شمولاً بعد مؤتمر مراكش الذي نص على تحرير التجارة العالمية، وبطبيعة الحال المستفيد الأول من هذا التحرير هي الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى للسيطرة على باقي دول العالم.

لذلك سندرس من خلال هذا المبحث أسباب إنشاء هذه المنظمة وآلية عملها بالإضافة إلى أهم مبادئها ومؤثرها وآثار الانضمام إليها.

⁶² - الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade

المطلب الأول: الدواعي المبررة لإنشائها

لم تكن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة أوروغواي تزيد على أن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية.

ولم يكن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سهلاً، حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقعة في أكتوبر 1947 خلال مؤتمر هافانا قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة، ولكن أسقطت هذه الفكرة نظراً لرفض الكونغرس الأمريكي هذا المشروع وذلك للحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتخوفه من أن إنشاء المنظمة سوف يؤدي إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين. لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على الجزء الخاص بالسياسة التجارية والذي نشأت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحمل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة اعتباراً من 1994، ويمكن إدراج الدواعي المبررة لذلك في الأسباب الثلاثة التالية:

• أن الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح حيث كانت تفتقد إلى الأجهزة

الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، وليبان الفرق بين الجات وبين المنظمات الأخرى، نجد أن البنك الدولي

مثلاً وهو يستوفي مقومات المنظمة الدولية يستند إلى ميثاق يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه

وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين، والمجلس التنفيذي، والموظفين الإداريين. أما

في حالة الجات فإننا نجد الميثاق الذي يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولا نجد الهيكل

التشريعي أو التنفيذي الموجود في البنك الدولي. وقد عملت دورة الأوروغواي على تدارك هذا العيب

بإنشاء منظمة للتجارة العالمية لكي تحل محل الجات وتتضمن تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم

الجات.

• رغم أهمية الدور الذي قامت به المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) منذ نشأتها في توفير قدر من الاستقرار النسبي للنظامين النقدي والمالي على صعيد العالم، وتمويل جهود التنمية ومعالجة بعض الإختلالات المالية الخارجية للدول النامية، إلا أن دور هذه المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات نقدية ومالية فظهرت الحاجة مرة أخرى إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتساهم في سد أوجه النقص في المؤسسات الدولية ولكي تكون هناك نظرة متكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد، التمويل، التجارة والتنمية.

• إن دورة أوروحواي قد تضمنت عددا من القضايا الأصلية وقد تم وضع قضايا الخدمات على جدول أعمال الأوروحواي وأصبح هذا الموضوع من العلامات المميزة لهذه الدورة. حيث كان نطاق مفاوضات الجات فيما مضى يتركز أساسا على قضايا التجارة والتخفيضات على التعريفات وإلغاء القيود الكمية ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة.⁶³

وبعد انتهاء أعمال دورة أوروحواي، بدأ العمل من أجل الدفع بالاتفاقية إلى الأمام حتى تصبح لها شرعيتها الدولية وتدخل في إطارها مختلف دول العالم كإطار مؤسسي واحد، وفي 15 أبريل 1994 أعلن وزراء مالية واقتصاد 117 دولة في مراكش قيام منظمة التجارة العالمية، وبقيام هذه المنظمة في 1995 اختفت اتفاقية الجات لتحل محلها هذه المنظمة الجديدة التي بدأت عملها لإدارة اتفاقية الجات وجميع نتائج حولة أوروحواي وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف وللتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال السياسة الاقتصادية.⁶⁴

ويمكن القول إذن أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي وزيادة النشاط الاقتصادي العالمي.⁶⁵

⁶³ - ريتشارد هارمسن، جولة أوروحواي نعمة على الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1995، ص. 11.

⁶⁴ - ياسر زغبى، اتفاقية الجات (بيروت: دار الندى، 1999)، ص. 31.

⁶⁵ - د- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروحواي لسائيل وحتى الدوحة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص. 176.

ل التنظيمي للمنظمة التجارية العالمية وآلية عمل أجهزتها

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يتميز بتعدد الأجهزة وتتنوع اختصاصاتها، وكان غرض واضعي اتفاقية مراكش من هذا الهيكل تحقيق السرعة والفاعلية في اتخاذ القرارات.

أولاً: الهيكل التنظيمي للمنظمة

يتضمن هذا الهيكل أجهزة عامة تشمل اختصاصاتها جميع الاتفاقيات، وأجهزة متخصصة تتكفل بتنظيم مجال معين من مجالات التجارة الدولية.

1- **الأجهزة العامة:** وهي تلك الأجهزة التي نصت عليها اتفاقية " مراكش " وتشمل: المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة سياسات التجارة.

أ- **المؤتمر الوزاري:** يتكون هذا الجهاز من ممثلي جميع الأعضاء (المادة 1/4 من اتفاقية " مراكش "). لكل عضو صوت واحد (المادة 1/9 من اتفاقية " مراكش ") وهذا لتحقيق مبدأ المساواة بين الدول ويضطلع المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، حيث أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتتمثل المسائل التي تدخل في اختصاص المؤتمر الوزاري في ما يلي:

- منح العضوية للدول أو الأقاليم الجمركية (بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء).
- مناقشة التعديلات التي تقترحها الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أن للمؤتمر وحده الحق في تعديل اتفاقية مراكش.

- الإغفاء من التزام مفروض على إحدى الدول الأعضاء.

وقد عقد المؤتمر الوزاري خمس اجتماعات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وسيأتي ذلك مفصلاً في مبحث لاحق.

ب- **المجلس العام:** ويعتبر الجهاز المحوري للمنظمة ويتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويقوم بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته حيث ينعقد مرة على الأقل كل سنتين، وبالتالي فالمجلس العام له صفة الاستمرارية لأنه قابل للانعقاد في أي وقت. ومن أهم اختصاصاته:

ü اختصاص إداري، ويتمثل في اعتماد المجلس للأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية.

ü اختصاص رقابي، حيث له صلاحية القيام بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية متى يكون ذلك مناسب.

ü اختصاص قضائي، حيث يمكن للمجلس أيضا القيام بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات متى يكون ذلك مناسباً.

يقوم المجلس بالإشراف العام على المجالس النوعية كمجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، والإطلاع على أنشطة مختلف الأجهزة كما ينفرد المجلس بصلاحيته إقامة التعاون مع كل المنظمات الدولية من أجل تحقيق التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

ج- **الأمانة:** ينشؤها المؤتمر الوزاري ويقوم بتعيين مدير عام يرأسها، كما يقوم هذا الأخير بتعيين موظفي الأمانة وفقاً للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري وتأخذ الأمانة مسؤولية القيام بالمهام الإدارية المتمثلة في الشؤون المالية ومسائل الميزانية، والأهم من ذلك مساعدة الأعضاء في تسوية المنازعات ومساعدة فرق التحكيم في الجوانب القانونية والإجرائية للأمور المعروضة.

د- **جهاز تسوية المنازعات:** يقوم هذا الجهاز بمباشرة أعماله من خلال المجلس العام للمنظمة، فحسب اتفاقية مراكش، ينعقد المجلس للاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات، متى كان ذلك مناسباً.

وقد كانت الأحكام التي تضمنتها جات 1947 موسوعة بالقصور وعدم الفاعلية بسبب غياب الهيئة المؤسسة المكلفة بالإشراف على تنفيذها، كما أنها لم تكن ملزمة بشكل كاف، فقبل ظهور المنظمة العالمية للتجارة سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقاً للقوانين التجارية المحلية لكل منها، فنجد الدول القوية اقتصادياً تعرض عقوبات على الدول الأخرى.⁶⁶

وردت وثيقة التفاهم حول مفهوم وإجراءات تسوية المنازعات في الملحق رقم 2 من الوثيقة النهائية لجولة أوروغواي، وقد ورد في هذه الوثيقة أن نظام المنازعات في منظمة التجارة العالمية يمثل عنصراً أساسياً لصيانة حقوق الأعضاء، فالمنظمة تسعى للبحث عن إمكانيات الحلول الودية لإيجاد بيئة تسودها الثقة بالنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، ولذلك بينت وثيقة التفاهم أنه لا بد

⁶⁶ - خير مثال على ذلك الولايات المتحدة التي لديها قسم خاص في القانون التجاري يسمى "سوبر 301" تلجأ إليه لفرض العقوبات التجارية على الدول التي ترى أنها تضر بمصالحها التجارية.

من اللجوء أولاً للتشاور لحل النزاع، وفي حالة فشل المشاورات يتم تشكيل فريق التحكيم، والذي يتشكل بناء على طلب أحد طرفي النزاع، ويتكون الفريق من أفراد تتوفر لديهم الخبرة الأكاديمية والعلمية في مجال التجارة الدولية، ويقوم الفريق بدراسة القضية المطروحة على جهاز تسوية المنازعات مراعيًا في ذلك أحكام الاتفاقية ذات الصلة بموضوع القضية، ثم يتوصل إلى قرار يساعد الجهاز على اقتراح الأحكام.

وقد نصت المادة 17 من وثيقة التفاهم على أن يقوم جهاز تسوية المنازعات بتشكيل جهاز دائم للاستئناف، يقتصر دوره على تحديد ما إذا كانت التفسيرات القانونية في تقرير فريق التحكيم متفقة مع الأحكام القانونية الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بموضوع النزاع، ولا علاقة لجهاز الاستئناف بالنواحي الموضوعية للتقرير، لكن يحق له نقض أو إقرار أو تعديل النتائج القانونية لفريق التحكيم.

وفي حالة امتناع العضو الذي تمت إدانته على تعديل تصرفاته التجارية بما يتفق مع الحكم الصادر ضده، يحق للدولة المتضررة طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على هذا العضو حيث تعلق التزاماتها تجاهه، ولا تقوم المنظمة بفرض عقوبات على العضو المدان وإنما تترك ذلك للدولة المتضررة، أما الدول الأقل نمواً فقد دعت المنظمة الأعضاء إلى عدم التسرع في فرض عقوبات تعويضية عليها، وإرجاع امتناعها عن تعديل تصرفاتها التجارية إلى عدم قدرتها على ذلك.

هـ- آلية استعراض السياسة التجارية: يعتبر هذا الجهاز من الأجهزة المستحدثة، فقد كانت اجتماعات الدول الأعضاء في جات 1947 تمثل نوعاً من الاستعراض العام للسياسة التجارية، إلا أنه لم يكن هناك إطار تنظيمي محدد يحكم تلك الاجتماعات ويحدد الهدف منها وأسلوب عملها، لذلك نص الملحق 3 لاتفاقية مراكش على إنشاء آلية استعراض السياسة التجارية، والهدف من إنشائها هو القيام بتقويم شامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من جهة، والعلاقة بين السياسات والنظام التجاري الدولي من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك فقد أسندت هذه المهمة للمجلس العام للمنظمة الذي يضطلع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية متى كان ذلك مناسباً، وللجهاز الحق في تعيين رئيس له وفي وضع إجراءاته حسب ما تقتضيه الضرورة.

ولتحقيق هدف هذا الجهاز فقد ورد في الفقرة "باء" من الملحق رقم 3 لاتفاقية "مراكش" المنشئ لآلية استعراض السياسة التجارية ما يلي: "يعترف الأعضاء بالأهمية التجارية سواء

بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف⁶⁷، ويتم استعراض السياسة التجارية من طرف الدول ذاتها أو من طرف أمانة منظمة التجارة العالمية، التي تلمس من العضو المعني أو الأعضاء المعنيين توضيحات بشأن سياستها التجارية.

2- **الأجهزة المتخصصة:** من أجل تحقيق مبدأ التخصيص وضعت اتفاقية "مراكش" نوعين من الأجهزة المتخصصة، يتمثل النوع الأول في المجالس التي تختص بقطاع من القطاعات، أما النوع الثاني فيتمثل في اللجان المختصة بمسائل محددة وردت في اتفاقية "مراكش".

أ- **المجالس:** وتعمل تحت إشراف المجلس العام، وتتعدّد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال السلع، ومجلس الخدمات يختص بسير الاتفاقية في مجال الخدمات، ومجلس الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية.

وقد وضعت عدة مبادئ تحكم هذه المجالس، فبالنسبة للعضوية فهي مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء وذلك احتراماً للمساواة القانونية بين الدول التي تعمل المنظمة على تحقيقها، أما فيما يخص نطاق الاختصاص فإن كل مجلس يشرف على الاتفاقية التي تدخل في نطاق اختصاصه، هذا بالإضافة للمهام التي قد يكلفه بها المجلس العام.

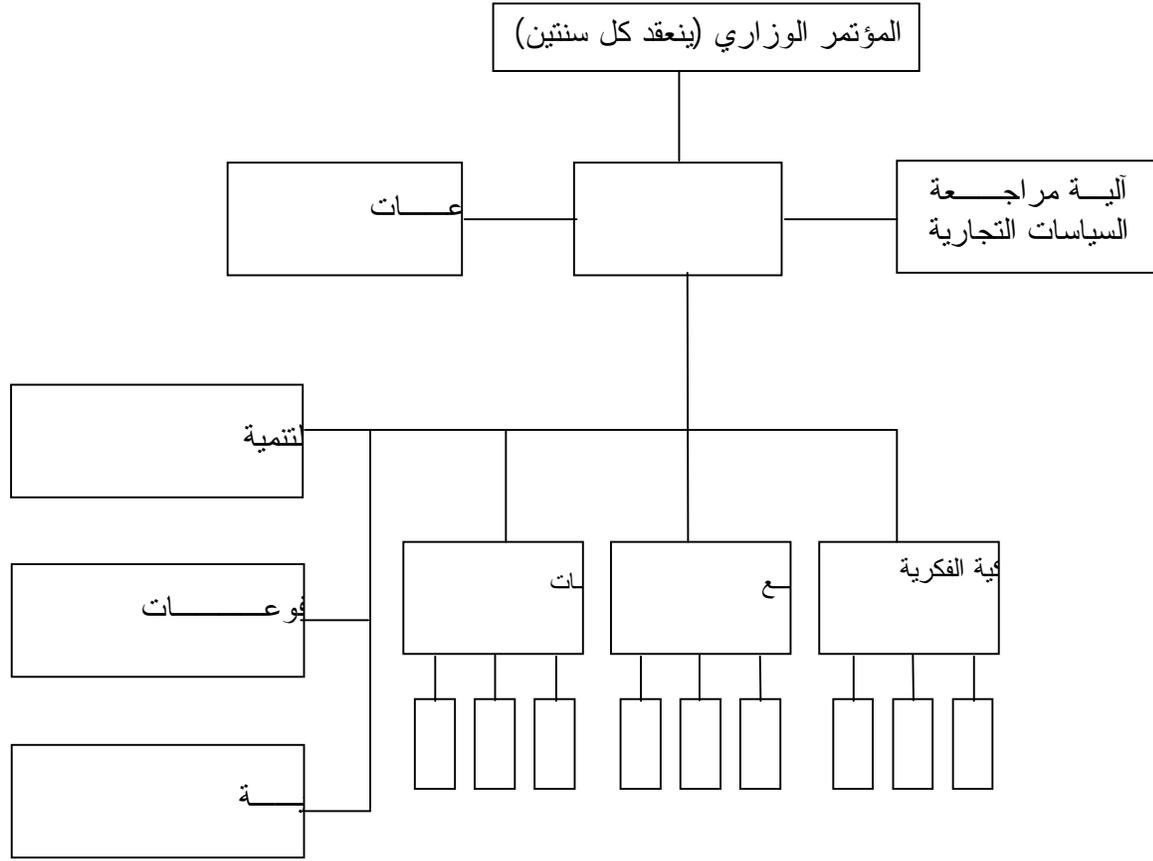
ب- **اللجان:** وهي نوعان الأول بينته اتفاقية مراكش والثاني بينته اتفاقيات تجارة السلع، بالنسبة للجان الواردة في اتفاقية مراكش، فقد جاء في هذه الاتفاقية أنه يحق للمؤتمر الوزاري للمنظمة إنشاء لجان محددة أو أية لجان أخرى تكون عضويتها مفتوحة لممثلي جميع الدول، ومن بين هذه اللجان: لجنة التجارة والتنمية، لجنة ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها، بالإضافة إلى المهام التي قد يكلفها بها المجلس العام.⁶⁸

أما فيما يخص اللجان الواردة في اتفاقيات تجارة السلع فأهمها: اللجنة المعنية بالقيود الفنية على التجارة، لجنة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، لجنة الزراعة، لجنة قواعد المنشأ، لجنة الدعم والإجراءات التعويضية ولجنة مراقبة المنسوجات.

ويتضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من خلال الشكل التالي:

⁶⁷ - مصطفى سلامة، قواعد الجات (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، الطبعة الأولى)، ص. 62.

⁶⁸ - المرجع السابق، ص 66.



تسيير الاتفاقيات

Source : GATT Focus, N° 107, mai 1994. d'après : Catherine Smith et Frederic Touboul : « Du GATT à l'OMC », P. 28.

ثانيا: آلية عمل أجهزتها:

إن المنظمة العالمية للتجارة شخصية اعتبارية، يمنح لها ما يلزم من امتيازات وحصانات وأهلية قانونية لمباشرة مهامها، كما تمنح هي الأخرى لموظفيها وممثلي الأعضاء جميع الامتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة. ويتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة بتوافق الآراء⁶⁹، حسب الممارسة المتبعة بمقتضى اتفاقية " الجات"، ويعني ذلك أن القرار يتخذ عندما لا يعترض عليه أي عضو بشكل رسمي، ويتطلب ذلك من الدول التي ترغب في الموافقة على اقتراحاتها إجراء مفاوضات جدية لجمع أكبر عدد من الأصوات، وتتم هذه المفاوضات

⁶⁹ - توافق الآراء Consensus ويطلق عليه كذلك " القبول السلبي" ويقصد به عدم إبداء أي من الأطراف لاعتراضه رسميا على القرار المطروح للبت، فيصبح الصمت بمثابة موافقة. أنظر في ذلك: عبد الفتاح مراد، موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الإسكندرية، 1996)، ص. 145.

داخل المنظمة العالمية للتجارة بين عدد معين من الفاعلين يقيمون فيما بينهم تحالفات تختلف أشكالها باختلاف المصالح، أول تحالف يتمثل في الرباعي الذي يجمع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وكندا، حيث تحتل هذه الدول المكانة الأهم في التجارة الدولية، إلا أنها تختلف أحيانا في بعض المسائل، أما التحالف الثاني فهو مجموعة " كيرنز " التي تقودها أستراليا وتضم زيلندا الجديدة، الأرجنتين، البرازيل وبعض الدول الآسيوية، والتي تتميز باتفاقها الدائم حول المسائل الزراعية. ورغم أن الدول النامية الأعضاء والدول المنظمة حديثا إلى المنظمة لم تحالف في شكل نظامي، إلا أنها تستطيع التأثير على سير بعض المفاوضات، وكمثال على ذلك المفاوضات حول تجارة المنسوجات التي تعد موافقة بعض الدول مثل هونغ كونغ وباكستان عليها أمرا إلزاميا. ورغم أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر الإطار العالمي المتعدد الأطراف الوحيد والفعلي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية - وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي - تفرض دائما آراءها استنادا إلى النموذج الاقتصادي الذي يقتضي أن تحدد الدولة الأقوى اقتصاديا القواعد المطبقة على التجارة بين الدول.⁷⁰

هذا وفي حالات استثنائية، عندما لا يتم التوصل إلى توافق الآراء، يتم اللجوء إلى التصويت وتمثل كل دولة بصوت واحد، ويقرر المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلثي الأعضاء إذا كان هذا التعديل المقترح سيعرض على الأعضاء أولا، كما يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء إذا حصل رفض دولة ما لتعديل تم تبنيه فذلك يستوجب انسحابها من المنظمة، بمعنى أن آلية التصويت في المنظمة تمكن من إقصاء عضو معين إذا لم يوافق على تعديل تم تبنيه من طرف أغلبية ثلثي الأعضاء وهذا الإقصاء عادة لا يمس الدول المهمة إنما هو أداة لتهديد الدول الصغيرة، فهو وسيلة للضغط وليس أداة لاتخاذ القرارات.⁷¹

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن بعض المواد الأساسية في نظام المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة باتخاذ القرارات ومبدأ الدولة الأكثر رعاية، لا يمكن تعديلها إلا بتوافق الآراء.

⁷⁰ - Olivier Blin, "L'Organisation Mondiale du commerce", (Paris : Ellipses, 1999), P. 21.

⁷¹ - Géraud Guibert, « L'Organisation Mondiale du commerce, continuité, changement et incertitudes », Politique étrangère, N° 3/94, P. 808.

تعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية، بين دول العالم، ووظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولية، مع معالجة النزاعات التجارية بين الأطراف المشاركة وأداء المهام الرئيسية لها بناء على عدد من المبادئ المتفق عليها.

أولاً: مهام ووظائف المنظمة العالمية للتجارة:72

وقد حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروغواي الموقعة في مراكش، فيما يلي :

1. الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والسهر على إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
2. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات الملحقة بهما في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.
3. مراقبة وفحص السياسات التجارية للدول الأعضاء بهدف إظهار مدى احترام الدولة العضو للالتزاماتهما، كتحرير تجارتها من القيود والرسوم الجمركية، ويشرف على مهمة الفحص المجلس العام للمنظمة.
4. تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وهذا تحت إشراف المجلس العام للمنظمة.
5. تطبيق قرارات تسوية المنازعات، حيث تعتبر قرارات وتوصيات جهاز تسوية المنازعات بعد الاستئناف واجبة التنفيذ، وعلى جميع الأطراف بذل كل الجهود للمساعدة على تنفيذها، وفي حالة التزام الدولة الخاسرة بقرار اللجنة، أو قرار مجلس المنظمة في حالة الاستئناف يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن ترجع إلى مجلس منظمة التجارة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة.

ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة

يستند النظام التجاري متعدد الأطراف على الليبرالية التي تتحقق بإقصاء التمييز والتقليص الفعلي للحواجز التجارية التي تؤدي إلى عرقلة المبادلات الدولية للسلع والخدمات، لكن تحرير المبادلات قد يؤدي أحيانا إلى خلل هيكلي في بعض الأسواق، لذلك سمحت المنظمة العالمية للتجارة بالجوء إلى إجراءات الحماية التجارية التي حددتها.

1. مبدأ عدم التمييز:⁷³

ويقصد بهذا المبدأ أن كل عضو في المنظمة لا بد أن يطبق نفس المعاملة التجارية على السلع والخدمات المتماثلة مهما كان مصدرها، ويتجسد ذلك بتحقيق المبادئ التالية:

أ- مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

ويقصد به أنه إذا منحت دولة متعاقدة (أي عضو في الجات) لمنتج من بلد ما - سواء متعاقد أو غير متعاقد - ميزة أو معاملة تفضيلية تتعلق بالتعريفات الجمركية أو رسوم أخرى متعلقة بالتجارة الخارجية، أو ما يرتبط بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل التجارة الخارجية أو أية إجراءات أخرى لها ارتباط بالتجارة الدولية، فلا بد لهذه الدولة أن تمنح هذه المعاملة بشكل تلقائي لجميع البلدان المتعاقدة دون قيد أو شرط.

ب- مبدأ المعاملة الوطنية:

ويقصد به أنه لا يحق لأي دولة متعاقدة اللجوء للقيود غير الجمركية كالضرائب والرسوم أو الإجراءات الفنية بغرض حماية منتجاتها الوطنية، بمعنى أنه يجب على كل دولة متعاقدة أن تطبق على المنتجات المستوردة من الدول الأخرى المتعاقدة نفس المعاملة السارية على المنتجات الوطنية، وبذلك يمنع هذا المبدأ أي شكل من أشكال الدعم للمنتج المحلي.

ج- مبدأ الشفافية:

ومعناه أن يتم الاعتماد على التعريفات الجمركية إذا دعت الضرورة إلى تقييد التجارة الدولية وعدم الاعتماد على القيود غير التعريفية أي القيود الكمية والسبب في تفضيل الطريقة الأولى على الثانية هو أن الأولى تكون مدرجة بجدول التزامات كل دولة وبالتالي فهي معروفة للجميع ويسهل

⁷³ - جميلة معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، فرع اقتصاد التنمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2003 - 2004، ص. 25.

تحديد آثارها على التجارة الدولية، أما القيود الكمية فلا يمكن التعرف على الآثار المترتبة على فرضها وعلى مقدار الحماية للمنتج المحلي الناتج عن فرضها.

د- استثناءات من تطبيق مبدأ عدم التمييز:

هناك حالات تعفى منها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الالتزام بهذا المبدأ، ومن أهمها:

ü التكتلات الإقليمية، حيث يستثني أعضاء الاتحادات من تعميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية، أي أنه يسمح للدول العضوة في هذه الأشكال التكاملية ألا تمنح المزايا المتبادلة فيما بينهما للدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

ü الإجراءات الخاصة بحماية الصحة العامة وحفظ حياة الإنسان والحيوان والنبات.

ü الإجراءات المتعلقة برعاية الأخلاق والآداب العامة، وحفظ الأمن الوطني، وحماية التراث الوطني.

ü التدابير اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة وحماية البيئة.

2- مبدأ النفاذ الحر إلى الأسواق:

ويتحقق ذلك بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات، وتوفير المناخ التنافسي الملئم الذي يؤمن حرية تدفق السلع والخدمات إلى مختلف الأسواق والمناطق التجارية، بغية الارتقاء بدرجات الكفاءة، وتحقيق تخصيص أمثل للموارد العالمية، والتوزيع العادل للثروات والدخول.

ولتحقيق هذا المبدأ توصلت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى وضع جملة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، كاتفاقية التجارة في السلع الزراعية واتفاقية السلع المصنعة واتفاقية الملابس والمنسوجات وغيرها من القواعد والإجراءات الكثيرة المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية، والتي وردت ضمن اتفاقيات عديدة أهمها الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ⁷⁴، الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية، الاتفاق المتعلق بتراخيص الاستيراد، الاتفاق حول إجراءات فحص البضائع قبل الشحن، الاتفاق حول المعايير الفنية، الاتفاق المتعلق بالمعايير الصحية.

3- مبدأ الحماية التجارية:

يعترف النظام التجاري متعدد الأطراف بوجود حالات تتطلب فرض الحماية من الممارسات التجارية التي تؤثر سلباً على الأسواق الوطنية نظراً لتجاوز قواعد التجارة والإخلال بمناخ المنافسة التجارية النزيهة، لذلك تمت المصادقة على ثلاث اتفاقيات تحدد إجراءات الحماية المسموح بها.

⁷⁴ - قواعد المنشأ هي مجموع قوانين ونظم وأحكام إدارية يتبعها أي عضو لتحديد منشأ السلعة.

أ- مكافحة الإغراق:

وذلك بتحديد جميع الإجراءات المضادة للإغراق، بغرض ضبط معنى الإغراق ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق (أي فرق السعر) وتحديد قيمة المضاد للإغراق وتحديد مفهوم الصناعة المحلية المتضررة من الإغراق وكذا تحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق.⁷⁵ وقد شكلت لجنة خاصة لمكافحة الإغراق تتشكل من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتجتمع مرتين على الأقل كل سنة.

ب- إجراءات الوقاية:

يحدد هذا الاتفاق القواعد العامة لتطبيق إجراءات الوقاية على الواردات المتدفقة، إلى السوق المحلي، ومعنى ذلك حماية الصناعة الوطنية بفرض قيود كمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات من الإصابة بالعجز. وقد منح اتفاق الوقاية الدولية التي تصاب بأضرار جسيمة ناتجة عن زيادة وارداتها من منتج معين بصورة مفاجئة، حق حماية اقتصادها من هذه الأضرار، عن طريق اتخاذ إجراءات تقييدية لمعالجة أو وقف الضرر الخطير، بشرط ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض الواردات عن مستواها خلال السنوات الثلاث السابقة.⁷⁶

ج- اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية:⁷⁷

تعرف الاتفاقية الدعم على أنه أية مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أية هيئة عامة لمؤسسة اقتصادية، سواء كانت هذه المساهمة في صورة تحويل مباشر للأموال كالقروض أو ضمانات القروض، أما بشكل غير مباشر كتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة على المؤسسة مثل الضرائب أو الرسوم الجمركية، كما يأخذ الدعم شكل تقديم خدمات أوسع باستثناء البنية الأساسية. وبناء على هذا التعريف تمنع الاتفاقية كافة صور الدعم التي توجه مباشرة للصادرات أو التي تم منحها بغرض التوسع في استخدام السلع المحلية بدلا عن المستوردة.

وقد حددت الاتفاقية ثلاثة أنواع للدعم، أولها الدعم المحظور الذي يقدم لتفضيل استخدام السلع المحلية على المستوردة أو لزيادة صادرات منتج معين، النوع الثاني هو الدعم القابل لاتخاذ إجراء وهو الدعم الذي يسبب ضررا للصناعة المحلية لعضو لآخر، أو يبطل اثر المزايا المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها الأعضاء الآخرون في اتفاقية الجات. أما النوع الثالث والأخير فيتمثل في الدعم غير القابل لاتخاذ إجراء ومن أمثلته الدعم العمومي غير المرتبط بسلعة

⁷⁵ - د. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص. 109.

⁷⁶ - د. عادل المهدي، مرجع سابق، ص. 198.

⁷⁷ - Dominique Pantz, « Institutions et politiques commerciales internationales » (Paris : Armand colin, 1998), P.P. 52-53.

أو مشروع أو صناعة معينة والدعم المقدم إلى برامج البحث والتطوير على أن لا تغطي المساعدة أكثر من 75 % من تكلفة البحث و 50% من تكلفة التطوير.⁷⁸

أما الإجراءات التعويضية فتتمثل في التدابير المتخذة من طرف العضو لتجنب وقوع الضرر الناشئ عن الواردات المدعمة، كما يمكن أن تقوم الدولة التي ثبت عليها تقديم الدعم باتخاذ إجراء علاجي وذلك بتعويض الطرف المتضرر، والهدف من فرض الرسوم التعويضية هو رفع سعر السلعة المدعمة إلى مستوى السعر السائد ومن ثم يذهب الأثر السلبي للتشوهات السعرية التي يسببها الدعم.

وقد تضمن هذا الاتفاق معاملة تفضيلية خاصة للدول النامية والأقل نموا بحيث:

ü لن يتم حظر دعم الصادرات على الدول الأعضاء من البلدان النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا. أما باقي الدول النامية الأعضاء فيجب عليها إلغاء دعم الصادرات خلال ثماني سنوات من قيام المنظمة مع إمكانية تمديد الفترة بعد إجراء مشاورات مع لجنة الدعم، وتلتزم الدول النامية بإلغاء الدعم إذا أصبحت لها القدرة على المنافسة بالنسبة للمنتج المدعم، وذلك عندما تبلغ صادراتها منه 3.25 % من إجمالي التجارة العالمية ولمدة عامين متتاليين.

ü لا يتم حظر دعم تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد على الدول النامية لمدة خمس سنوات من تاريخ قيام المنظمة وثمان سنوات للدول الأقل نموا.

ü بإمكان الدول النامية تقديم دعم لا يتعدى 2 % من قيمة الوحدة الواحدة من المنتج، أو في حالة كون حجم الواردات المدعمة لا يتعدى 4 % من إجمالي واردات المنتج في أسواق العضو المستورد، إلا إذا تجاوزت الواردات الإجمالية لهذا العضو من منتج محدد من الدول النامية مجتمعة نسبة 9 % من إجمالي وارداته من نفس المنتج.

وقد نص الاتفاق بإنشاء لجنة للدعم والتدابير المقابلة تتكون من ممثلين لكافة الدول الأعضاء وتجتمع مرتين كل سنة أو بناء على طلب أي عضو.

سرات المنظمة بعد الأوروجواي

سبق القول أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد كل سنتين على الأقل للنظر في المستجدات التجارية العالمية من ناحية، ومتابعة سير الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروجواي من ناحية أخرى، وإعادة التفاوض حول بعض الأمور المهمة التي اتفق على تأجيل النظر فيها. وقد عقدت المنظمة حتى نهاية عام 2003 خمسة مؤتمرات وزارية، كان الأول في سنغافورة عام 1996، وعقد الثاني في جنيف عام 1998، أما الثالث فتم عقده في سياتل عام 1999، والمؤتمر الرابع للمنظمة تم عقده عام 2001 بالدوحة، أما المؤتمر الخامس فقد عقد في مدينة كانكن (Cancun) بالمكسيك في 2003، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم ما تناولته هذه المؤتمرات من أمور ذات صلة بالنظام التجاري الدولي.

أولاً: مؤتمر سنغافورة 1996

يعتبر المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد من 9 إلى 13 ديسمبر عام 1996 هو أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية بعد إنشائها وبداية عملها في 1995. وقد حضره ممثلو 120 دولة من الدول الأعضاء وغيرها وحيث كان الهدف الرئيسي من عقده إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف المتفق عليها في جولة أوروجواي 1994 والبحث في مدى تحقيق فعالية وكفاءة وتناسق هذه السياسات.

وقد تمت مناقشة موضوعات عديدة منها ما يتعلق باستكمال مفاوضات تحرير التجارة ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ اتفاقيات المنظمة. وصدر الإعلان الختامي عن المؤتمر موضحاً النتائج المتمخضة عن المفاوضات التي استمرت خمسة أيام، وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها مؤتمر سنغافورة.

1- نص إعلان مؤتمر سنغافورة على اعتبار منظمة العمل الدولية هي المنظمة المتخصصة لمناقشة وبحث كافة الموضوعات المتعلقة بمعايير العمل، وعدم استخدام هذه المعايير لتصبح أداة حمائية جديدة، تسبب انغلاق الأسواق.⁷⁹

⁷⁹ - إن موضوع العلاقة بين التجارة ومعايير العمل هو اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية من منظور محاولة منع عمالة الأطفال في الدول النامية لتستخدم هذه المعايير كأداة حمائية لفرض قيود على صادرات الدول النامية بحجة عدم الالتزام بتلك المعايير سواء فيما يتعلق بحقوق العمالة أو تشغيل الأطفال.

2- وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً، نظراً لتضررها من تحرير التجارة العالمية، وعدم قدرتها على الوفاء بكل الالتزامات الخاصة بها نظراً لظروفها الخاصة، وبذلك تم التأكيد على تعميق التعاون لزيادة المساعدات الفنية لهذه الدول.

3- تجديد الالتزام بقضايا فتح الأسواق لدعم النمو والتنمية والاستمرار في تحرير التجارة الدولية، وإلغاء الحواجز غير التعريفية على التجارة في السلع وتحقيق تقدم ملموس في مجال تحرير تجارة الخدمات.

4- في إطار الاتجاهات المتزايدة نحو تكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري، فقد أكد المؤتمر على ضرورة توافق هذه الاتفاقيات مع النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، بحيث ترمي هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مزيد من التحرير التجاري الدولي والإقليمي.

5- فيما يخص مسألة الانضمام، فقد أكد المؤتمر على ضرورة الإسراع بالنظر في طلبات العضوية المقدمة من 28 دولة رغبة في الانضمام بعد استكمال متطلبات الانضمام إلى النظام التجاري الدولي، وقبول جميع اتفاقيات المنظمة متعددة الأطراف، والالتزام بقضايا فتح الأسواق، بالإضافة إلى استكمال الالتزامات المتعلقة بتعديل أو تطوير أو إيجاد تشريعات وطنية متوافقة مع متطلبات النظام التجاري الدولي.

6- أكد المؤتمر الالتزامات المتعلقة بإدماج قطاع المنسوجات والملابس كما جدد مطالبته للدول الأعضاء بالتفاوض من أجل تحسين فرص الدخول إلى الأسواق في مجال الخدمات، خاصة الخدمات المالية وحركة الأفراد الطبيعية، والنقل البحري، والاتصالات الأساسية، وقد شجع المؤتمر أيضاً تحرير التجارة الدولية في منتجات تكنولوجيا المعلومات ودعا إلى تفعيل هذه المبادرة على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

7- وافق المؤتمر كذلك على تكوين مجموعات عمل لدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار في ضوء الاتفاق الخاص بإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، فضلاً عن تكوين مجموعات عمل أخرى لدراسة القضايا الخاصة بالعلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة بما في ذلك الممارسات التجارية المؤثرة على المنافسة كما تم تكوين مجموعات عمل أخرى لدراسة الشفافية في الممارسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

وبذلك فإن القضايا الرئيسية التي طرحت في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة هي في معظمها موضوعات تتضمن المصالح الاقتصادية العليا للدول النامية، وكان هذا المؤتمر تحول إلى مواجهة بين الدول المتقدمة ومصالحها وبين الدول النامية ومحاولتها الدفاع عن مصالحها.

وقد جاء إعلان سنغافورة كمحاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات التي تقف حائلاً أمام تصريف منتجاتها وزيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة، بل وتحمل نوعاً من الحماية الجديدة والشديدة والقاسية الموجهة ضد صادرات الدول النامية ومصالحها.

ف 1998

عقد المؤتمر الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف في سويسرا من 18 إلى 20 ماي عام 1998، وقد جاء هذا المؤتمر لي طرح موضوعات جديدة⁸⁰ بعد أن مر على إنشاء منظمة التجارة العالمية حوالي أربع سنوات، حيث صدر الإعلان الختامي للمؤتمر متضمناً الموضوعات التالية:⁸¹

1. إعادة تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، والعمل على تفعيل أحكام الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة.
2. أكد المؤتمر مجدداً على أهمية تحرير وفتح الأسواق، نظراً للصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأسواق المالية، وقد رفض المؤتمر استخدام أي إجراءات تقييدية، مع ضرورة العمل على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية للإسراع بالنمو المستحق لكل الدول.
3. التأكيد على ضرورة العمل المستمر لتحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

⁸⁰ - من أهم الموضوعات الجديدة التي طرحت في مؤتمر جنيف: موضوع التجارة الإلكترونية وبحث مدى التناقص بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى. وأيضاً بحث الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية وموضوع التجارة والمديونية، ونقل التكنولوجيا وغيرها.

⁸¹ - د. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص. 326.

4. رحب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة، والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية، مع التأكيد على ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

5. استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا خاصة معالجة المشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية، حيث تم الاتفاق على التعاون مع هذه الدول لحل مشاكلها مع فتح الأسواق أمام صادراتها.

6. تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث ويشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات، وإعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات، إضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة.

ثالثا: مؤتمر سياتل 1999

عقد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر عام 1999 بهدف مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات المنظمة، وما تم الاتفاق عليه في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الأول والثاني، ونتائج أعمال مجموعات العمل السابق تشكيلها، لإحداث مزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي، ببحث كيفية وضع ضوابط تضمن عدم استخدام الدول المتقدمة للقواعد الخاصة بضمان التجارة العادلة (Fair trade) لأغراض حمائية ترمي بالدرجة الأولى إلى حرمان الدول النامية من فرص الوصول إلى الأسواق في الدول المتقدمة.

ومن بين الموضوعات التي طرحت على جدول أعمال هذا المؤتمر ما يلي:

1. مراجعة مدى التقدم في الإلتزام بتطبيق اتفاقية جولة أوروغواي.
2. القضايا المتعلقة بالشفافية في المشتريات الحكومية.
3. مشاكل الدول الأقل نموا وكيفية دعم نموها واستفادتها من الأحكام الخاصة بالمعاملة التمييزية.
4. حاجة الدول النامية إلى فترات إضافية لتفعيل اتفاق حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.
5. قضايا تحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية والقضايا المتعلقة بالهندسة الوراثية.

6. القضايا المتعلقة بمعايير العمل وعلاقتها بالتجارة الدولية وكذلك العلاقة بين التجارة والبيئة. وقد ظهر الخلاف واضحا في مناقشات مؤتمر سياتل بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والدول النامية لتعارض مصالح كل مجموعة مع مصالح المجموعات الأخرى، وسوء الظروف الاقتصادية العالمية التي واكبت هذا المؤتمر كالأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها عام 1997 في منطقة جنوب شرق آسيا وامتدت إلى مختلف دول العالم لتأثر بشكل سلبي ومباشر على كل الدول النامية، وما صاحب ذلك من مؤشرات غير إيجابية في الاقتصاد العالمي كانهخفاض معدل النمو الاقتصادي ومعدلات نمو التجارة الدولية.⁸²

وقد ساهم في فشل المؤتمر أيضا مخلفات العولمة الاقتصادية وما تركته من آثار جانبية سلبية بالنسبة للدول النامية خاصة تهميش دور هذه الأخيرة وعدم استفادتها بشكل مقبول من نتائج العولمة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتصدير الدول المتقدمة للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها إلى الدول النامية، في الوقت الذي تنامت فيه الاتجاهات المعارضة للعولمة من جانب المنظمات غير الحكومية في كل العالم.

ولذلك تعرض المؤتمر إلى الفشل بصورة كادت تؤثر على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، لصعوبة التوصل إلى حل المشاكل وقضايا الخلاف التي ظهرت قبل وأثناء انعقاد المؤتمر، وعليه فقد انفض المؤتمر دون الوصول إلى قرارات محددة ويات من الضروري التصدي لمشاكل تصدع النظام التجاري الدولي بسبب الخلافات الحادة في المصالح.

رابعا: مؤتمر الدوحة 2001:

انعقد مؤتمر الدوحة بقطر من 9 إلى 14 نوفمبر عام 2001، وجاء هذا المؤتمر في ظروف دولية بالغة التعقيد بما في ذلك تباطؤ النمو العالمي، وسيطرة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على مسرح الأحداث العالمية، وقد نوقشت خلال العديد من القضايا والتي من بينها استمرار تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وتحرير تجارة الخدمات، والقضايا المتعلقة بالدول النامية، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الصحة العامة والأدوية، والديون الخارجية، ومشاكل النفط.

ومن أهم النتائج التي جاءت في الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة:

⁸² - بلغت الصادرات العالمية عام 1998 ما قيمته 5225 مليار دولار بانخفاض قدره 2 % مقارنة العام السابق في نفس الوقت الذي بلغ فيه الانخفاض في صادرات الدول النامية 7 % وكذا تدهور أسعار السلع الأولية بـ 15 %، أما الانخفاض في أسعار البترول الخام فقد تجاوز 30 % مقارنة بالعام السابق.

1- أكد المؤتمر على أهمية إصلاح وتحرير السياسات التجارية لضمان استعادة النشاط واستمرار عملية النمو والتنمية المستدامة، فالمنظمة ترفض استخدام أي شكل من الحمائية، وتؤكد ضرورة أعمال أحكام وقواعد اتفاقيات مراكش.

2- بما أن أغلب أعضاء المنظمة من الدول النامية، فينبغي وضع مصالح هذه الدول في قلب البرامج التي يتبناها هذا الإعلان، وضمان حصولها على نصيب عادل من التجارة الدولية، بتفعيل مبادئ الدخول إلى الأسواق، واستمرارية المساعدات الفنية المقدمة إلى هذه الدول.

3- تأكيد الالتزامات السابقة بشأن تفعيل مفاوضات تحرير التجارة، في إطار المنتدى الوحيد لوضع قواعد تحرير التجارة الدولية، وما يمكن أن تلعبه اتفاقيات التجارة الإقليمية من دور مهم في توسيع نطاق التحرير والإسراع بعملية التنمية.

4- يؤكد المؤتمر في ضوء اتساع نطاق العضوية المسؤولية الجماعية لضمان تفعيل مبدأ الشفافية والمشاركة الفعالة من طرف جميع الأعضاء، وتعهدهم بتنفيذ برنامج العمل الذي يتضمن الموضوعات التالية: القضايا المتصلة بموضوع الزراعة، مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات، وفتح الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقضايا الصحة العامة والأدوية، والبحوث والتطوير في مجال الدواء، قواعد المنظمة ذات الصلة بضوابط الإغراق والدعم والتقييم الجمركي وإجراءات المكافحة، مناقشة القضايا المتعلقة ببرنامج تفعيل التجارة الإلكترونية والديون ونقل التكنولوجيا.

ما بعد مؤتمر الدوحة:

صدر عن مؤتمر الدوحة إعلان منفصل بشأن الصحة العامة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، إلا أن هذه المسألة قد تركت مفتوحة ولم يحسم النقاش بشأنها.

ونظرا لأهميتها فقد قام أعضاء المنظمة قبل انعقاد مؤتمر المكسيك عام 2003 بتسويتها، حيث اتفقوا على إصدار قرار يسمح بتبني مجموعة من الإجراءات القانونية تسمح للدول الأكثر فقرا وغير القادرة على تصنيع الدواء محليا بأن تستورد الأدوية رخيصة الثمن في ظل وجود التراخيص الإجبارية في نطاق أحكام اتفاق التريبس (TRIPS)، فوفقا للمادة 31 من هذا الاتفاق فإن الإنتاج يعطي الأولوية لعرض المنتج في السوق المحلي، وهو ما يقلل من كمية الدواء الممكن تصنيعها، كما يعوق عملية استيراد هذا الدواء من طرف الدول غير القادرة على تصنيعه، وبناء

عليه فقد صدر قرار ينطوي على اتفاق بين الدول الأعضاء للسماح لأي دولة عضو بتصدير منتجاتها الدوائية في ظل وجود نظام الترخيص الإلزامي.

وقد أعلنت بعض الدول مخاوفها من أن يؤدي هذا القرار إلى انتهاك براءات الاختراع، ألا أن المنظمة أكدت على استخدام هذا القرار بطريقة عادلة لحل مشكلات الصحة العامة التي تهدد الدول الأقل نمواً.

خامساً: مؤتمر كانكن 2003

عقد هذا المؤتمر الخامس في مدينة كانكن بالمكسيك خلال من 10 إلى 14 سبتمبر عام 2003 بهدف الاستمرار في التفاوض بشأن بعض الموضوعات التي طرحت في مؤتمر الدوحة، واستكمال العمل في الالتزام بتنفيذها، ومراجعة مدى التقدم في تنفيذ الموضوعات وبرامج العمل المتفق عليها في المؤتمرات الوزارية السابقة.

وهذه أهم الموضوعات التي تم طرحها ومناقشتها في جدول أعمال المؤتمر:

- ü القضايا المتعلقة باتفاق حماية الصحة العامة وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ü المفاوضات المتعلقة بالزراعة وتفعيل الإجراءات المرتبطة بالدعم المحلي للمنتجات الزراعية والدعم التصديري لتسهيل دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق.
- ü المفاوضات بشأن المنتجات غير الزراعية بتبني إجراءات تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود غير التعريفية.
- ü التفاوض بشأن القضايا المتصلة بالبيئة وتسوية النزاعات.
- ü إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة وكذا القضايا ذات الصلة بالمنافسة والتجارة والشفافية في المشتريات الحكومية.
- ü القضايا المتعلقة بالتجارة والديون والتمويل، والتعاون الفني.
- ü القضايا المتعلقة بالتجارة ونقل التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية.
- ü كما تضمن المؤتمر قضية الاتساق العالمي (Coherence) حيث أشاد بالجهود المبذولة لتحقيق التعاون والتنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى في مجال صنع السياسة الاقتصادية وتحقيق مزيد من التحرير للبيئة التجارية.

U ونوقشت أيضا مسائل الانضمام للمنظمة، وأكد المؤتمر على أن توسيع نطاق الانضمام سوف يعزز ويقوي النظام التجاري العالمية المتعدد الأطراف، لذا يجب الاستمرار في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالانضمام.

داف المنظمة العالمية للتجارة وعناصر القوة في عملها

أولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

بما أن منظمة التجارة العالمية هي الوريث الوحيد للجات، فإنه من الطبيعي أن تصبح أهدافها أكثر تطورا وشمولا كونها باتت منظمة عالمية، ويمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تدور حول هدف رئيسي وهو تحرير التجارة العالمية أي تطبيق نظام الحرية التجارية الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

* خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
* تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

* تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والتجارة في السلع والخدمات بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

* توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق تحرير التجارة العالمية.
* توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لتمكينه من العمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

* محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بمساعدتها في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنعة والنصف مصنعة.
* زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

* إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية.

* متابعة تطبيق ما اتفق عليه في جات 1994 من اتفاقيات حول تحرير التجارة الدولية في مجالات السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار وإدارة النظام التجاري

العالمي متعدد الأطراف من خلال مجموعة من الآليات مثل آلية صنع القرارات داخل المنظمة وآلية فض المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية وآلية مكافحة الإغراق والدعم والوقاية، وكذا التعامل مع كل الموضوعات الجديدة كالتجارة والمنافسة وقضايا الاستثمار والبيئة وعلاقتها بالتجارة والتجارة الإلكترونية وغيرها.

* إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء، بإيجاد تشريعات قانونية وتجارية ثابتة وعادلة وأكثر شفافية، تتناسب جميع الدول.

وبذلك يتبين أن منظمة التجارة العالمية تسعى بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ورفع مستوى المعيشة في العالم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية منها والتي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75 % من جملة الأعضاء وذلك بمنحها معاملة تفضيلية خاصة وأقل تشددا عن غيرها، وإعفاء بعضها من الالتزام ببعض الأحكام الواردة في اتفاقيات المنظمة.

ثانيا: عناصر القوة في عمل منظمة التجارة العالمية⁸³

ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- النظام الذي تقوم عليه: إن النظام الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية من أهم عناصر قوتها، ويتضح ذلك بمقارنة جات 1994 بجات 1947، حيث نلمس تقدما واضحا ومتعدد الجوانب، فإذا كانت 1947 لا تخرج عن كونها مجرد ترتيبات ناتجة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا، وكانت هذه الترتيبات مجرد اتفاق دولي في صورته المبسطة وعبارة عن بروتوكول مؤقت بين الدول الموقعة عليه فإن اتفاقية مراكش وملاحقها المنشئة لجات 1994 معاهدة تتوافر لها بكل وضوح عناصر الإلزامية.

ومع هذه الإلزامية المتوافرة لجات 1994 فإن نطاقها القانوني قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين: التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية.

⁸³ - د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها - شركائها - تداعياتها (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص.

فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطي الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة، أما التنوع فيبدو ظاهريا بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تجيز إعفاء أي طرف عضو من التزام معين شرط الحصول على موافقة نصف عدد الأعضاء زائداً واحداً. ومثال ذلك ما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، من إعفائها من تنفيذ بعض السياسات الزراعية نظراً لنفوذها الكبير وسيطرتها على عدد كبير من أصوات الدول الأعضاء.

كما أن الدول الأقل نمواً تعتبر معفاة من الالتزام بتطبيق بعض قواعد ومبادئ الجات خاصة فيما يتعلق بحماية صناعاتها ومواردها الطبيعية.

أما الاستثناءات المسموح بها فإن اتفاقية الجات 1947 والجات 1994 قد أجازتها للدول الأعضاء لاتخاذ عدد من التدابير الاستثنائية، بشرط ألا يشكل ذلك إجراء تعسفاً وتمييزاً غير مبرر بين الدول أو تقييداً غير منظور على التجارة الدولية حيث تهدف هذه التدابير إلى حماية الأخلاق العامة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

إن التماثل والتنوع مفهومان متجاوران غير متعارضان تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن هذا المنهج الذي يشكل عنصر قوة جات 1994 يجنب المنظمة الوقوع في أحد محظورين: التعلق بأهداف نظام يسعى إلى إحداث التماثل فيما بين الدول دون مراعاة أوضاعها الفعلية، أو قيام نظم متعددة وفقاً للأوضاع المختلفة للدول.

ولهذا فقد أحسن واضعو الاتفاقيات في جعل التماثل في المعاملة هو القاعدة وإقرار الإعفاءات في مجالات محددة مما يضمن وحدة النظام القانوني للعلاقات التجارية الدولية.

2- المناخ الذي تعمل فيه: إن المناخ الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية عملها يعتبر ملائماً لنجاحها في تحقيق أهدافها، فمن جهة لم تعد هناك مواجهة إيديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى إلى نظام رأسمالي، فبعد انهيار النظم الاشتراكية بات نظام اقتصاد السوق بما يتضمنه من تحرير من القيود الداخلية أو الخارجية وانحسار دور الدولة المسيطر في العلاقات التجارية الدولية هو السائد في معظم الدول، ومن جهة أخرى فإن المواجهة بين العالم المتقدم والعالم النامي قد خفت حدتها أو تلاشت تقريباً، فقد خمدت المواجهة وحل محلها الاتجاه نحو الحوار والدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد تراعى فيه احتياجات دول العالم الثالث، فهذه

الأخيرة بانضوائها تحت راية اقتصاد السوق وبتعثر الكثير من تجاربها التنموية، باتت تقبل ما انتهى إليه الأمر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحقها أي ما ارتضته الدول المتقدمة ولم تجد من سبيل أمامها إلا الرضوخ لما يفرضه الأقوياء اقتصاديا، ومهما كانت اتجاهات تقدير مثل هذه التطورات في المستقبل فإنه مما لا شك فيه أن الوسط الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية نشاطها يعتبر مناسبا لإنجاز أهدافها.

3- المجال الذي تتعامل فيه: يعتبر المجال الذي تتعامل فيه منظمة التجارة العالمية عنصر قوة في أداء مهامها فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية، وعالمية عضويتها بانضمام معظم الدول إليها سيمكنها من إدارة النظام التجاري الدولي. فالمنظمة من خلال الاتفاقيات التي تشرف عليها، والأجهزة المتعددة التي تباشر عملها بواسطتها، ستكون المرجعية الدولية لما قد يثور من مشاكل تتعلق بالتجارة الدولية، ويعزز من هذا المجال تناولها لمسائل ترتبط ارتباطا رئيسيا باحتياجات الدول والأفراد من الناحية التجارية، لذا فإن وجود إطار دولي للمعاملات التجارية والدولية لابد أن يجعل الدول تحاول مطابقة سلوكها مع أسس هذا الإطار، فالممارسات خارج هذا الإطار الشامل والعالمي يعد خروجاً على ما ارتضته المجموعة الدولية وبالتالي فإن معظم الدول ستكون حريصة على اندماجها في هذا النظام التجاري الدولي الجديد.

4- الوسائل التي تستخدمها: وضحت اتفاقية مراكش وملاحقها الأهداف وبينت السياسات ووضعت التدابير اللازمة لأداء النظام التجاري الدولي لأهدافه، كما وضعت مجموعة من الأجهزة التي تمتلك الاختصاص للقيام بالمهام المسندة إليها، في هيكل تنظيمي متعدد الجوانب ومتشعب الاختصاصات، يضمن تحقيق الأهداف بفاعلية، إذا قام كل جهاز بأداء مهامه، ومع استمرار الممارسة تصبح قواعد التجارة الدولية محلاً للتعامل مستمر وتقويم هذه الممارسة يمكن في النهاية من استخلاص الجوانب الإيجابية، والسلبية لفاعلية هذه القواعد، أي أن دور الأجهزة لن يقتصر فقط على ممارسة الاختصاص، بل سيسهل بلوغ النظام التجاري الدولي لأهدافه المتوخاة من إنشاء المنظمة التجارية العالمية.

ويضاف إلى ما سبق أن أسلوب التوافق والتراضي في اتخاذ العديد من القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التي تتطلب الوصول إلى حلول للمسائل محل الخلاف وكل هذا يشكل عناصر قوة في عمل المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي وسياسة التعامل مع السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتجه السياسات الاقتصادية المعاصرة إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية، حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها إنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها من الدول، وتسمح منظمة التجارة العالمية بانسياب السلع والخدمات دون عوائق مما يؤدي إلى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي للدولة المصدرة وللدول الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية، ولذلك فإن عملية تخفيف الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العراقيل التي تحد من نمو التبادل التجاري والخدمات تفتح آفاقا جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول كما تطرح تحديات كبيرة أمام بعض الدول النامية.

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة العالمية

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أهم الترتيبات الدولية متعددة الأطراف المنظمة للتبادل التجاري الدولي، والساعية إلى تطبيق نظام تجاري تحكمه القواعد ويتسم بالعدل والمساواة والتحرير التصاعدي وإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة في السلع، والتحرير التصاعدي للتجارة في الخدمات، ورفض كل أشكال الحمائية، وإزالة المعاملة التمييزية من العلاقات التجارية الدولية، وتعزيز تكامل الدول الأقل نمواً والنامية منها، والاقتصاديات المختلفة في النظام متعددة الأطراف، وتطبيق أقصى مستوى ممكن من الشفافية سعياً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتدفق التجارة العالمية بحرية.

فبعد أن كان الغرض من اتفاقية الجات هو أن تكون مجرد تنظيم دولي مؤقت، فإنها أصبحت فيما بعد اتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية، ثم تطورت لتأخذ مقومات المنظمة الدولية. حيث شملت مسيرة تحرير التجارة الدولية، لتجعل من هذه الحرية أساس النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

من الآثار المتوقع حدوثها نتيجة لدخول المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ وفقا للدواعي المبررة لإنشائها والمهام الموكلة إليها مع تقدم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية، والتي يمكن أن تتراوح بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، نذكر بصفة عامة:⁸⁴

1. إلغاء التشوهات في التجارة العالمية نتيجة إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص.
2. تحقيق معدل نمو اقتصادي عالمي متزايد، وكذا زيادة الدخل العالمي.
3. زيادة معدل النمو في التجارة العالمية بنسب تتراوح بين (5% - 12%)، بما يعني زيادة حجم التجارة العالمية بحوالي 745 مليار دولار.
4. زيادة تحفيز دول العالم على تبني برامج للإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق الحرة.
5. الاتجاه نحو الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لكل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها، لأن ذلك يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية.
6. استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تضع حواجز جمركية وتدعم المنتجين لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية رغم ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بأسعار المنتجات المماثلة في الأسواق الدولية.
7. استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاج الدول التي كان إنتاجها يواجه عوائق كمية وجمركية من التي تم إلغاؤها أو تخفيضها في إطار اتفاقيات الجات.
8. تزايد الاعتماد المتبادل بماله من مزايا وعيوب، ومن مزاياه زيادة الاندماج على الصعيد العالمي مما يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة تخفف حدة الصراعات الدولية، أما أبرز عيوبه فهي أنه عند اختلال الاعتماد المتبادل فإن الدول الداخلة في تشابك قوي تنقسم إلى دول تابعة وأخرى مهيمنة.
9. زيادة معدلات التضخم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد سلعا سوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم الذي تمنحه لمنتجاتها ومصدرها.

10. ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها معتمدين على الدعم الحكومي أو على الحواجز الجمركية العالية للحفاظ على قدرتهم التنافسية.

هذا وإن المكاسب التي يمكن أن تجنيها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء سوف تتحقق في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية للدول وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، أما المكاسب الناتجة عن زيادة المنافسة والانتشار التقني والأثر الإيجابي للإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار فسوف تكون بالدرجة الأولى من نصيب الدول المتقدمة.

وخلاصة القول أن درجة استفادة الدول من المنظمة العالمية للتجارة تتحدد بناء على إمكانياتها الاقتصادية ودرجة مرونة سياستها الاقتصادية وتعديل هيكلها الإنتاجي لمواكبة الأوضاع والظروف الاقتصادية الدولية المتجددة.

المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري التي تدعو إليها المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها من أجل تبني السياسات الاقتصادية الكفؤة لتأهيل الاقتصاد وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع مستويات الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية لمنظومته المؤسسية والإنتاجية والخدمية في ظل التحولات الاقتصادية والمستجدات الإقليمية والدولية.

وإن العالم بوجه عام سوف يحقق إلى حد بعيد مكاسب الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في جولة الأوروغواي، إلا أن المكاسب على المدى القصير تتركز على الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان بينما ستتحمل كثير من الدول النامية آثاراً متباينة تراوحت الآراء بين إيجابيتها وسلبيتها.

1- الآثار الإيجابية:

هناك آراء تعطي أهمية لانضمام الدول النامية للمنظمة على أساس المنافع التي تحققها على

المدى الطويل:

ü انتقال حصة الدول النامية من الصادرات العالمية من 18% عام 1970 إلى 27% عام 1993، وارتفاع نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 24.5% عام 1971 إلى 40.4% عام 1993، كما تحولت نسبة التجارة الخارجية من 33% من الناتج المحلي الخام في منتصف الثمانينات إلى 43% عام 1996 واليوم يتعدى 50%.⁸⁵

ü زيادة إمكانية ارتفاع صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

ü انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية وبالتالي انتعاش الإنتاج المحلي، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، كما أن تجارة الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات متعددة.⁸⁶

ü زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، بسبب زيادة المنافسة مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الدول النامية، وذلك ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الخام ومن ثم على مستوى المعيشة.

ü رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسائل التي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتجها الدول النامية من الأعمال الأدبية والمؤلفات.

2- الآثار السلبية: ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

ü الأثر السلبي لحماية حقوق الملكية الفكرية على اقتصاديات الدول النامية بالنسبة لتحويل التكنولوجيا إليها، والاستفادة في هذا المجال ستكون للدول المتقدمة، كما أن حرية التجارة سيقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة.

ü اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ستساهم في حرمان الدول النامية من حقها في الحصول على التقنية المتطورة وسترفع تكلفة الحصول عليها.

⁸⁵ - ياسر زغبى، نفس المرجع، ص. 31.

⁸⁶ - غلاب نعيمة، زينات الدراجي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد 2002/04/30، عنابة، ص. 341.

ü الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، للدول النامية، وبالتالي التأثير سلبا على موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.

ü الصعوبة الشديدة على الدول النامية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات، التي تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر منها، كما أن نتائج جولة الأوروغواي قد قلصت من التفضيلات والمزايا التي سبق وأن أعطيت للدول النامية وخصوصا الدول منخفضة الدخل، ومن ثم تصبح الدول النامية في موقف تنافسي ضعيف في مجال التجارة الدولية، وذلك يؤثر سلبا على اقتصادياتها.⁸⁷

ü قد يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد في تكاليف الإنتاج.

ورغم ذلك فيمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من الجات ومنظمة التجارة العالمية إذا أحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد.

المطلب الرابع: سياسة التعامل مع السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

على الرغم من النجاح الذي حققته المنظمة العالمية للتجارة في مجالات كثيرة، إلا أن هناك العديد من المشاكل الدولية التي لا زالت عالقة، خاصة مشاكل الدول النامية وإمكانية إدماجها في النظام العالمي الجديد مع تحقيق قدر أكبر من المكاسب، وذلك يشكل مصدرا هاما من مصادر عدم الاستقرار في المستقبل.

كما أن المشكلة الأكثر خطورة التي يواجهها العالم اليوم، هي ظاهرة التكتل الإقليمي، فعلى الرغم من كون هذا الاتجاه الإقليمي لتحرير التجارة يسعى إلى الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة إلا أنه يتضمن أيضا إمكانية التصادم بين التكتلات الضخمة المشكلة، واحتمالات قيامها بفرض قيود على بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

كما أنه من الممكن أن يتحقق نوع من التوازن بين تلك التكتلات، حيث تمتنع كل كتلة عن فرض أي قيود على الأخرى حتى تتجنب المعاملة بالمثل، وفي أي حال فإن موقف الدول النامية

في مثل هذه الظروف يعتبر صعبا للغاية، لأنها من ناحية لا تملك القدرات الاقتصادية التي تؤهلها للانضمام إلى هذه التكتلات الضخمة - فالعضوية فيها ليست مجانية- ومن ناحية أخرى فهي عاجزة عن الاتفاق فيما بينها على إقامة تكتلات خاصة بها تحميها من الآثار السلبية لهذه التكتلات، كما أن المكاسب المحققة من هذه الاتفاقات عموما تتحدد وفقا للوزن النسبي لأطراف الاتفاق.⁸⁸

والمنظمة العالمية للتجارة ما هي إلا جزء من النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة ويخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، ومن أجل مواجهة التحديات التي تفرضها الدول المتقدمة باسم المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال التكتلات الاقتصادية الضخمة، يجب على الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا تنمية تجارتها البينية وبناء وتنويع القواعد الإنتاجية لاقتصادياتها على أساس تكاملي، وتأمين نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية حتى تستمر عملية التنمية وفقا للمزايا النسبية التنافسية.⁸⁹

وينبغي أن تدرك الدول النامية أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، تكون نقطة انطلاق قوية نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق.

وما دامت المعطيات الدولية الجديدة تدفع بقوة نحو التكامل والاندماج المتزايد للشركات، كمطلب للمنافسة، وما دامت البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية لا تعيش معزولة عن العالم، بل هي معنية بما يجري على الساحة الاقتصادية العالمية، فإن الشركات العربية ستواجه أيضا إفرزات الوضع الاقتصادي الجديد، وهنا تبرز مسألة آثار المنافسة الأجنبية غير المتكافئة الناجمة عن تنفيذ ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية، المتعلقة بتحرير المبادلات⁹⁰. ولكي تواجه الشركات العربية هذه المنافسة لابد لها من تقليل نفقات الإنتاج وتحسين نوعية منتجاتها. وهذا يتحقق جزئيا بفضل اندماج الشركات العربية وكذلك اندماج الأسواق المالية والنقدية العربية، وعموما فإن التوظيف التكاملي للقدرات الصناعية والتجارية والزراعية والمالية والتقنية والبحثية العربية ينطوي

⁸⁸ - مولة عبد الله، التكامل الاقتصادي، الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد 279 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002)، ص. 26.

⁸⁹ - Michel Rainelli, **le commerce international** (Alger : Casbah, 1999), P. 53.

⁹⁰ - إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية (بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص. 119.

بلا شك على مزايا معتبرة، تأخذ في الحسبان المصالح الاستراتيجية للمجموعة العربية ككل في الدرجة الأولى من الاعتبار.⁹¹

ونستطيع القول أن المجموعة العربية تشكل نموذجا من الطراز الأول بالنسبة لإمكانيات التكامل الاقتصادي بشتى أشكاله، كما أن سجل العمل العربي المشترك حافل بالعديد من صيغ التعاون والتكامل خاصة في الحقل الاقتصادي، وقد ارتبط ذلك العمل بقيام جامعة الدول العربية في 1944 باعتبارها أول تنظيم قومي وإقليمي عربي، ثم تشكيل اللجنة الاقتصادية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945، مرورا إلى إنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام 1950 بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وانتهاء بإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957، ويبقى مشروع السوق العربية المشتركة - الذي اتخذ قرار إنشائها عام 1964 - متعثرا في التطبيق لأسباب عديدة أهمها تراخي الإرادة السياسية، ولكن هذه الإرادة التي تنشب بذرائع السيادة تتعرض اليوم في ظل منظمة التجارة العالمية وموثيقها إلى التآكل، فقد فتحت اتفاقيات الجات 1994 المجال أمام الدول الأطراف في إنشاء كتل إقليمي وأجازت في هذا الإطار اتخاذ إجراءات وسياسات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة جميع الأطراف المشاركة فيه دون أطراف الاتفاقية الآخرين.⁹²

وبذلك فإن التحديات التي تواجهها الدول النامية عموما عديدة ولا بد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل مثمر لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها في عالم تحكمه معادلات القوة ومنطقها، وتزايد التدويل المطرد للحياة الاقتصادية والاعتماد الدولي المتبادل ولجوء القوى الكبرى إلى التكتل لحماية مصالحها، أمام تيار العولمة الذي أصبح أشبه ما يكون بالرياح التي تجتاز الحدود والحوافز دون استئذان ولا تعترف به أبدا. ويفرض التكامل الاقتصادي نفسه بديلا حتميا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة كل هذه التحديات، وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية، وإنما لأن الانعزال لم يعد له ما يبرره بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى، فقدرة كل بلد على

⁹¹ - Philippe Rollet, *Spécialisation internationale et intégration européenne*, Bibliothèque d'Economie Internationale, 1 (Paris : Economica, 1987), P. 47.

⁹² - د - سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص. 74.

الاستفادة من المكاسب المحققة من تحرير التجارة العالمية تتوقف على قدرتها على استيعاب طبيعة المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، وعلى مرونة أنظمتها الاقتصادية واستعدادها الدائم للتكيف وامتصاص الصدمات بحيث ينعكس ذلك في القدرة على الإنتاج والقدرة على المنافسة وعلى الانخراط الفعال الإيجابي في حركة التطور العلمي والتقني، فهذه هي العناوين البارزة التي يجب أن تشكل محتوى علاقة أي بلد مع العالم الخارجي، يرغب في أن يحقق لنفسه نصيباً معقولاً من تلك المكاسب وفي أن يحتل المكانة التي تليق به في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

خاتمة الفصل:

تبين من خلال هذا الفصل أن قيام المنظمة العالمية للتجارة قد غير ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وقد أصبحت هذه المنظمة الإطار القانوني الوحيد الذي ينظم التجارة الدولية بعد الجات، وامتدت المجالات التي تسيروها ليس فقط إلى تجارة السلع إنما شملت تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات، بالإضافة إلى تطويرها لجهاز سنوية المنازعات.

ويمكننا القول أن النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف سيشهد تفاوضا شاقا حول توجهاته المستقبلية، والدول النامية أمامها طريق كفاح طويل تحتاج فيه إلى جمع كل ما لديها من قدرات والبحث في كل آليات التقرب فيما بينها، لتدخل المفاوضات القادمة وهي أكثر تناسقا واتحادا في الفكر وتعظيم عوائدها ومكاسبها، باستغلال التناقضات في مواقف الدول المتقدمة، أين يزال البحث قائما ومستمرًا للوصول إلى نظام تجاري عالمي أكثر وضوحا وعدالة من خلال منظمة التجارة العالمية وآلياتها من جهة، ومن خلال التكتلات الإقليمية الجديدة بصورها المختلفة من جهة أخرى، مما أثار المخاوف حول مستقبل العلاقة بين هذين الإطارين، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، وهذا ما سيتضمنه الفصل اللاحق.

K

الفصل الثالث

مستقبل التكتلات الإقليمية في إطار العولمة

K

إن التكهن بالمستقبل وكيف ستتغير الأمور، وما سينتهي إليه وضع ما، أمر لا يزال بعيدا عن مدارك الإنسان، لأنه يفتقر إلى اليقين، لكن من خلال ما يسمى بالاستشراف،⁹³ أصبح بإمكاننا التوصل إلى بعض النتائج من خلال تحليل الظاهرة محل الدراسة، واحتواء كافة جوانبها، وذلك بدراسة الماضي والحاضر بصفة عملية، والقدرة على تحليل الأوضاع والتحديات المحيطة بهذه الظاهرة.⁹⁴

ومن التحديات التي تواجه عالم اليوم بكل تناقضاته، سرعة انتشار التكتلات الإقليمية عبر العالم، الموازية مع تنامي تيار العولمة وتشابه أهداف هذين التيارين في بعض الأوجه واختلافها في البعض الآخر. ولذلك نأتي في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على العلاقة بينهما لنتبين من الإجابة على الإشكالية المطروحة حول مدى التفاعل والتعايش أو التضاد بين هذين المتغيرين، فتأثير التكتلات الإقليمية على العلاقات متعددة الأطراف كأحد صور العولمة يخضع للعديد من الآراء، ولكن بصفة عامة هناك رأيان مختلفان: الرأي الأول وهو الرأي المعارض للتكتلات الإقليمية، حيث يرى أنصاره بأن التكتلات الإقليمية من خلال المزايا والأفضليات التي تقدمها للدول الأعضاء تتعارض مع ما تهدف إليه منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن التكتلات الإقليمية ستؤدي إلى تفتيت النظام التجاري العالمي، أما الرأي الثاني فهو الرأي المؤيد لقيام التكتلات الإقليمية، ويرى أنصاره بأنه هذه التكتلات ستساهم في تعزيز حركة التجارة العالمية من خلال تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وستتناول هذه الفكرة من خلال ثلاثة مباحث: الأول سندرس فيه مفهوم العولمة الاقتصادية، خصائصها، أنواعها وأثارها، وفي الثاني سنتطرق إلى دراسة العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف مع استعراض أهم الشروط والالتزامات التي تقع على التكتلات الإقليمية، أما في المبحث الأخير فسنعالج فكرة التفاعل بين الإقليمية والعالمية من خلال المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية والتحديات والمشاكل التي تطرحها، الموازية مع إنجازات منظمة التجارة العالمية.

1 - الاستشراف: هو تحديد النظر إلى الشيء من مكان عالي على شكل يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستبتيانه، واستشراف المستقبل هو عبارة عن اجتهاد علمي منظم ومقصود يرمي إلى وضع مجموعة من التنبؤات المشروطة، فكل تنبؤ له مجموعة من الشروط إذا حدثت تحقق التنبؤ، وإذا لم تحدث لم يتحقق.

لمزيد من التوضيح أنظر: حسين بوقارة، الاستشراف: مناهج وأدوات، محاضرة أقيمت لطلبة الماجستير معهد العلوم السياسية، جامعة باتنة، (1997)، ص. 3.

2 - طروب بحري، التكتلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية، معهد العلوم السياسية، 2002-2003، جامعة باتنة، ص. 137.

لات الاقتصادية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية، والمعلوماتية، وأصبح الفاعلون في السوق العالمي من تكتلات اقتصادية عملاقة ومنظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات كل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرصة ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق.

وكل هذه التغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ترجع إلى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وهي الظاهرة التي تتجسد أساسا في جانبها الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى.

ولذلك سيكون تركيزنا في هذا المبحث منصبا على العولمة الاقتصادية بخصائصها المختلفة، أنواعها وأثارها، ثم تأثير التكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها

تعتبر العولمة ظاهرة مركبة متعددة الأوجه ومتنوعة الجوانب يصعب حصرها في تعريف محدد، كما أنها تتسم بعدد من الخصائص الهامة التي تميزها عن غيرها من المفاهيم.

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية

إن العولمة أصبحت كلمة يرددها الأكاديميون ورجال السياسة والفكر ورجال الأعمال والإعلام ومختلف طبقات المجتمع، ولكن كل فئة تنظر إليها بنظرة مختلفة، حتى يجد المرء نفسه أمام سيل هائل من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على تعريف واحد شامل وجامع لهذا المصطلح، نظرا لتشعب المحتوى الفكري له، والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية ومعلوماتية.

وإذا أردنا أن نقرب من صياغة تعريف شامل للعولمة، لا بد من طرح أهم التعريفات الواردة لها.

1. يشير مصطلح العولمة **Globalization** إلى: " عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل

Interdependence بين الفاعلين **Actors** في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في

التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو وعملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية يتعاظم دورتها وبالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي".⁹⁵

ويركز هذا التعريف على أن العولمة عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه المشاركة في التجارة العالمية للوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليسوا فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل أيضاً الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتم حوالي 40 % من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعدية القوميات.

2. يرى صندوق النقد الدولي أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أرجاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم.

ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز أيضاً في تعريفه على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.

3. وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي سادت في التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة ولمدة أربعة عقود تلت الحرب العالمية الثانية تم التوسع بشكل رئيسي وفي النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي، من خلال اتفاق الدول على النظام الاقتصادي الدولي للتجارة والمدفوعات ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات وليس الدول هي

القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي المتبادل.⁹⁶ وبالتالي يتمثل المؤشر الرئيسي للعولمة في رأي هذه المنظمة في التوسيع السريع والنمو المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر والذي حقق معدلات نمو أسرع بكثير من معدلات النمو في التجارة الدولية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي.

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة، ولكنها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة.

وفي ضوء هذه التعريفات نلخص إلى أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

ثانياً: خصائص العولمة الاقتصادية

إن المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1 - سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

فأهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم كل ذلك في أقل وقت ممكن فالوقت أصبح أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، لأن العالم تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف تغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق، أين أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

⁹⁶ - د - إبراهيم توهامي، د - إسماعيل قبيرة، د - عبد الحميد دليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي (قسنطينة: دار الهدى للطباعة والنشر، 2004) ص.

2- ديناميكية مفهوم العولمة: لعل كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة تشير إلى خاصية أساسية وهي ديناميكية العولمة التي تتأكد يوماً بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حالياً وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه جميع الدول حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة والتي تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال، حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق التي طبقها دنغ اكساو بنغ (Deng Xiao Peng) ستمكن الصين أن تحتل في عام 2010 المرتبة الثانية في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.⁹⁷

وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها لإلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادية بل أن ديناميكية العولمة تتجسد أيضاً في نتائج قضايا التراع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظاً على مكاسبهم، واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها، وقد كشف عن ذلك الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكن بالمكسيك عام 2003.

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث تسقط العولمة حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعينه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة وبذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان.

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوة تتلخص في السعي لاكتساب الميزة التنافسية بدلا من الميزة النسبية، وبذلك لم تعد الموارد الطبيعية هي الركيزة الأساسية للقوة الاقتصادية، بل أصبحت الركيزة في ذلك امتلاك الميزة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي والتي تتمحور حول التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد والمتبادل.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة من أهمها:

⁹⁷ - أحمد عبد الرحمن، العولمة: مظاهرها ومسبباتها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، الكويت، 1998، ص. 23.

ü زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أم سلبية من بلد إلى أخرى في الاقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية أو إنكماشية مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الصناعية الأخرى والبلدان النامية، وكل هذا يسبب الارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي. ويكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك حين اتخذت الحكومة قراراً بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال وكان لذلك صدوّه في أسواق المال العالمية وكاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي.

وينطبق الأمر أيضاً على الأزمة الآسيوية عندما انتقلت من تايلاند إلى باقي النور الآسيوية في ماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها، وسرعان ما انتقلت إلى اليابان بل وأثرت في النهاية على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ü تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.

ü زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة.

4- ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المؤلف بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الوحيدة، كما أصبح من المؤلف أن يتجزأ إنتاج السلعة

الواحدة بين عدد من الدول بحيث تخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

وبالتالي أصبح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في العديد من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لهذه الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيميائية، ولعل تجربة النمر الأسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك.

5- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

ن إن الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، فهذه الشركات ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور رائدا في الثورة التكنولوجية التي جعلت الفن الإنتاجي فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، ويرجع ذلك إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات وبذلك فإن هذه المؤشرات وغيرها توضح الدور المتعاظم لهذه الشركات في ترسيخ مفهوم العولمة.

6- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له، لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم.

7- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة:⁹⁸

وهو أهم مظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي، حيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة للدخول في التكتلات الإقليمية والاتفاقات التجارية، لبناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي لتتطور فيما بعد حتى تكتمل ويتحقق التكامل والاندماج الاقتصادي بينها وهذا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية.

ويخلق هذا التحول العالمي وفق المنهج الإقليمي تخوفا لدى الكثير من الدول، كما يثير نقاط تساؤل حول مدى تعارض هذه الموجات من التحرير التجاري العالمي وفق هذا المنهج الإقليمي، مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، وهذا ما سنتعرض إليه لاحقا.

المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية وأثارها

تكشف التطورات المتلاحقة للعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها عن وجود نوعين رئيسيين من العولمة هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية وتختلف الآراء بين إيجابية وسلبية أثارها.

أولا: أنواع العولمة الاقتصادية

عند البحث بعمق في العولمة الاقتصادية نجدها تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتجسد بقوة في مجال الإنتاج في اتجاهين، يعبر الأول عن عولمة التجارة الدولية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية ويعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة، ويعبر الاتجاه الآخر عن تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات متسارعة أكثر من نمو التجارة العالمية. أما النطاق الثاني للعولمة الاقتصادية فهو العولمة المالية والتي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية.

1. عولمة الإنتاج:

إن عولمة الإنتاج قررت أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسيارة يتم تجميعها في أكثر من دولة والأجهزة الكهربائية يحدث لها نفس الشيء وكذلك الحاسبات الآلية.

⁹⁸ - د. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية، اللبنانية، 2005)، ص. 47.

ومن هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة وكذلك داخل الصناعة الواحدة.

وبذلك أصبحت قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وأصبح بإمكان الكثير من الدول النامية اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج، حيث أصبح على كل منها أن تحدد بشكل دقيق أجزاء المنتجات القابلة للتجارة الدولية التي يمكن أن يكون لها ميزة حالية أو مكتسبة مستقبلا لكي تنتجها بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية ومن ثم تبيعها بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن.

أ. الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية:

ويمكن إدراكه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ في عام 2003 أن قيمة التجارة الدولية وصلت إلى 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 8.6 % بالمقارنة لعام 2002، وبلغت التجارة الدولية في الخدمات في 2003 حوالي 1704 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 8.6 % مقارنة بعام 2002.⁹⁹

وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8.6 % عام 2003 بقيمة بلغت 8385 مليار دولار مقارنة مع 2002، بينما وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.7 % عام 200 مقارنة بعام 2002.

ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي بحوالي 2.4 مرة بينما زادت التجارة الدولية في الخدمات بنفس المعدل تقريبا أي بحوالي أكثر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أيضا وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الإنتاج.

وإلى جانب هذه المؤشرات يزداد تحرير التجارة العالمية بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية دورا رئيسيا في تعميق هذا الاتجاه.

ب. الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

في ظل النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي تتوزع بمقتضاه عملية إنتاج السلعة الواحدة على دول مختلفة، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تضع استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على اعتبار العالم كله سوقاً واحدة، حيث يتحدد دور كل جزء منه في العملية الإنتاجية وفقاً لخطط هذه الشركات وما تجده متوافراً في كل دولة من مزايا ومقومات مستخدمة في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة الدولية حيث كان معدل نموه يصل في المتوسط إلى 12 % حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، لكن بعد ذلك وبداية من عام 1996 فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 386 مليار دولار على مستوى العالم، بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة 1990-1995 يصل إلى 226 مليار دولار، ثم وصل عام 1997 إلى 478 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 24 % عن عام 1996 ثم بلغ عام 1998 حوالي 695 مليار دولار أي بنسبة زيادة وصلت إلى 45 % بينما وصل في عام 1999 إلى 1088 مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت 57 % ثم وصل إلى 1495 مليار دولار عام 2000 بنسبة زيادة بلغت 37 %.

وبمقارنة المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في منتصف التسعينات، نجده يتضاعف بحوالي 6.6 مرة، وهذا تطور هائل يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه في تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها وأثارها.

2. العولمة المالية:

وتعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال فأخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:

المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

وعلى الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من عولمة الإنتاج.

ومن جهة أخرى يعتبر تحرير حساب رأس المال جوهر عولمة الأسواق المالية حيث يتم إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزات المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم فإن قابلية حساب رأس المال للتحويل مرتبطة بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

ثانياً: آثار العولمة

إن مفهوم العولمة ليس مفهوماً محايداً، بل هو مفهوم مفعم بالإيديولوجية حيث يرى البعض أن العولمة كعملية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزيادة الرفاهية لدول العالم من خلال زيادة وتنويع التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والحرية الثقافية، فيما ينظر إليها كظاهرة سوف تدمر الثقافات والعادات الوطنية، كما ترسخ تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، مما قد يؤدي إلى تدمير البيئة نتيجة الاستغلال السيئ للموارد المتاحة وعليه سوف نتعرض بإيجاز للآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة.

الرأي الأول: والذي يرى أن العولمة سوف تؤدي إلى زيادة الرفاهية وإعطاء التنمية دفعة قوية وخاصة في الدول النامية من خلال:

ü زيادة الاعتماد المتبادل.

ü التبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدي إلى تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ü إن التقدم التكنولوجي المتلازم مع العولمة يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل والصفقات المالية، كما أن إزالة القيود على التجارة سوف تؤدي إلى زيادة فرص الإنتاج للدول التي تسعى لتصدير منتجاتها، ومنه زيادة معدلات الإنتاج والتصدير ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ü إن تدويل الخدمات وزيادة المطردة في التقدم التكنولوجي يساعدان الدول النامية على خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما أن التقدم التكنولوجي سيساعدها على تحقيق معدلات عالية من التنمية وخاصة في مجالات البنية الأساسية.

ü تساعد العولمة الدول النامية على تبني العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي، فالسياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود والتعريف الجمركية تؤدي إلى تمكين الصناعات من المنافسة، كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، والاستفادة من الوفورات النسبية، بالإضافة إلى سهولة انتقال التكنولوجيا، وعلى العكس فإن الدول التي تفرض القيود على التجارة تتدهور موازين مدفوعاتها وتتدنى معدلات النمو الاقتصادي لديها، كما أن سياسات الحماية فشلت في تخفيض البطالة في الدول المتقدمة والنامية.

الرأي الثاني: يرى أن للعولمة تأثيرها السلبية على التنمية في الدول النامية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

ü تؤدي العولمة إلى تقليص دور الدولة مما قد يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، اليابان، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك نظرا للدور الهام والفاعل الذي تلعبه الدولة والتدخل في الشؤون الاقتصادية وإعداد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية، وكذا التحكم في الاستيراد والاستثمارات الأجنبية.

ü إن تسارع فكرة العولمة يؤدي إلى تجاهل العديد من المصطلحات الهامة التي شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين ومتخذي القرار مثل: العالم الثالث، التقدم، حوار الشمال والجنوب، التنمية الاقتصادية، عليه فإن العالم المتقدم أصبح يتجاهل مشاكل دول العالم الثالث، كما أن عملية الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى استخدام السياسات التي تؤيد تحرير الأسواق المالية والنقدية والتي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تؤدي إلى خروج ودخول

الأموال على نطاق واسع وبالمليارات وفي لحظات سريعة جدا، ومن ثم فإن السلطات النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات وعليه فإن العالم يتحول إلى رهينة في قبضة حفنة من المضاربين.

ü من بين الأهداف التي تسعى العولمة إلى تحقيقها زيادة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن إجمالي رؤوس الأموال للدول النامية بلغ عام 1997 حوالي 243.8 مليار دولار مقارنة بـ 44.4 مليار دولار في عام 1990، أي أن هناك حوالي 549 % زيادة في رؤوس الأموال المتجهة إلى الدول النامية، مع العلم أن 79 % من هذه الأموال في عام 1997 ذهبت إلى الصين والمكسيك وأندونيسيا والأرجنتين والهند وتركيا، بينما حصلت دول شبه الصحراء الإفريقية ودول الشرق الأوسط على نسبة متدنية للغاية.

ونستخلص من هذا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العولمة كظاهرة كالقضاء على الفقر والتوسع العادل للمنافع على الدول، وبالمقابل هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية كالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإحداث الإصلاحات الهيكلية أما بالنسبة للدول العربية فهناك إجماع بين المفكرين الاقتصاديين، بأن تحقيق التكامل الاقتصادي والإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية سيمكنها من أخذ الوضع اللائق بها في الاقتصاد العالمي، في وقت اكتسبت فيه التكتلات الإقليمية فرصة أكبر للسيطرة على العالم، بسبب توسعها العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد هو الوسيلة الأمثل لإثبات البقاء، أين أصبحت الثورة التكنولوجية في ميدان المعلوماتية، الاتصال والنقل أهم معين لهذه التكتلات.¹⁰⁰ وقد أعلن ريناتو ريجوريو¹⁰¹ إن أي فرد يؤمن بإمكانية توقف مسار العولمة، يجب أن يفسر كيفية وإمكانية توقيف التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا ما يعادل بالضبط توقيف دوران الأرض.

وباعتبار كل ما سبق وللتخفيف من عمق الهوة بين الدول النامية والمتقدمة يجب أن تكون كل خطوة مرهونة بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، خاصة بعد تزايد عدد المنخرطين في منظمة التجارة العالمية وزيادة الترابط بين اقتصاديات الدول من خلال التكتلات

¹⁰⁰ - Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? " In: <http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc>.

الإقليمية التي اتخذت محاور مختلفة منها ما هو شمال - شمال (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) أو شمال- جنوب (منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية) أو جنوب - جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعات الاقتصادية الإفريقية).¹⁰²

المطلب الثالث: تأثير التكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن للتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها للاكتمال والتكوين آثاره متعددة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير، تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية. والمكاسب وشكل التكوين.

أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية، فلأزالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل الاقتصادي، حتى تزداد درجة تأثيرها، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى أن هناك تكتلات اقتصادية أخرى حلت وانسحب منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة إفريقيا، وبعضها تجمد العمل فيما مثل السوق العربية المشتركة.

يرتبط بذلك أن الدول النامية تحتاج إلى تكتلاتها الإقليمية المختلفة إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها فرادى.

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إسلامي، وتكتل اقتصادي في إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية مع التوسع في التكتلات الموجودة، ويفضل أن يضم هذه التكتلات الاقتصادية تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عموماً، ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهّد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول، وأوضاع كل دولة على حدى، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكتل الاقتصادي، وتضع استراتيجية للتعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بالمشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول.

ن لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها، يعني وجود اتجاه قوي

نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد المغلق عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه يضمن انتعاش التجارة البينية وازدهار عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

ن إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، رغم ما سيكون بينها من درجة

معينة من الصراع والمنافسة، إلا أن أغلب التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين،

وبالتالي فقد يحدث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق

العالم.

كما أن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملاً ودافعاً ملحاً لاستمرار وزيادة الاعتماد

المتبادل فيما بينها وهو ما سيؤثر سلباً على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

ن سيؤدي نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها العالمي في النظام الاقتصادي العالمي.¹⁰³

ن يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل وسيؤدي ذلك لمزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

وبالتالي فإن الاتجاه المتزايد نحو تكوين الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق التكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل، ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

المبحث الثاني : الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية

من المصادفات المثيرة أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمرجع من حالة الركود وازدياد الحمائية مع انتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ، وإخضاع النظام الاقتصادي لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام.

فقد مثلت الترتيبات التجارية الإقليمية شفا خلافا في أعمال مؤتمر هافانا لعام 1947، واستمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، السابق على إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، وازدادت المخاوف مؤخرا بعد إنشائها، من الأثر السلبي المحتمل للترتيبات الإقليمية على الإطار المتعدد الأطراف الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة ومضنية، بسبب تزايد عدد الترتيبات الإقليمية واتساع نطاقها، فقد بلغ عددها أكثر من 200 اتفاقية أبلغت إلى منظمة التجارة العالمية، ويتوقع أن يصل عددها إلى 400 اتفاقية في 2010.¹⁰⁴

وتكمن القضية الأساسية المتعلقة بالتكتلات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمة القواعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقيات المنظمة بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى آثار جولة الأوروغواي على التكامل الإقليمي و العلاقة بين الإطارين ثم القواعد والشروط التي تحكم هذه التكتلات في إطار منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول : آثار جولة أوروغواي على التكامل الإقليمي

لقد تضمنت اتفاقيات الجات أحكاما تلزم الأطراف المتعاقدة بالإخطار بكافة الاتفاقيات التجارية التي تنضم إليها بموجب أحكام المادة 24 من الجات التي تحدد الشروط التي يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى اتحادات جمركية أو اتفاقيات للتجارة الحرة، أضيفت إليها أحكام مكملة أطلق عليها شرط التمكين الذي نص عليه القرار الصادر في جولة طوكيو 1979، لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية. ولقد أضيفت مؤخرا لهاتين المادتين مادة جديدة

¹⁰⁴ - Richard Pomfret, **Regional perspectives on international economic law** 17/1/2007. In : <http://www.org/english/news-e/achive-e/rta-avc-e-htm>.

هي المادة الخامسة لاتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي، والتي تضمنت تكرار متطلبات المادة 24 ولكن بالنسبة لتجارة الخدمات.¹⁰⁵

ولكي تتضح الصورة، نجد لزاما علينا أن نستعرض بإيجاز الأحكام التي تضمنتها هذه النصوص القانونية الثلاثة :
ü تقر المادة 24 من الجات أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الأعضاء وليس وضع القيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل وتمنع أحكام المادة أن تصبح الرسوم واللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في التكتل الإقليمي، بينما يكون من الضروري إزالة مثل هذه الرسوم والقيود على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل.

ü بالنسبة لحكم التمكين، فلقد كان أقل صرامة فيما يتعلق بمدى التحرير، حيث يقضي بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولا تضع قيودا أو صعوبات أمام تجارة الآخرين، ولا بد من الإخطار عند تقديمها وتعديلها أو سحبها، ولكن في هذه الحالة تكون لجنة التجارة والتنمية هي المسؤولة عن متابعة هذه الاتفاقيات.

ü وبالنسبة لاتفاقية التجارة في الخدمات تقضي المادة الخامسة أن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تغطية قطاعية ملموسة، وتؤدي إلى إلغاء الإجراءات التمييزية القائمة.

أما نتائج جولة أوروغواي لمفاوضات تحرير التجارة في إطار الجات، فقد تضمنت ضمن وثائقها القانونية الواردة بالوثيقة الختامية للجولة، مذكرة تفاهم حول تفسير أحكام المادة 24 توضح التزامات الأعضاء بالنسبة للإخطار والشفافية والأحكام المتعلقة بتوفير المعلومات، دون أن تغير في الخصائص الأساسية لقواعد ومعايير الجات، بل تضع تعريفا أكثر دقة للمتعلم منها بالترتيبات الإقليمية.

ü ولقد نصت المذكرة على ألا تستمر الترتيبات الانتقائية لأكثر من عشر سنوات، وعلى العضو أن يقدم شرحا كاملا للمجلس في حالة تجاوز السنوات العشر قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفضيلية الإقليمية، والبدء في تعميمها على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أعضاء التكتل، عملا بمبدأ الدولة الأول بالرعاية وأحكام عدم التمييز.

ü تضع مذكرة التفاهم الخاصة بالترتيبات الإقليمية أحكاما خاصة بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، كما تثير التساؤلات حول التكتلات التي تتم بين دول نامية وأخرى

متقدمة ، ومدى التزام الدول النامية بتقديم معاملة بالمثل كاملة في مدة عشر سنوات حتى في حالات الفروق الكبيرة في مستويات التنمية.

ü وتشير المذكرة ضمنا إلى أن التغطية الكاملة والفترة الزمنية القصيرة لجدول التنازلات الجمركية للدول الأعضاء في التكتل ستخلق منافسة في إطار التجمع مما يساهم في تقليص الآثار السلبية التي قد يخلفها التكتل، وتوضح الديباجة أنه في إطار تشكيل أو توسيع مثل هذه التكتلات، يصبح لزاما على الأطراف تجنب خلق آثار سلبية على تجارة الآخرين، بينما يستمر شرط التمكين في توفير معاملة تفضيلية في حالة التكامل بين الدول النامية.¹⁰⁶ وهناك معايير مقابلة تم تضمينها في اتفاقية الخدمات وفقا لأحكام المادة الخامسة، فلا بد أن تتضمن الاتفاقيات المحررة للتجارة في الخدمات تغطية قطاعية ملموسة تشمل كل أنماط الاستيراد، وتزيل كافة أوجه التمييز بين الشركاء، وضرورة أن تؤدي الاتفاقيات الإقليمية إلى تسهيل التجارة في الخدمات بين الشركاء، وألا ترفع مستوى القيود أمام غير الأعضاء في القطاعات المعنية مقارنة بالمستوى السائد قبل الاتفاقية وتتيح للأعضاء إجراء تكامل تام لأسواق العمالة، بشرط أن تعفي هذه الاتفاقيات مواطني أعضائها من متطلبات الإقامة وتصاريح العمل .

ü ومن جهة أخرى، عززت جولة الأوروغواي من إجراءات زيادة الشفافية لهذه الاتفاقيات مثل الأخطارات والتقارير المنتظمة والمراجعات الدورية، وكذلك تحسين إجراءات التشاور والتفاوض حول التعويضات والتعامل مع الترتيبات التي لم تتناولها المادة 24 بشكل كامل، خاصة تطبيق أحكام المنظمة الخاصة بتسوية المنازعات في أي خلافات تنتج عن تطبيق أحكام المادة 24 فيما يتعلق بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، بحيث تخضع كافة التكتلات للمراجعة الدورية وفقا لأحكام مذكرة التفاهم .

وقد أدى تزايد عدد التكتلات الإقليمية، وتشعب العلاقات بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وتضخم العبء الملقى على كاهل المنظمة للتعامل معها، إلى إصدار مجلس المنظمة – كما أشرنا سابقا – قرارا في 6 فيفري 1996 بإنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية، التي تتضمن دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة، والنظر في الآثار المتكررة لكل من التكتلات

الإقليمية والمبادرات التي تهدف إلى مزيد من تحرير التجارة في الإطار المتعدد والعلاقة بينهما، ومدى توافق أحكام هذه الاتفاقيات مع أحكام الإطار المتعدد .

ورغم التطور الكبير الذي أدخلته أحكام جولة أوروغواي على تناول المنظمة للتكتلات التجارية الإقليمية لا تزال هناك بعض المشكلات التي ينبغي التعامل معها لرفع كفاءة منظمة التجارة العالمية في مواجهة تزايد النشاط التكاملي الإقليمي واتساع نطاقه، سواء الجغرافي أو الموضوعي .

ومن الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات التجارية الإقليمية، خاصة أن الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة و التغير والتطور الذين لا يعرفان توقفا. الأمر الذي يعني أن تناول المنظمة للتكتلات الإقليمية سيستمر أيضا في التطور بصورة ديناميكية تتوافق مع طبيعة التكتلات محل الدراسة، و إلى أن يتم حسم التسابق القائم بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، سواء باختفاء أحدهما واستمرار الآخر، أو باندماجهما بشكل أو آخر، ستظل منظمة التجارة العالمية تتناول التكتلات الإقليمية من منظور قانوني إجرائي، يبحث مدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع أحكام المنظمة، بهدف تحقيق أكبر قدر من التوافق بين الإطارين، يخدم في المقام الأول تحرير التجارة العالمية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية

ما من شك أن جولة الأوروغواي بآثارها المتشعبة واتفاقياتها التي مثلت صفقة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعا قويا للإطار المتعدد الأطراف واكسبته مزيدا من الفاعلية والمصدقية، ورغم أن هذه الجولة الأخيرة قد خففت إلى حد ما من مخاطر تحويل التجارة إلا أن ذلك لم يمنع التكتلات الاقتصادية الكبرى من الانتشار والتوسع وظهور العديد من المبادرات الإقليمية منذ 1994.

وقد تزامن النشاط الدولي في الاتجاه نحو الإقليمية كمرجع من حالة الركود وازدياد الحمائية التي سادت العالم مؤخرا، مع انتهاء مفاوضات جولة أوروغواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وما تشرف عليه من اتفاقيات.

وتقوم منظمة التجارة العالمية على أساس القواعد، أي أنها تضع القواعد المنفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجال السلع الصناعية، والزراعية،

والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير إجراءات الاستثمار، فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

وقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تؤدي إليه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد الدول خارج التكتل، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، في إطار نظام قانوني ملزم لكافة أعضائه، وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم في النهاية أهداف تحرير التجارة العالمية، وهو التنافس الذي مرده الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات إقليمية متوافقة، خاصة وأن معظم المشاريع التكاملية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار، والعلاقة بين التجارة والبيئة، وسياسات المنافسة، وأسواق العمل، وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية، والأهداف السياسية، وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العملية صعوبة التفاوض بشأنها في الإطار المتعدد.

وقد أدت هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة التجارية الدولية إلى اتساع التجمعات الإقليمية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وأصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات تغطي نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافاً استراتيجية وليست فقط تجارية.

كما أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، أصبحت بعض الترتيبات الإقليمية تهدف إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة¹⁰⁷ والخدمات الحيوية كالاتصالات، والنقل الجوي، والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير، والإغراق المتبادل وغيرها، وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدراً محدوداً وجزئياً من التحرير نظراً لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف.

وقد أثار أبعاد هذا التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية، وتشابك علاقتها بالإطار متعدد الأطراف- متمثلاً في منظمة التجارة العالمية- العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، وانتهت إلى رأيين أساسيين.

* الرأي الأول:

يرى أن التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والافضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الخارجية عن التكتل، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى.¹⁰⁸

* الرأي الثاني:

يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وبذلك فمن الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والترتيبات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتسم بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي، وبالأخص تحرير التجارة الذي يحتل أهمية كبرى في إرساء دعائم أي تكتل، لأنه الخطوة الأولى والأكيدة لتحقيق صفة التكامل.

المطلب الثالث: القواعد والمعايير التي تحكم التكتلات الإقليمية وشروط نجاحها

لكي نتمكن من ترجيح أحد الرأيين السابقين، أو التوصل إلى رأي ثالث علينا أن نستعرض القواعد والمعايير التي تحكم الترتيبات الإقليمية وشروط نجاحها لنتمكن من الوقوف على أبعاد العلاقة بين هذين الإطارين.

أولاً: قواعد ومعايير التكامل الاقتصادي

لكي تحقق التكتلات الاقتصادية الإقليمية الغرض الرئيسي منها، والذي يتلخص في تحقيق الرخاء الإقليمي ومن ثم العالمي ينبغي أن تتمتع بالخصائص التالية:

ü أن تكون ذات توجه عالمي، بمعنى ألا تتحول إلى قلاع تجارية حصينة تمنح المعاملة التفضيلية لأعضائها، وترفع مزيداً من الجدران والأسوار في وجه الدول الأخرى خارج الإقليم.

ü أن تساهم في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى - خاصة النامية- في الاعتبار، وكذلك العمل على دعم النظام متعدد الأطراف وصيانة ما تم تحقيقه من إنجازات في إطاره.

ü نظراً للتوسع المطرد في نطاق التكتلات الإقليمية لتغطي مجالات لم يتضمنها الإطار التعاقدى لمنظمة التجارة العالمية،¹⁰⁹ فلا بد من وضع معايير جديدة في إطار هذه الأخيرة لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الأطراف غير الأعضاء.

ü تصبح المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار التكتلات الإقليمية - خاصة في المجالات الجديدة- ذات تكلفة مرتفعة لغير الأعضاء، حتى لو لم يكن ذلك متعمداً، خاصة إذا لم يتم تخفيف القيود الخارجية، وإذا ما أدت الإجراءات الإقليمية إلى تحرير الاستثمار والخدمات وحرية انتقال العمالة بين الدول الأعضاء وبالتالي تقليص فرص الدول الأخرى في المنافسة العادلة.

ü يتوافق التوجه الخارجي للتكتلات الإقليمية من حيث المفهوم، مع التوجه الخارجي للسياسات الوطنية للدول منفردة، فالتكتلات الإقليمية تعتمد أساساً على اللوائح الداخلية أكثر منها على القواعد الدولية، ولعله من أهم ملامح التوجه الخارجي تحديد المدى الذي ستصل إليه هذه اللوائح على صعيد تخفيف القيود ضد غير الأعضاء، نتيجة إنشاء التكتل الإقليمي الذي يزيد تلقائياً من القدرة الاقتصادية لدول التجمع من خلال تزايد آثار الكفاءة المتعلقة بتكلفة الإنتاج، والآثار الديناميكية الأخرى للاستثمار في إطار إقليمي.

¹⁰⁹ - مثل السياسات النقدية والاقتصاد الكلي والنظم المالية وتناول سياسات الاستثمار بنطاق أوسع، وكذا سياسات المنافسة والعلاقة بين التجارة والبيئة ومعايير العمل وغيرها.

ü يجب أن تكون أحكام الاتفاقيات الإقليمية متوافقة بشكل لا يلغي الحقوق المكتسبة بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية، كما لا يجب ألا تحد من اللجوء لآلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة.

ü ضرورة ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها ومعاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحاً، لتفادي صعوبة فهمها من قبل الأطراف الخارجية التي لم تشارك في مفاوضاتها.

ثانياً: شروط نجاح التكتلات الإقليمية

تقوم التكتلات التي تم تشكيلها في الأطر الإقليمية المختلفة، وكذلك القواعد المنظمة لها في إطار منظمة التجارة العالمية، على فرضية أن هذه التكتلات دائمة، بمعنى استمرار نفس الظروف التي نشأ فيها التكتل، وتقدم أعضائه اقتصادياً في نفس الوقت وبنفس المعدل والأسلوب، وتتطلب نفس الفرضية على منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى، وهي فرضية غير موضوعية بالنظر للتباين الشديد بين مختلف الأعضاء، فضلاً عن التغير المستمر في الظروف.

وتتوقف شروط نجاح الإقليمية على مجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية التي تفرق بين حالات التكامل المختلفة على النحو التالي:

1. الظروف الاقتصادية:

تختلف اقتصاديات الدول الصناعية عن النامية في كون الأخيرة تتغير أحوالها الاقتصادية بسرعة وبصورة جذرية، خاصة متغيرات الاقتصاد الكلي كالتجارة ودور الدول في الاقتصاد، وكذلك على الصعيد النقدي من منظور كفاءة المؤسسات المالية ودور البورصة وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

وبالتالي يصبح من الضروري النظر في هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها وقدراتها على خلق التجارة، والخسارة المحتملة لها ولسائر العالم من جراء تحويل التجارة، وتجري مثل هذه الدراسة في ظل الهياكل الصناعية القائمة بعد إزالة أو تعديل القيود المفروضة على التجارة، ومن هذا المنطلق نجد أن المخاطر بالنسبة للدول التي تتغير هياكلها الصناعية والتجارة

بسرعة، أو التي لديها حاجة للتغيير في إطار احتياجات سياسات التنمية، تعتبر أكبر، وهناك منظورين لهذه المسألة:¹¹⁰

U منظور الأثر الساكن: والذي يركز على ما إذا كان الأثر الحالي للتكامل الإقليمي على الرخاء العالمي سلبيا أن إيجابيا.

U منظور الأثر الديناميكي: الذي يطرح تساؤلا عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحقق في مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة وتخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة والحماية التكتلية؟ وهو في الواقع ما نسعى للإجابة عليه في هذا البحث.

إن معيار خلق أو تحويل التجارة كنتيجة للتكتل يمثل إجابة جزئية على السؤال الأول، فهناك العديد من التكتلات العملاقة التي يتم إنشاؤها أنيا في مناطق مختلفة من العالم، وبالتالي فإن التحليل السليم لا بد أن يضع في اعتباره الاعتماد المتبادل بين هذه التكتلات بما في ذلك التفاعل الاستراتيجي بينها.

وبغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بتاريخ الإقليمية على الاقتصاد العالمي وهل هي سلبية أم إيجابية، هناك حقيقة أن الإقليمية جاءت لتبقى، وبالتالي يصبح التساؤل الموضوعي حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل أحجار العثرة إلى لبنات بناء، أي تحويل المشاكل والسلبيات المحتمل أن تفرزها التكتلات الإقليمية إلى عناصر إيجابية تتكامل مع الإطار المتعدد وتعزز تحرير التجارة العالمية.

ويكمن الهدف الرئيسي للدول النامية من التوجه الجديد نحو التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة ورفع كفاءة الإنتاج، في عنصرين أساسيين هما: جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو بتسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي في حالة التكامل بين دول نامية فقط.

2. الظروف السياسية: وتمثل عنصرا مهما من عناصر نجاح أو فشل التكتلات الإقليمية، حيث تفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار بين أطراف التكتل للتوصل إلى قبول مشترك، كما تفرض أيضا ضرورة توفر وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظم

التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال هذه السياسة وأطرها اللائحية.

وبذلك لابد من وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وأهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل، وإن كان هذا الأسلوب يتناقض مع أبعاد الشق الملزم في أحكام منظمة التجارة العالمية التي لم تصل وبعد إلى ضوابط قانونية لمعايير العمل، واقتصر اتفاق الاستثمار في إطارها على أحكام عامة، بينما تم التوصل لآلية متكاملة لتسوية المنازعات تعمل المنظمة على حل الأعضاء إلى اللجوء إليها حتى في حالة النزاعات على مستوى الترتيبات الإقليمية.

شروط تأسيس التكتلات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها

أصبحت التكتلات الإقليمية تشكل أهم فاعليات العلاقات الدولية ومحلا لاهتمام المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم إيراد مجموعة من التفسيرات والإيضاحات استنادا للمادة 24 من اتفاق الجات تناولت شروط مشروعية إنشاء التجمعات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها.

أولا: شروط تأسيس التكتلات الإقليمية

تتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة وهي أن التكتلات الإقليمية بصورها المختلفة ليست إلا روابط تفضيلية يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وبما أن الأفضليات محظور إقرارها بحكم المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأكثر رعية، فإن استثناء هذه التكتلات من حكم هذا المبدأ يجب أن يكون في إطار يحقق مصالح أساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى والتجارة الدولية في مجموعها، وبناء على ذلك تم وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول أعضاء التكتل الإقليمي بعضها في إطار النظام الداخلي للتكتل والبعض الآخر في الإطار الخارجي له.

1. الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمع: وتتضمن نوعين من الالتزامات¹¹¹

أ. الالتزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء: (المادة 8/24)

فالتجمع الإقليمي يهدف إلى حرية التجارة فيما بين الدول الأعضاء، ويقتضي ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى مغطيا للمبادلات الأساسية بين الدول الأعضاء،

فغير ذلك معناه اكتساب التكتل الإقليمي طابع الجزئية، أي اقتصره على بعض المنتجات أو بعض الاتحادات الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الشرط، فإن أجهزة جات 1947 كانت تعتمد في هذا الشأن معيارا نوعيا أكثر منه كميًا. فالصفة التمثيلية للمبادلات المحررة كانت أمرا لا بد منه باهتمامها على العديد من المنتجات، وتغطيتها للقطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادي للدول المعنية، لذلك فإن تطلب شرط إضافي لمعرفة هذه المسائل كان مطلوبًا، وهو وجود برنامج لتحقيق التكامل المطلوب.

ب. الالتزام بتقديم برنامج لتأسيس التكتل: (المادة 5/24)

اشترطت المادة 5/24 من الجات ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي برنامجا لمجلس التجارة في السلع يتضمن خطة تشتمل على عنصرين:

* **العنصر الأول:** خطوات التأسيس المتدرج للتكتل الإقليمي في إطار محدد وكاف للتعرف على مضمون تدابير إنشاء التكتل الإقليمي.

* **العنصر الثاني:** تحديد فترة معقولة للمدة التي سيتم بانتهائها إنجاز التكتل الإقليمي المعني.

وفي إطار التفسير الوارد في جات 1994 للمادة 24، حددت الفقرة 3 من هذا التفسير المدة، حيث نصت على أنه يجب ألا يتجاوز المدة الزمن المعقول المشار إليه في الفقرة 5 (ج) من المادة 24 فترة 10 سنوات إلا في حالات استثنائية، ولم يترك الخروج عن الحكم السابق بدون مراقبة، ففي الحالات التي تعتقد فيها الأطراف في اتفاقية مؤقتة أن فترة 10 سنوات غير كافية، يكون عليها أن تقدم إلى مجلس التجارة في السلع شرحا كاملا للأسباب التي تستدعي فترة أطول من ذلك.

2. **الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل:** وتتضمن ثلاثة أنواع من الالتزامات:

أ. **الالتزام بعدم التأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية:** (المادة 4/24)

U إذا كان الهدف من إنشاء التكتل الإقليمي هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، فإن ذلك لا بد أن يقترن بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى، فالتكتلات الإقليمية يجب ألا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى، وأن تعمل على خلق التجارة لا على تحويل المبادلات التجارية وتغيير مسار التجارة الدولية بدل تنميتها، لأن هذا يتنافى مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية من تحرير للتجارة وإلغاء القيود المعرقله لهذه المبادلات.

ب. **الالتزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى:** (المادة 5/24)

ويتحقق هذا الالتزام من خلال:

ü أن تكون الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية لكل دولة من الدول الأعضاء متماثلة في جوهرها (المادة 8/24 أ).

ü أن يتم وضع تعريفية مشتركة للتكتل من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة ومن أجل تجنب أي اختلاف أو صعوبات في تقدير هذه الرسوم، جاءت الفقرة الثانية من تفسير المادة 24 لتتص على أن تقييم التأثير العام الذي تحدثه الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة قبل وبعد تكوين التكتل بموجب الفقرة 5(أ) من المادة 24، يجب أن تستند فيما يتعلق بالرسوم والأعباء إلى تقرير شامل للمتوسط المرجح لفئات التعريفات والرسوم الجمركية المحصلة، ويستند هذا التقدير إلى إحصائيات الاستيراد في فترة نموذجية سابقة يقدمها التكتل، على أساس البند الجمركي بالقيم والكميات موزعة حسب البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتقوم الأمانة بحساب أسعار المتوسط المرجح لفئات التعريفية والرسوم الجمركية المحصلة وفقا للمنهجية المتبعة في تقدير العروض التعريفية في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتكون الرسوم والأعباء التي تؤخذ في الاعتبار، لهذا الغرض، هي أسعار الرسوم المطبقة.

ج- الالتزام بتدابير محددة عند زيادة سعر رسم مربوط (المادة 6/24):

وهذا التزام يسرى فقط على الاتحادات الجمركية، فعند تأسيسها قد تترتب زيادة سعر رسم مربوط وبمواجهة هذا الفرض جاءت الفقرة الرابعة من تفسير المادة 24 لتبني التدابير التي يجب اتخاذها في هذا الشأن:

ü على الدول التي تتأثر بزيادة سعر رسم مربوط تقديم طلب كتابي بذلك إلى أمانة منظمة التجارة العالمية من أجل إجراء المفاوضات (الفقرة الثانية من تفسير المادة 28).

ü يجب أن يكون مبدأ حسن النية هو الموجه للدول المتفاوضة في هذا الصدد وأن تؤخذ في الحسبان تخفيضات الرسوم أيضا، أي أنه لا يعتد فقط بالزيادة، بل يجب أن تؤخذ التخفيضات أيضا في التقدير.

ü عند عدم كفاية هذه التخفيضات لإعادة الوضع إلى ما كان عليه أو ما يطلق عليه المواءمة التعويضية اللازمة، فإنه على الاتحاد الجمركي تقديم تخفيضات أخرى.

ü عند عدم قبول العرض السابق، فإنه يجب استمرار المفاوضات على أساس ما جاء في المادة 28، وخلال فترة معقولة.

وللاتحاد الجمركي حرية تعديل التنازلات أو سحبها، وبالمقابل، فإن للدول الأعضاء المتأثرين عند ذلك حرية سحب تنازلات معادلة في جوهرها وفقا للمادة 28 ويلاحظ أنه إذ كان الاتحاد الجمركي يقدم مواءمات تعويضية للدول المتأثرة بتأسيسه، فإنه بالعكس ليس لهذه الأخيرة أن تقدم مثل تلك المواءمات التعويضية عند استفادتها من تخفيض الرسوم نتيجة لتكوين الاتحاد الجمركي، وهذه النتيجة التي تبدو غير منطقية تأتي في سياق أن إنشاء الاتحادات الجمركية مشروط بعدم زيادة العوائق أمام تجارة الآخرين، أما تخفيضها، فهو مرغوب فيه لأنه يسهل التجارة العالمية.

ثانيا: الرقابة على مدى تحقيق التكتلات الإقليمية¹¹²

يرتبط إعمال نص المادة 4 من جات 1994 بوجود نظام فعال للرقابة على مدى تحقق شروط تأسيس الاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة، وهذه الرقابة في ظل المادة 24 والتفسير الذي تم إقراره عام 1994 هي الأساس الذي إن توفر يبدأ مجلس التجارة في السلع بمباشرة اختصاصاته.

1. أساس الرقابة:

يكن أساس رقابة مجلس التجارة في السلع لمشروعية التكتلات الإقليمية في الإخطارات والتقارير التي يتلقاها من أعضاء هذه التكتلات.

أ. الإخطارات: وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:

ü الإخطارات عن تكوين التجمعات الإقليمية بموجب نص المادة 7/4 أ.

ü الإخطارات بالتغيرات الهامة في اتفاقيات التكتلات الإقليمية (الفقرة التاسعة من تفسير المادة

(24).

ب. التقارير: وتلزم التكتلات الإقليمية بتقديم تقرير دوري عن سير اتفاق الاتحاد إلى مجلس التجارة في السلع (الفقرة الحادية عشرة في تفسير المادة 24) فإذا توافرت المعلومات من خلال هذه الإخطارات وتلك التقارير، يصبح المجال مهيباً أمام مجلس التجارة في السلع لمباشرة مهامه.

2. مضمون الرقابة: لمجلس التجارة في السلع أن يباشر اختصاصات متعددة عند تأسيس التكتلات الإقليمية:

ü للمجلس أن يبحث بعد فحص الاخطارات المقدمة، كيفية تكوين التكتل الإقليمي والتقارير المقدمة، ويصدر ما يراه مناسباً من التوصيات إلى الأعضاء بشأن الإطار، الزمن المقترح والإجراءات المطلوبة لاستكمال إنشاء هذه التكتلات.

ü لمجلس التجارة في السلع أن يبحث طلب التعديلات الهامة في الخطة والجدول المرفقة باتفاق تأسيس التكتل الإقليمي، كما يتلزم مع اختصاصات مجلس التجارة في السلع دخول أعضاء التكتل الإقليمي في مشاورات وفقاً للمادة 28 مع الدول الأخرى غير الأعضاء، ونتيجة لفحص مجموعات العمل لمدى مشروعية التكتل الإقليمي في ضوء شروط المادة 24، فإن الباب يصبح مفتوحاً لإقرار تحلل من نص المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا التحلل والإعفاء من حكم هذه المادة يتم من خلال مقتضيات المادة 25، والتي يصدر القرار بشأنها من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (المادة 9/3أ من اتفاقية مراكش).

هذا إلى جانب المادة 24 ذاتها، وعند توفر شروط الحكم بمشروعية تأسيس التكتل الإقليمي، فالتحلل من شرط الدولة الأكثر رعاية يتم إما بطلب الإعفاء طبقاً للمادة 25 أو بتطبيق المادة 24. ونستخلص مما سبق أن أوضاع التكتلات الإقليمية طبقاً لنص المادة 24 من جات 1994 تثير تساؤلاً عن اتجاه التجارة العالمية في مواجهة هذه التكتلات، هل سيتم بالتشدد أم بالتساهل؟ في ضوء اتفاقيات 1947 والذي كان طابعه العام التساهل والمرونة، وهذا ما سنتناوله في المبحث الأخير حول الإقليمية في مواجهة التعددية في مجال تحرير التجارة العالمية.

المبحث الثالث: التفاعل بين الإقليمية والتعددية ومستقبلهما في مجال تحرير التجارة العالمية

لقد أدت التطورات المتلاحقة في مجال التكتلات الإقليمية، وتزايد عددها واتساع نطاقها إلى ضرورة الوقوف على مدى توافق العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، وهو ما يستدعي استعراض ما تم إنجازه في إطار هذه المنظمة وما قدمته للتعامل مع التكتلات الإقليمية، وكذا التطورات الطارئة على هذه الأخيرة، لنتمكن من الوقوف على طبيعة علاقة التفاعل بين هذين الإطارين، والأبعاد التي تحكم كل منهما، والجوانب المتعددة لهذه العلاقة لاستطلاع ما قد ينتج عنها من تجانس وتوافق، ومن توافق وتضاد، وما إذا كانت ستسفر عن قضاء أحدهما على الآخر، أو تكاملهما ليصل العالم في ختام هذا التفاعل إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة تضم كافة الدول.

المطلب الأول : إنجازات منظمة التجارة العالمية

لقد نجحت منظمة التجارة العالمية في عاميها الأول والثاني في استكمال إنشاء هيكلها التنظيمي وبدأت بالفعل في ممارسة مهامها وحققت إنجازات مهمة نذكر منها :

ü شروع الأعضاء في تنفيذ التزاماتهم بالإخطارات، وإزالة كافة العوائق غير الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية وفقا لأحكام الاتفاقيات وجدول التنازلات فضلا عن تحرير العديد من قطاعات الخدمات، وتطبيق أحكام الشفافية والمعاملة الوطنية في هذا القطاع .

ü التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق، وإجراءات الوقاية والاتفاقيات المنظمة للإجراءات المصاحبة للتجارة .

ü رغم كون التحرير المحقق في قطاع الزراعة تحريراً جزئياً، إلا أنه فاق في مده أي تحرير أسفرت عنه التكتلات الإقليمية، وينطبق ذلك على قطاعي الملابس والمنسوجات، وكليهما يعتبر من القطاعات الحساسة للدول المتقدمة وذات الأهمية التصديرية للدول النامية.

ü تشرف منظمة التجارة العالمية على نظام متكامل وحازم لتسوية المنازعات، يعد أكثر شمولاً من أية ترتيبات إقليمية في هذا الشأن، حيث يصدر النظام أحكاماً ملزمة، إلا أنها قابلة للاستئناف، ويطبق هذا النظام مبدأ الإجراءات العقابية التبادلية.

ü وافقت المنظمة على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية التي يتم الأخطار بها للوقوف على مدى توافق أحكامها مع أحكام الإطار المتعدد الأطراف، وفقاً لأحكام المادة 24 من اتفاقية الجات ومذكرتها التفسيرية، في إطار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي .

ü دعا المدير العام للمنظمة إلى النظر في الاقتراح الذي نادى به الأطراف المشاركة في المؤتمر التجاري الدولي الذي عقد عام 2003 بمدينة بريسيبين الأسترالية، وشارك فيه دول من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وعدد من المنظمات الدولية، ويدعو الاقتراح

أعضاء منظمة التجارة العالمية للالتزام بخلق منطقة تجارة حرة عالمية Global Free Trade Area بإزالة كافة العوائق التجارية بحلول عام 2020.

بعد هذا الاستعراض العام لما أنجزته منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها، ولكي يكتمل التقييم لابد أن نتناول أيضا الأبعاد المختلفة التي تحكم الإطار المتعدد الأطراف، وطبيعة هذه الأبعاد وتأثيرها على الناحية التطبيقية في عمل هذا الإطار الدولي، وتشمل هذه الأبعاد: بعد القانون الدولي، البعد الاقتصادي، البعد الفلسفي الأخلاقي، وبعد القانون المحلي.¹¹³

1. بعد القانون الدولي: وتمثل فلسفة التعددية الفكرة الأساسية والمنطق القانوني وراء التوصل لاتفاقيات عالمية، وقيام مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية لتضم الغالبية العظمى من مصادر التجارة في العالم .

وتدير هذه المنظمة عدة اتفاقيات تجارية، أهمها اتفاقية الجات التي تمثل الأساس الموضوعي لكافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولات المفاوضات الثمانية التي أجريت في إطارها، كما تقوم على عدة مبادئ قانونية تمثل الأساس القانوني لتحرير التجارة العالمية تدريجيا من قبضة القيود المختلف إذا تم تطبيقها بصرامة والتزام تام، ولكن - ولأسباب تتعلق بالتطبيق العملي - لم تلقى هذه المبادئ تنفيذا صارما خاصة في ظل وجود إستثناءات عديدة (كمنح معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً)، ورغم أن هذه الأخيرة تعتبر ضرورية ولها ما يبررها، إلا أنها لا تستخدم بالضرورة لتحقيق الأغراض المرسومة، فتحدد بالهدف الأساسي عن مساره.

ومن هذا المنطلق، وسعيا لتطوير أداء النظام التجاري متعدد الأطراف ومعالجة أوجه القصور فيه، نادى العديد من أنصار تحرير التجارة على أساس متعدد الأطراف، بضرورة التطبيق الفعال للمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية من كافة الأطراف المتعاقدة لضمان تخفيض حقيقي للتعريفات والقيود الأخرى على التجارة وإزالة المعاملة التمييزية، وكل هذا بمعايير متساوية عبر العالم، حتى يتمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق استقلالية ملموسة عن قيود التشريع الوطني واللوائح الداخلية، فالتعددية وسيلة لجعل الاقتصاد العالمي أقل تقييدا، أو جعل الاقتصاديات الوطنية للأطراف المتعاقدة أكثر انفتاحا أمام بعضها البعض.

2. البعد الاقتصادي :

يعتبر مصطلح التجارة الحرة بمثابة البعد الاقتصادي للإطار المتعدد الأطراف, ومن هنا فإن الموارد المتاحة عالميا سيتم تخصيصها بشكل أكثر كفاءة إذا ما تمت إدارتها بفعل قوى السوق فقط, وبالتالي إذا لم يتأثر إنتاج أي بلد باللوائح الحكومية أو بضغوط أصحاب المصالح التي تعمل على تشويه المنافسة, فإن المنتجين غير الأكفاء سيتم طردهم خارج السوق, ويبقى المنتجون الأكفاء فقط وفقا لتصور اليد الخفية التي تكلم عنها الاقتصادي آدم سميث.¹¹⁴

فالتخصيص الأمثل للموارد يتطلب وجود منافسة مثالية أو على الأقل قابلة للتطبيق وفاعلة, تأخذ بعين الاعتبار أن السوق مثله مثل المجتمع, هو عبارة عن نظام شديد التعقيد والتداخل يصعب التأثير فيه عن طريق اللوائح, كما أن محاولة تغيير هذا النظام هو أمر غير فعال. فتغيير أحد العناصر سينجر عنه تغيير عناصر أخرى بالتبعية لم تكن بالضرورة مستهدفة بالتغيير, لذلك فإن البديل عن كل هذا هو أن تتوافق المصالح الفردية للدول بصورة تجعل تحرير التجارة بمثابة الخيار الأمثل من الناحية العملية, ويعتبر هذا البديل أو المسار هو المسؤول مسؤولية مباشرة عند ظهور وازدهار الإطار الإقليمي, لأن مثل هذا الهدف يسهل تحقيقه على نطاق مجموعة محدودة من الدول أكثر منه على نطاق دولي .

وقد خضعت مسألة حرية التجارة لمداولات ومناقشات عديدة, وتم رفضها من طرف أنصار التجارة العادلة, التي تتيح قدرا أكبر من تكافؤ الفرص والمشاركة في المكاسب والمخاطر وفق تنظيم إجرائي مقبول, وهو تصور يصعب تحقيقه في حالة التوصل لنظام تجاري حر تماما وفقا لمطالب أنصار حرية التجارة .

ومن خلال تقييمنا للبعدين القانوني والاقتصادي لمنظمة التجارة العالمية, نجد أن الإطار القانوني يهدف إلى التخلص من اللوائح الحكومية مع وجود إستثناءات تسمح بقدر من الحماية, بينما الإطار الاقتصادي يقوم على فرضية حرية التجارة, رغم أن هذه الأخيرة لا تعني بالضرورة تجارة عادلة, مما يضع الأساس الاقتصادي للتعددية ممثلا في منظمة التجارة العالمية محل تساؤل وتقييم .

3. البعد الفلسفي الأخلاقي: و يمثل مفهوم " القرية الكونية الصغيرة " الأساس الفلسفي وراء تحرير التجارة العالمية وخلق ممارستها من المعاملة التمييزية, فالحماية التجارية هي في الواقع خرق

¹¹⁴ - تصور آدم سميث أن هناك يد خفية تنظم النشاط الاقتصادي, وأن هذه اليد تتمثل في تفاعلات قوى السوق من قوانين العرض والطلب والعناصر الأخرى المؤثرة في حركة التجارة.

لحقوق الإنسان، لأنها تؤدي إلى عدم توفر بعض السلع و ارتفاع أسعار البعض الآخر، وبذلك فإن احترام حقوق الإنسان -على الصعيد التجاري- معناه عدم تطبيق سياسات حمائية، ويمكننا وصف هذا المفهوم بكونه البعد الأخلاقي لحرية التجارة .

4 - بعد القانون المحلي: وفقا لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وطبيعتها الملزمة للأطراف المتعاقدة، فإنه يحق للدول تحديد كيفية تطبيق هذه الأحكام وفقا لما يقضي به دستورها الوطني، لكن لا يحق لها اختيار التطبيق من عدمه بمقتضى الدستور، معنى ذلك تحديد نطاق التطبيق أو الأحكام التي يتم تطبيقها، أو الأطراف التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية دون غيرها.

وبذلك يتأثر تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة بالدستور الوطني كما تتأثر القوانين الوطنية أيضا بهذه الأحكام، وهو ما يطلق عليه " عملية موازنة التشريعات الوطنية " حيث تلزم كافة اتفاقيات جولة الأوروغواي الدول أعضاء المنظمة بتعديل تشريعاتها الوطنية، وفقا لأطر زمنية محددة، لتتوافق في نهاية عملية الموازنة مع أحكام هذه الاتفاقيات، فلا يجوز لدولة أن تتصل من التزاماتها بدعوى تطبيق القانون المحلي، بل يصبح لزاما عليها تعديل هذا القانون لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية .

المطلب الثاني : التطورات الطارئة على الترتيبات الإقليمية

بعد أن تطرقنا إلى الإنجازات التي تحققت في الإطار الدولي، والأبعاد المختلفة التي تحكم توجهاته، سنتناول بشكل عام ما تحقق على صعيد التكامل الإقليمي. والأبعاد التي تحكم هذا الإطار أيضا .

U أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيدا و تشابكا، سواء من حيث الهياكل أو النطاق الجغرافي، كما ظهرت شبكة العلاقات التوسعية عبر الإقليمية¹¹⁵ لتصعيد التعاون الإقليمي. حيث تنشئ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه،¹¹⁶ كما أنها لم تعد تقتصر على القارة فقط، بل تمتد إلى الاستثمار الذي يحتل أولوية في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة، باعتباره القوة الدافعة للتجارة والمسببة في تنميتها، بالإضافة إلى مجالات جديدة أخرى.

¹¹⁵ - Heiner Hanggi, Interregionalism : Empirical and theoretical perspectives In : <http://www.bluewin.ch/hanggi/2001/Pdf>.

¹¹⁶ - لقد أفرزت هذه العلاقات نوعا جديدا من التكتلات مثل الاتحاد الاقتصادي الباسيفيكي APEC والملتقى الآسيوي الأوروبي ASEM والقمة الأوروبية، الأمريكو-لاتينية 1999، وقمة أفريقيا أوربا 2000 والسوق الشرق آسيوية- الأمريكو-لاتينية EALAF في 2001 وغيرها.

ü تختلف أنماط المشروعات التكاملية المطروحة، فبينما يقوم التكتل الأوروبي على أساس الدخول في مفاوضات مباشرة حول موضوعات محددة وفقا لجدول زمني متفق عليه بين الأعضاء مما يوحي بتحولها إلى قلعة تجارية تحرر التجارة بين أعضاءها.¹¹⁷ بينما تطبق إجراءات حمائية صارمة ضد الدول غير الأعضاء في التكتل، وتتبع الدول أعضاء APEC¹¹⁸ نمطا مختلفا يقوم على أساس الالتزام الذاتي بالتحريم ويتم تعميم النتائج على سائر أعضاء التكتل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وعلى دول أخرى خارجة عنه، وهو ما يعرف بالإقليمية المفتوحة.

ü ما زال التردد يشوب تطلعات الاتحاد الأوروبي للتوسع باتجاه شرق أوروبا والمتوسط، فبرغم ما تم تحقيقه من اتفاقيات مع العديد من دولها، لم تصل مضلة برشلونة¹¹⁹ إلى وضع إطار ديناميكي تنفيذي يحقق الطموح الأكبر لمنطقة تجارة حرة تضم أوروبا و المتوسط ومعها شرق أوروبا.

ü أحرز تكتل نافتا تقدما ملموسا على صعيد تحرير التجارة والاستثمار، بل وامتد نطاقه ليغطي مختلف السياسات الوطنية بمختلف المعايير، بالإضافة لما تم الاتفاق عليه في ديسمبر 1994 بين NAFTA و34 دولة لاتينية حول إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكيتين في عام 2005 في إطار مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لنصف الكرة الغربي، بينما لم تسفر محاولات التقارب الحذر الأمريكية الأوروبية من خلال مبادرة عبر الأطلنطي عن التوصل إلى اتفاق تنفيذي حول مقترحات إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطي مع القارة الأوروبية، لكون العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتأثر بشكل كبير لأنها يمثلان أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، فتؤثر السياسات المطبقة في كل منهما على مصالح الآخر.

ü رغم التقدم الذي حققه زعماء APEC في وضع تصور للمستقبل والاتفاق على أهداف طموحة للتحرير الكامل للتجارة بحلول عام 2010 للدول الصناعية وعام 2020 للدول

¹¹⁷ - نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير بفضل سياساتها الموحدة التي طبقت أعلى مستويات الحماية، والتوجه المتزايد نحو الداخل القائم على فكرة القلعة التجارية الحصينة، التي تجسدت عمليات في عام 1992 من خلال معاهدة ماستريخت لتحقيق الاتحاد الأوروبي.

¹¹⁸ - تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي الباسيفيكي APEC عام 1989، وقد ضم التجمع في بدايته 12 من اقتصاديات آسيا والباسيفيكي فقط. ثم انضمت كل من الصين وتايوان في 1991، عقبتها المكسيك وبارابوا غينيا الجديدة في 1993 ثم شيلي في 1994. ليصل عدد أعضاء التجمع إلى 18 عضوا وهدفه لتنمية التكامل الاقتصادي في منطقة الباسيفيكي وضمان استدامة النمو الاقتصادي في دولها. أنظر: أسامة المجذوب: مرجع سابق، ص. 85.

¹¹⁹ - انعقد مؤتمر برشلونة في مدينة برشلونة الإسبانية خلال 27-28 نوفمبر 1995 على والهدف منه هو جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون الذي يضمن السلام والاستقرار والرفاهية. أنظر: Revue : Conférence euro-méditerranée de Barcelone. In : Méditerranée – Développement, n°9 Décembre 1995, P 14.

النامية من أعضائه، لا يزال هناك العديد من العراقيل التي تقف دون تحقيق ذلك، خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية.

U أما على صعيد التكتلات الأخرى شبه الإقليمية فلا تزال الجهود تبذل من أجل التوصل إلى تنفيذ مناطق التجارة الحرة دون قيود، لأن ذلك هو الهدف الأساسي لخططها وبرامجها المستقبلية.

وتعتبر مسألة الحكم على الاتجاه الجديد نحو الإقليمية بالغة الصعوبة، نظرا لاختلاف الأنماط المطبقة في هذا الإطار، أو لمستوى التطبيق والتنفيذ الذي حققته أغلب التكتلات القائمة، ولكن هناك عدة أبعاد لا بد من الرجوع إليها عند تقييم التوجه نحو الترتيبات التجارية الإقليمية، وهذه الأبعاد تتمثل في الآتي:¹²⁰

1. البعد القانوني:

يتمثل البعد القانوني للتكامل الإقليمي في مدى التشابه أو التعارض بين الأهداف التي تسعى التكتلات الإقليمية لتحقيقها ومدى تعارضها مع الاتفاقيات متعددة الأطراف. وذلك لأن التكتلات الإقليمية تعتمد إلى حد كبير على مدى التجاوب بين الدول لتحقيق الاندماج، حيث تهدف كلا من التكتلات الإقليمية و الاتفاقيات متعددة الأطراف إلى تحرير التجارة.

2. البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي في مدى مساهمة التكتلات الإقليمية في خلق وتحويل التجارة بين الدول الأعضاء، فإذا أدى التكامل بين الدول إلى خلق التجارة، فإنه بذلك يكون قد ساهم مساهمة إيجابية في دعم اقتصاديات الدول الأعضاء، والعكس أيضا صحيح فإن التكامل الإقليمي قد يؤدي إلى تحويل تجارة أحد أعضائه من شركاء أكفاء خارج الإقليم إلى شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم، ويعتبر هذا من الآثار السلبية للتكامل الإقليمي والتي تحد من فرص الرخاء سواء العالمي أو داخل الإقليم، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع الدولي، كما يؤدي إلى استغلال المزايا النسبية للدول الأعضاء، ويساعد على زيادة قوتهم التفاوضية.

3. البعد السياسي:

ويرجع هذا البعد إلى الوضع السياسي والجغرافي والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلا لا يرمي إنشاء الاتحاد الأوربي فقط إلى تحقيق أهداف اقتصادية، إنما يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف سياسية

ومالية ونقدية وفقا لما أسفرت عنه معاهدة " ماستريخت "، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية من اتفاقية النافتا، ويمكن القول أن البعد السياسي وراء التكامل يكمن في سعي الحكومات لضمان استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المنافع والمكاسب الاقتصادية المرجوة من التكتل، وكسب تأييد الرأي العام في حالة تحسين الأداء الاقتصادي وتناقص معدل البطالة وتزايد معدلات نمو التجارة وتعزيز التعاون الأمني، ومن ثم تحقيق الأمن القومي المشترك بمفهومه الشامل.

4. بعد القانون الدولي:

تسمح المادة (24) من الجات بترتيبات التكامل الإقليمي والإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية للدول خارج الإقليم، وتمثل هذه المادة استثناءا رئيسيا من أهم أحكام اتفاقية الجات، وكذلك الأساس القانوني الدولي للترتيبات التجارية الإقليمية وهناك ثلاثة أسباب وراء هذا الاستثناء.

السبب الأول:

إن الدول التي تطبق منطقة للتجارة الحرة يكون لديها من الخصائص المشتركة ما يجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادي، وبالتالي فإن القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع للوائح الداخلية، وليس لتلك التي يفرضها النظام العالمي.

السبب الثاني:

ينظر العالم للتكامل الإقليمي على أنه خطوة هامة في تحقيق الرخاء العالمي.

السبب الثالث:

الاعتقاد بأن التكتلات الإقليمية تسعى لتحقيق نفس الأهداف التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيقها.

المطلب الثالث: التكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف من حيث المزايا،

التحديات، والمشاكل

في سياق تقييمنا للتكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف نجد أن هناك عدة مزايا تتيحها هذه التكتلات، وبالمقابل عدة تحديات تطرحها ومشاكل تواجهها.

أولاً: المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية

على صعيد المزايا، نجد أن هذه التكتلات تمكن المجموعة المتحدة التي تتشابه مصالحها من السعي معا لتحقيق هذه المصالح، وبالتالي فهي تسمح بتقدم أكبر على صعيد تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثاً عن هذه الأهداف على أساس إقليمي.

ومن ناحية أخرى تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جديدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي لعدة أسباب، أهمها:

ü أن مشاركة عدد أصغر من الدول في العملية التفاوضية يجعل من السهل الوصول لتوافق الآراء حول هذه القضايا خاصة عندما لا يتم التوصل لأرضية مشتركة في المفاوضات السابقة في الإطار المتعدد الأطراف، أين يفضل التركيز على مجموعة محدودة، تعطي الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة، مما يتيح للمفاوضات متعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمي.

ü بإمكان الإقليمية أيضا كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول المنفردة التي تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون في مجال محدد، حيث يصبح في الإمكان تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل التكتلات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقا واحدة.

ثانياً: التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية

إن التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية تكمن في أنها قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تمييز جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي، كما أن مثل هذه التكتلات قد لا تقدم حلولا نهائية للقضايا العالمية، وربما تتسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا.

وفي هذا الإطار يرى مؤيدو الإطار المتعدد أنه من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية إلا إذا أدت إلى تحقيق الرخاء العام، سواء للأفراد أو الدول، عن طريق إزالة القيود التجارية، وبالتالي يمكن تبرير قيام هذه التكتلات إذا ما أدت إلى خلق المزيد من التجارة لا تحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد غير الأعضاء .

ومن هذا المنطلق، فإن هذه التكتلات يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة، أولها: ألا تقتصر فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص، بل

يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد في إطار منظمة التجارة العالمية، كما يجب أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضد التجارة، وكذا السماح بانضمام الدول الأخرى في المنطقة أو في الإقليم، وأخيرا أن تكون لديها القدرة على الاستمرار في التطور، وهناك أربعة عناصر أساسية¹²¹ تقييم آثار الترتيبات الإقليمية على التجارة الدولية، الحرية الفردية، الآثار التجارية، النظم اللائحية، المناخ السياسي.

1. الحرية الفردية:

هناك اعتقاد سائد بأن تحرير التجارة هو إزالة القيود عن حرية مواطني الدولة في التخلص من ممتلكاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، والدخول في تبادل طوعي للسلع مع الآخرين. ويترجم هذا المفهوم إلى ضرورة تبادل منح التنازلات التجارية أثناء التفاوض مع دولة أخرى. ويرى أنصار حرية السوق في إطار إقليمي أن هذه الحرية يجب أن تكون الشرط الطبيعي للتجارة.

2. الآثار التجارية:

يمكن القول أن التجارة الحرة تحسن الأحوال العامة لكافة الدول من خلال إتاحة الفرصة لخلق الثراء، ولكن تحت ظروف معينة فإن فتح الأسواق قد يؤدي فقط إلى تحويل التجارة، وهنا يظهر التهديد بتثويته التجارة وبالتالي عندما تنضم دولة ما إلى كتل إقليمي، فإنها تخاطر باكتساب حرية اقتصادية قصيرة الأمد بينما تعوق فرص المكاسب المستقبلية، إلا أن ذلك لا يعتبر سببا كافيا لعدم انضمامها إلى التكتل.

3. النظام اللاتحي:

ويعد دور اللوائح أكثر أهمية في الحكم على الحكمة من التكتلات الإقليمية أكثر من الآثار التجارية، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الصناعية الغربية حاليا، ويرجع ذلك أساسا إلى كون التناقضات الناتجة عن سياسات الدولة - بما فيها الضرائب المرافعة واللوائح الحكومية الصارمة وتوجيه الحكومة للاقتصاد - قد أفرزت مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة العلاج عن طريق تلك السياسة.

ويظهر هذا الوضع بوضوح في غرب أوروبا، فالبطالة هناك ضعف البطالة في أمريكا وبصفة مزمنة، ويتميز خلق الوظائف - خاصة في القطاع الخاص - بالتباطؤ الشديد، إن لم يكن منعما تماما، في حين نجد الصناعات المتطورة تتواجد بكثافة أكبر في أمريكا واليابان اللتين تعانيان أيضا من مشكلات اقتصادية هيكلية، إلا أنها أقل مما هو في أوروبا، حيث يقدر العبء الإداري الفيدرالي الأمريكي بحوالي 688 مليون دولار سنويا، وهو ما يتجاوز إجمالي الصادرات الأمريكية السنوية من السلع المصنعة.

ورغبة من هذه الدول الكبرى من تفادي تطبيق برامج مكلفة للإصلاح الاقتصادي، فإنها تسعى لتصدير سياساتها الاقتصادية الفاشلة إلى المنافسين الجدد من خلال الترتيبات الإقليمية. كما أن الصراع الدائر داخل الاتحاد الأوروبي حاليا هو أساسا صراع حول هذه السياسات والسياسة الزراعية المشتركة لأوروبا هي واحدة من أكثر السياسات المكلفة والمشوهة للتجارة، وهي جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوروبي، وتستهلك حوالي ثلاثة أرباع ميزانيته. وبالتالي فإن أي دولة تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، قد لا تتعرض لمخاطر تحويل التجارة، بقدر ما ستجد من مخاطر وسلبات في اللوائح التنظيمية التي قد تجد نفسها مضطرة للالتزام بها كشرط مسبق للعضوية، أو من منظور السياسات المستقبلية غير السليمة التي قد ترغم على قبولها.

وأوضح مثال على تصدير اللوائح السيئة، الاتفاقيات الجانبية لنافتا، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إرغام المكسيك لتقترب بلوائحها من المعايير الأمريكية للعمالة والبيئة، وبذلك فإن توسيع لنافتا قد يؤدي إلى تدمير المزيد من الحرية الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام إذا ما تم توسيع أحكام البيئة والعمالة.

4. المناخ السياسي:

تعتبر مشكلات السياسة المحلية أيضا عنصرا رئيسيا يوضع في الاعتبار عند تقييم الحكمة من التكتلات الإقليمية، ولقد شهدت العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية توافق آراء في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تجارة دولية أكثر حرية، ولكن في أواخر الثمانينات، حدث هناك تدهور خطير في المنطق السياسي للتجارة الحرة في ظل ظهور زعامات ذات شعبية واسعة تقود أعدادا هائلة من البشر، يدافعون عن السياسات الحمائية، ومن جهة أخرى برعت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة النمط المدار للتجارة Managed Trade، الذي تنامي مؤخرا ليتضمن اتفاقيات العقود الطوعية على الصادرات، والقيود الكمية على بعض الواردات (السيارات، الصلب)، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وتوحي هذه السياسات بأنه بدلا من السعي لتحقيق المزيد من فتح الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية أو التكتلات الإقليمية، فإن هناك اتجاها يفضل اللجوء إلى التدخل الحكومي الثقيل، وفقا لمقتضيات المصلحة الذاتية.

ونخلص مما سبق إلى أنه إذا كان بإمكان دولة ما الدخول في تكتل إقليمي بدون أعباء لائحية ثقيلة عليها، فعليها أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار متعدد الأطراف، لأن الاتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكل يتيح قوة مضادة لأنصار الحمائية، ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر في الإطار الدولي، خاصة في موضوعات هامة مثل سياسات الاستثمار، هذا وإن التكتلات الإقليمية لا تخلو من بعض المشاكل الفنية.

ثالثاً: المشاكل التي تثيرها الإقليمية¹²²

اكتسبت التكتلات الإقليمية شعبية كبيرة بعد حقبة الستينات، وتم خلق العديد منها، ولكننا نجد عدد من الاقتصاديين المرموقين مثل Anne krueger و Jagddish Bhagwati قد عارضوا هذه التكتلات باعتبار أنها لا تضمن تحسناً في الوضع العالمي بالإضافة إلى عدد من المشكلات الفنية، فقد أصبحت سياسات الاستثمار والمنافسة والسياسات اللائحية والقواعد حول الرشوة والفساد مؤخرًا تدرج ضمن المسائل التجارية، وفي ظل العالمية الجديدة أصبحت التجارة - وكذلك الاستثمار - تحدث نتيجة لقرارات الشركات الكبرى في إطار استراتيجية إنتاج دولية كاملة، ولم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول.

كما أن المنافسة في العديد من الصناعات قد أصبحت منافسة دولية، وبالتالي فالمؤسسات العالمية تنافس في منتجات عالمية في سوق عالمي، وفي ظل ذلك تؤثر اللوائح والقوانين الوطنية للمنافسة والرشوة في شروط المنافسة الدولية، مما جعلها تحظى باهتمام شريحة أكبر من المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة تكامل المنتجات ليست ظاهرة إقليمية، ولكنها تحدث في إطار عالمي، وبالتالي فإنه من الخطأ العمل على وقف التعاون على المستوى الإقليمي بين مجموعة مختارة من الدول، لأن ذلك قد يحمل معه مخاطر خلق منافسة بين التكتلات الإقليمية، وخطر خلق شريحة من المتمتعين بوضع متميز في إدارة الاقتصاد العالمي، وشريحة أخرى دائمة من غير المستفيدين بين الدول.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتم تناول هذه المسائل في الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف على حد سواء، والاعتراف بوجود حاجة لمستويات وسرعات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا

¹²² - Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: " The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements", The American Enterprise Institute, Washington, USA, 1995, p. 154.

التعاون، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في هذه المسائل هو خلق مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمي.

وفي إطار هذا الهدف، أوصى المؤتمر الوزاري السنوي لعام 1995 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تهدف المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية إلى ضمان فتح الاقتصاديات الوطنية أمام المنافسة الدولية.

المطلب الرابع: التفاعل بين الإقليمية والعالمية

لقد أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية إلى تشعب العلاقة بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وقد دفع ذلك بمجلس منظمة التجارة العالمية سنة 1996، إلى إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتي يتركز دورها في دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة وفحص الآثار المتكررة لهذه التكتلات والمبادرات الرامية إلى مزيد من التحرير للتجارة في الإطار المتعدد الأطراف والعلاقة بينهما، وكذا الدعوة إلى إنشاء تكتلات جديدة اقتداء بالنماذج الناجحة كالاتحاد الأوروبي.

ويرى كثير من المحللين أن التكتلات الإقليمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة قد ساعدت على عولمة الاقتصاد العالمي، في حين يرى صنف آخر عكس ذلك ومن هنا نرى أنه من الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي، وبالخصوص تحرير التجارة، الذي يعتبر الخطوة الأولى والأكيدة لإرساء دعائم أي تكتل.

كما أن النسخة الجديدة للمنظمة بعد جولة الأوروغواي قد خففت من مخاطر تحويل التجارة، وساعدت على ظهور وانتشار العديد من المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية، بل وتعدت إلى مبادرات عبر إقليمية. وأصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، وتجلى هدفها في تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة والخدمات الحيوية، ونستنتج من ذلك أن العولمة لم تأخذ موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات أوروغواي.¹²³

وقد أدت الترتيبات الإقليمية التي حققتها منظمة التجارة العالمية، إلى حدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول من مختلف المناطق في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وأيضاً في وسط وشرق أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات اقتصاد السوق الحر.

كما أدى هذا التطور والنجاح على الصعيد الوطني، إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل بتطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، بحثاً عن الأسواق والمكاسب المشتركة، والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها.

إن ارتباط مصالح التكتلات الإقليمية المعاصرة بمنظمة التجارة العالمية يدعو إلى التفكير ملياً فيما ستؤول إليه العلاقات بينهما، فتيارات التجارة والاستثمارات الدولية التي تشكل نواة النظام التجاري الدولي تتمركز بالدرجة الأولى في الدول الصناعية الكبرى، وهذه الأخيرة لا تنفصل في علاقاتها عن منظمة التجارة العالمية بأي حال من الأحوال، وهذا من المرجح أنه سيقود التكتلات الإقليمية إلى الانصهار في ظل منظمة التجارة العالمية لأن موجات التحرير العالمي للتجارة وفق المنهج الإقليمي من المتوقع استمرارها حتى عام 2020، وبعدها ستتصهر في بوتقة واحدة لتشكل اتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة.¹²⁴

ويخلق هذا التحول العالمي تخوفاً لدى الكثير من الدول التي لم تجد لنفسها دليلاً إقليمياً تقني أثره و البحث عن تكتلات إقليمية ذات نطاق أوسع تحتمي فيها بدلاً من بقائها خارج المنظومات الإقليمية، ولعل خير الأمثلة على ذلك ما نشاهده من سعي كثير من الدول - خاصة الصغيرة منها - إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " نافتا "، فقد شجعت الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نعمت بها المكسيك، الكثير من دول أمريكا الجنوبية للانضمام إليها تشكل منطقة التجارة الحرة للأمريكتين FTAA (Free Trade Area of the Americas)، كما أنه من المتوقع في حالة استمرار هذا التحول نحو اللحاق بركب التكتلات الإقليمية الأكبر اتساعاً أن تتفكك كثير من الترتيبات الإقليمية الصغيرة لصالح الكيانات الإقليمية الكبرى، إذ نجد هذا على وجه الخصوص في حالة الانقسام الداخلي الذي يشهده مجلس التعاون الخليجي بعد انضمام البحرين إلى منطقة الـ " NAFTA "، وتفكك عدد من الكيانات التجارية الإقليمية في القارة الإفريقية لصالح نظام الشراكة الأوروبية- الإفريقية في إطار معاهدة بروكسل عام 2000.

معنى هذا أن المنهج الإقليمي، ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، تحت راية المنظمة العالمية للتجارة لأن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة تجاه التكتلات الإقليمية، هو دور رائد يتجسد من خلال ارتباطها الوثيق بهذه التكتلات، ومختلف ترتيبات التجارة التفضيلية، وتبقى هذه المنظمة الحل الأمثل والطريق الأفضل، لمساعدة أي تكتل في التقدم وترسيخ مكانة دولية له ما لم يتم مخالفة قوانينها المسيطرة، خاصة وأن المنظمة في حاجة ماسة إلى زيادة تحرير التجارة، لكن هذا لن يتأتى أبداً إلا بتوفر القدرة التفاوضية، التي تتعاضد في إطار التكتلات الإقليمية، التي يعتبر أمر بقائها مسلمة لا يختلف عليها اثنان، لأن الخطوات التي مر بها كل تكتل في بنائه - خاصة القديمة منها كالاتحاد الأوروبي - لا يمكن أن تعود بها إلى نقطة الصفر لأي سبب من الأسباب، خصوصاً وأن كل المعطيات الدولية الحالية تشجع التوجهات الإقليمية، وتحت على بنائها في كل أنحاء العالم، ليجمع بينها التعاون الاقتصادي من جهة والصراع السياسي من جهة أخرى، لكنها حتماً ستنسحب لمتغيرات المرحلة القادمة،¹²⁵ فالتعاون الإقليمي يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي كخطوة هامة وضرورية للاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة عن اقتصاديات الحجم الكبير، وهذا ما يبرر توسيع عضوية التكتلات الإقليمية تدريجياً دون تقيدها، لأن العضوية المفتوحة، والتوسع المستمر للتكتل من خلال قبول أعضاء جدد من شأنه المساهمة في استكمال المشروع العالمي لإقامة منطقة تجارة حرة عالمية، وإحداث عملية التقارب لتحقيق تكتل واحد، حيث تخفض التعريفية الجمركية الخارجية المفروضة بين التكتلات المختلفة إلى أدنى مستوى لها، وبذلك يمهد الطريق للتحرير الكامل للتجارة الدولية.

ومن هنا نختلف مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء دولاً منفردة أو تكتلات أخرى.

بل ننفق مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

¹²⁵ - مغاوري شلي: صندوق النقد والبنك الدولي، تحميل الوجه القبيح، في :

خاتمة الفصل:

لعله من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية، تلك النتيجة التي تتلخص في أن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يولد آثارا للتجارة خارج الإقليم، فتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، فتزداد التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين العولمة والإقليمية.

ونستخلص مما سبق أن التعارض بين العولمة والإقليمية يمكن حله وجعل كل منهما سندا وعونا للآخر، إذا روعي في كل منهما الإنصاف في المعاملة وتحقيق المنفعة للجميع وعدم الاهتمام بالمصلحة الخاصة وحدها. ويمكن أن تكون الإقليمية إضافة كبيرة للعولمة ووسيلة لها إذا كانت مفتوحة، كما أن العولمة إذا كانت منصفة فستمكن الإقليمية من أداء الدور المنوط بها.

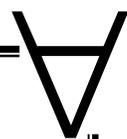
وكل ذلك يشير إلى إمكانية التكامل والتناسق بين العولمة والإقليمية في سبيل تدعيم الهدف النهائي ألا وهو تحرير التجارة العالمية.

ك



K

خاتمة



من واقع ما استعرضناه، نجد أن التطورات السياسية والاقتصادية المفترزة بعد الحرب العالمية الثانية، أسفرت عن تغيرات جذرية وجوهرية في ملامح النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهاته، وبرز أنماط جديدة للتكامل ذات طبيعة خاصة، من خلال تنامي النزعة الإقليمية، التي تجسدت في تكوين الترتيبات التجارية الإقليمية عبر مختلف مناطق العالم.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج ندرجها في النقاط التالية:

1. أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعليم عن طريق الخبرة وجهود البحث والتطوير، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

2. يبين لنا التطور المنهجي للنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، تحولا على مستويين، فمن الناحية النظرية تحول التكامل من النظرة الوظيفية الأصلية إلى الوظيفية الجديدة، ومن الناحية الواقعية لمسنا سرعة انتشار المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، بالإضافة إلى ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة، وقد اتسعت التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهر نظم تكاملية عبر إقليمية، تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة، وبذلك أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات، تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا استراتيجية وليس فقط تجارية.

1. أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة، والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية

بدأت تدرك الأهمية القصوى التي توفرها التكتلات، فأضحت تفكر في مسايرة العولمة الاقتصادية، والبحث بكل السبل للولوج في مسرح هذه التكتلات الإقليمية، مما يبرز أن مسار هذه الأخيرة سوف يتجه نحو التنامي مستقبلا.

2. أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية، خاصة مع تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل هذه التكتلات إطارا وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح مشتركة، كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال اتحاد مختلف القوى فيها، كما أن اعتماد هذه التكتلات على مبدأ التجارة الحرة جعلها تصبو إلى أفق أوسع، بعد أن حققت هذا الشرط بين الدول الأعضاء، وذلك باعتمادها على اتفاقيات التجارة التفضيلية في إطار منظمة التجارة العالمية.

3. يحتل الاتحاد الأوروبي ونافتا المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة، بل بالعكس، تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالآسيان ومركسور مثلا، نجاحا يعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى.

4. لقد أثارت أبعاد التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية، العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى غير المنتمية له، غير أنه من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية تلك النتيجة التي تتلخص في كون الاتجاه نحو تكوين المزيد من التكتلات الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولوفي نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، فزيادة الدخل داخل التكتل تسفر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية، وتصبح التكتلات الإقليمية عامل بناء ونقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية.

5. ضرورة تواءم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية، لأن إنشاء هذه التكتلات يخضع لقيود عديدة وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، للحد من عدم تناسقها مع العولمة والعمل على توافقها مع مبدأ عدم التمييز، والحد من آثارها الضارة على الدول غير الأعضاء، وهذا ما شملته المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات)، بما يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.

6. نختلف مع الرأي الذي يؤمن بأننا متجهون نحو انقسام العالم إلى تكتلات متناحرة بدلا من الانفتاح على التجارة الدولية، ونساند الرأي الذي يرى تكامل وتفاعل هذه التكتلات مع الإطار المتعدد الأطراف ليصل العالم إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة، خاصة في ضوء القدر الكبير من التداخل والتشابك بين هذه التكتلات سعيا نحو التحرير الكلي للتجارة العالمية.

وأخيرا فإن ما يمكن به ختم هذه الدراسة هو أن معظم المبادرات لإنشاء الترتيبات الإقليمية قد نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة، رغم وجود بعض النتائج السلبية والمتباينة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يبرز الإرادة السياسية الصريحة للارتقاء إلى مستوى أفضل، أما النقطة التي تلفت الانتباه هو أن معظم التكتلات في إفريقيا وفي الدول العربية قد فشلت، الأمر الذي يطرح علامة استفهام.

ومن ثم فعلى الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا، التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحتها الاقتصادية، إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا، حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار، وفي ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في عالم الحيتان، وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

